
البيريسترويكا
بعد العاصفة
دراسات
بوريس جاكارليتسكي
مجدي نصيف
زدنيك مليـنار
اندراس هيجيداس
صن ليي
آبيل أجانبيجيان
كريس هارمان
آندي زبروفسكي
مكتبة مدبولي
القاهرة
Bibliotheca Alexandrina
01308863

البيريسترويكا

بعد العاصفة

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م

الناشر
مكتبة مدبولي
ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع
تليفون ٧٥٦٤٢١

البيريسترويكا

بعد العاصفة

دراسات : مجدي نصيف
بوريس جاكارليتسكي
زدنيك ملينار
اندراس هيجيداس
صن ليبي
آبيل أجابنبيجيان
كريس هارمان
آندري زبروفسكي

مكتبة مدبولي
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

فاجأت التغيرات السوفييتية ـ أي « البيريسترويكا » كما أصبحت تعرف ـ اليمين واليسار على السواء . والحقيقة أنها فاجأت قيادات الدول الاشتراكية الأوروبية على وجه الخصوص . أي قليلين جداً رؤوا الديناميكية ، والنشاط الذي يخرج من هذا المجتمع السوفيتي ، « المستقر » بل « الراكد » لقد أخذت « ثورة جورباتشوف » الجميع على غرة .

وبدأت مناقشات مؤجلة منذ الستينات تم التوصل إلى حلول في بعضها ، ولم يتم التوصل إلى شيء في بقيتها . ودخلت تيارات اليسار بألوان قوس قزح في حوار ومناقشات حول ماهية « البيريسترويكا » وإمكانية نجاحها . وعندما بدأ تسارع الثورة يأخذ مجراه أدرك العالم أنها « ثورة في الثورة البلشفية » وثورة في الاشتراكية . وانغمست تيارات اليسار في تلك المناقشات : الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية والأحزاب الاشتراكية الديموقراطية ، ومنظمات اليسار الليبرالي والماركس والتروتسكي . وهناك كم لا بأس به من الكتب والدراسات والمقالات في هذا المجال . وقد انصب اهتمامي على اختيار بعض هذه الدراسات المتنوعة ، ولم ألتزم في الاختيار بوجهة نظر واحدة .

- اخترت دراسة كتبها بوريس جاكارليتسكي أحد مؤسسي النوادي الاشتراكية التي بزغت بعد « البيريسترويكا » .
- ودراسة كتبها زدنييك ملينار أحد زعماء ربيع براغ وبالمصادفة كان يشارك أثناء دراسة جورباتشوف غرفة واحدة . ولا شك أن حدثت مناقشات حول

الاشتراكية ودور الحزب الشيوعي السوفيتي في الدول الاشتراكية وعلاقته بأحزابها .

- ودراسة كتبها أندراس هيجداس رئيس وزراء المجر الأسبق الذي خبر إدارة دفة اقتصاد إشتراكي وعلاقات دولة إشتراكية مع الجارة الكبرى « الإتحاد السوفيتي » .
- ودراسة كتبها الخبير الصيني صن ليـيـي ، وهو أول دراسة صينية تنشر عن « البيريسترويكا » .
- ومحاضرة ألقاها الخبير الاقتصادي السوفيتي آبيل أجانبيجيان مهندس « البيريسترويكا » الاقتصادي ، أثناء وجوده في لندن .
- ودراسة كتبها كريس هارمان وآندي زبروفسكي من التيار التروتسكي الذي ينادي بأن « البيريسترويكا » لن تفعل شيئاً في المجتمع السوفيتي .
- والدراسة التي كتبتها وناقشت فيها الآراء المختلفة التي تفند « البيريسترويكا » بالنقد والتحليل ، وكذا مستقبل « البيريسترويكا » .

وألحقت بنهاية الكتاب « كرونولوجيا » مختارة بأحداث منتقاة تبين مسار « البيريسترويكا » وتسارعها والصراعات الدائرة حولها .

مجدي نصيف
لندن - اكتوبر ١٩٨٩

- ١ -

مجدي نصيف

الثورة الروسية الثانية

« لا شيء ثابت إلا التغير »

كان هذا القانون هو أول محاضرة في الجيولوجيا بالجامعة ، الكون يتغير بنجومه وسدمه ومجراته ، الأرض ببحارها وجبالها وأنهارها وقاراتها ، المجتمعات الإنسانية ، والنظم السياسية ، والحضارات ، والحياة نفسها .

لكن جاء وقت خيل فيه للعالم ، أن « الاتحاد السوفيتي » قد استعصى على هذا القانون . وفجأة . . . تغيرت الصورة : تحرك المجتمع السوفيتي وأصبح مليئاً بالنشاط والحركة ، يتفجر بالحياة والديناميكية .

وما يحدث في الاتحاد السوفيتي الآن ، يخلب لب الرأي العام في الغرب ، فهناك مسلسلات تليفزيونية عديدة تناقش تفاصيل ما يحدث وبرامج إذاعية وتحقيقات صحفية في الصحف ، وأعداد خاصة من المجلات ، وعشرات الكتب ، وتبادل ثقافي ، وهناك الآن طبعة شهرية إنجليزية من صحيفة « البرافدا » وأصبح للزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف « كاريزما » ـ جاذبية خاصة في الغرب ، فهو على رأس قائمة زعماء العالم المحبوبين الذين يثق فيهم الناس ، وانعكس هذا على استفتاءات الرأي العام .

هناك سيل من المعلومات ، والتحليلات التفصيلية ، والمقابلات مع شخصيات سوفييتية بارزة ، ومع جماهير الشعب السوفييتي في مختلف الجمهوريات . . كما لم يحدث من قبل . لقد انتهت « سرية » المجتمع السوفييتي ، وسقط « الستار الحديدي » وكأنه ستار مسرح انفتح أمام المشاهدين المبهورين .

وعرفت « البيريسترويكا » ودخلت القاموس الغرب وتجدها في وسائل الأعلام وفي الحياة العادية . وأطلقوا على « البيريسترويكا » الثورة الروسية الثانية . وكانت الثورة الروسية الأولى عام ١٩١٧ (البلشفية) قد قامت بزعامة لينين خلال الحرب العالمية الأولى ، وأثارت في العالم جدلاً أكبر مما هو قائم الآن حول « البيريسترويكا » ، فقد رفعت شعارات جديدة في عالم يسوده الصراعات بين الإمبراطوريات الاستعمارية ، ونادت بتأسيس « مجتمع إشتراكي يتمتع فيه المواطنون بالديموقراطية ومستويات معيشة مرتفعة وحياة ثقافية راقية » . وعندما أشعل لينين ورفاقه شرارة الثورة البلشفية ، كانوا يعتقدون أنها ستكون « الطلقة الأولى في ثورة عالية في الدول الرأسمالية المتقدمة » ، وكان كارل ماركس هو الذي قال أن الظروف في هذه الدول ناضجة لنشوب الثورة الاشتراكية . لكن تيقّن لينين أن هذا غير صحيح لأنه لم يحدث . صحيح أنه حدثت موجة ثورية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وبعد قيام الثورة الاشتراكية الأولى ، لكنها انتهت . آنئذ بدأت قيادة لينين تضع برنامجها على أساس بناء الاشتراكية في بلد واحد ، لكن أسس هذا البناء وضعت في جو عالمي معادٍ تدخلت فيه الدول الرأسمالية ضد الجمهورية الوليدة ، ومات لينين وتولى جوزيف ستالين السلطة . وكان هو الذي طوّع التجربة السوفييتية طبقاً لنظرياته ورؤيته ، وطبع هذا الاشتراكية في العالم أجمع بطابعه ، وأصبح يطلق عليها « النموذج الستاليني » ، وهو النموذج الذي يتمثل في مركزية الدولة الشديدة ، والتخطيط المركزي ، إن النموذج الذي يصهر الدولة والحزب والشعب في كل واحد ، وبالإضافة إلى هذا كله ، بل وعلى قمته تأتي « عبادة الفرد » . وكل المحاولات الإصلاحية التي تمت بعد ذلك سواء في الاتحاد السوفييتي أم في الدول الاشتراكية ، هي محاولات لضرب « النموذج الستاليني » وتصفيته كله أو أجزاء منه . وبدأها نيكيتا خروشوف بعد خطابه الشهير ضد ستالين وعبادة الفرد في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ، كانت أول محاولة جادة بعد موت ستالين عام ١٩٥٣ ، لكنها أوقفت بإقصاء ليونيد بريجنيف لنيكيتا خروشوف . تجمدت ديناميكية الحركة

الإصلاحية الخروشوفية وتجمدت . وبدا « الإجهاد » على النظام الاشتراكي السوفييتي واضحاً للعيان ـ سياسياً واقتصادياً، داخلياً وخارجياً ـ سياسياً وداخلياً أدى إلى اغتراب عدد من المثقفين الذين أدركوا أن الحزب الشيوعي السوفييتي يدور في دائرة مفرغة، وتمثل ذلك « الاغتراب » في « المنشقين » الذين نفتهم الدولة في منافي داخلية في سيبيريا ومدن أخرى مثل مدينة جوركي(*) . وتمثل الإفلاس الاقتصادي في الصادرات السوفييتية في تلك الفترة إذ كانت عبارة عن مواد خام وأساساً الغاز والبترول والأخشاب ، مثلها في ذلك مثل صادرات الدول النامية . كان هذا دليلاً واضحاً على التخلف الاقتصادي لدولة عظمى في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية وما تلاها من « ثورات » مواصلاتية وروبوتية إلخ .

تسارعت هذه الثورات في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، فبدا تخلف الاقتصاد السوفييتي واضحاً للعيان ، وظهر فشل النظام الستاليني ـ الجديد . وأدى هذا الوضع إلى ظهور « تحالف » داخل الحزب والجهاز الحكومي على السواء ، تحالف بين قوى متباينة يتكون من العناصر اليائسة من الوضع السياسي والاقتصادي المتخلف . وكانت هذه التطورات مؤقتة في البداية في ظل زعامة يوري اندروبوف القصيرة ، ثم تلقت ضربة خلال زعامة تشيرنينكو الأقصر . لكن خلال هذه الفترة القصيرة للغاية بدت الشيخوخة واضحة على النظام وعلى الاشتراكية تماماً كما بدت على زعيم الدول تشيرنينكو ثم استأنفت التطورات سيرها في مارس عام ١٩٨٥ ، بانتخاب ميخائيل جورباتشوف سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي السوفييتي . آنذاك كان تغيير النظام قد أصبح ضرورة .

في ذلك الوقت لم تدرك القيادة الجورباتشوفية عمق واتساع الإصلاحات اللازمة . ومع ذلك ، كلما توغلت عملية التغيير أخذ « الجلاسنوست » يكشف عن **عمق** الأزمة التي يعانيها النظام الاشتراكي السوفييتي **واتساعها** . وأدركت قيادة جورباتشوف في نفس الوقت محدودية إندفاع التكنوقراط إلى الأمام لتحقيق

(*) نفى إليها عالم الفيزياء النووية الشهير أندريه ساخاروف وقد انتخب عضو بـ « مجلس نواب الشعب » الجديد .

الكفاءة الاقتصادية المطلوبة والقضاء على الفساد الذي استشري وعشش في حماية القيادات الحكومية والحزبية . تماماً كما أدركت قيادة ألكسندر دوبتشيك(*) عام ١٩٦٨ قبلها ، إن إجراء إصلاحات اقتصادية لتصفية الستالينية ، لا بد وأن تؤدي إلى ديموقراطية عريضة . هكذا أدركت قيادة جورباتشوف أنه من المستحيل التخلص من جزء واحد فقط من « النظام الستاليني » ، الذي استمر في عهد ليونيد بريجينيف . إن إجراء أية إصلاحات اقتصادية في مثل هذا النظام العالي المركزية لا بد وأن تصاحبه تغييرات سياسية ، بل وتغييرات عميقة المدى . ذلك أن المفهوم الستاليني الفريد من نوعه حول الدور القيادي للحزب الشيوعي في المجتمع ، كان يعني أن أية تغييرات في الأساليب الاقتصادية والإدارة ، لا بد وأن تحدث « خللاً » في القيادة المركزية وهيمنة الحزب على المجتمع ؛ ذلك أن النظام الستاليني ربط الدولة والحزب والمجتمع معاً . كانت هناك حاجة موضوعية ـ كما فهمت قيادة جورباتشوف ـ إلى :

- لا مركزية الاقتصاد .
- استخدام آليات السوق لسد احتياجات الشعب الاستهلاكية .
- زيادة مبادرات العاملين ، وخاصة العمال المهرة .
- إشراك الناس في حل مشاكل العمل والوظائف حتى تنهي حالة المبالاة وعدم الاهتمام لديهم .

كانت كل هذه عوامل تضغط من أجل وجود نظام سياسي متنوع متعدد ، يعبر فيه الناس العاديين عن همومهم ومخاوفهم ومشاكلهم ومقترحاتهم . وثارت مناقشات قوية بطول البلاد وعرضها حول إجراء إصلاحات اقتصادية ، صاحبتها مناقشات وحوارات فلسفية وتاريخية وأخلاقية، كان أهمها الحوار الدائر ـ حتى الآن ـ حول ستالين ونظامه . كانت هذه مسألة حاسمة وهامة ، لأن معناها أنه لا بد من إبراز **الحقيقة** مهما كانت مرعبة ومهولة ، وعدم إخفائها لأي سبب كان ، وحتى يتوائم الشعب مع تاريخه الأليم بصراحة ودون مواربة ، وذلك حتى لا

(*) سكرتير عام الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي الذي قامت قيادته بـ « ربيع براغ » عام ١٩٦٨ ووأدتها الدبابات السوفييتية ولمَّا تبدأ بعد .

تتكرر التجربة المأساوية . ويتطلب هذا أيضاً : **خلق آليات سياسية جديدة نابعة من المجتمع نفسه ، تمنع العودة إلى ممارسة الماضي الدموي الأليم .**

وليس من المدهش إذن أنه مع ظهور الوضع الجديد ، ظهرت تناقضات داخل قيادة الحزب الشيوعي . كان هناك إجماع على فشل « عهد بريجينيف » الذي أطلق عليه « عهد الركود » . كان جيل بريجينيف الذي وصل إلى الكرملين هو الجيل الثاني بعد جيل الرواد الأوائل الذين شاركوا في صنع الثورة البلشفية ، أما « جيل بريجينيف » فهو جيل الانتصار على النازية ، وصل عبر « الحقول القاتلة » لـ « التجميع الزراعي » في المزارع الجماعية أيام ستالين ، والتصنيع الثقيل ، والحرب العالمية الثانية التي يطلقون عليها اسم « الحرب الوطنية الكبرى » والتي استشهد فيها أكثر من عشرين مليون مواطن سوفييتي . إنه أيضاً جيل انتصار الاشتراكية التي أصبحت تضم « معسكراً » بعد أن كانت « بلداً » واحداً . هذا هو الجيل المسؤول عن الجمود السياسي والاقتصادي عندما وصل إلى الكرمين .

كان هناك إدراك لدى **كل** القيادة بفشل « عهد بريجينيف » وركوده وجموده ، وكان هناك إدراك بطبيعة الحال بضرورة تحديث الاقتصاد ، وإجراء تغييرات . إلى هنا انتهى الاتفاق ، ولكن :

- ما الذي يجب تغييره بالضبط ؟
- وما مدى هذا التغيير ؟

هنا اختلفت وجهات نظر القيادة . فالعناصر الأكثر محافظة ، مثل ليجاتشوف وتشيبريكوف ، كانت قلقة من الاتجاه نحو المزيد من المقرطة . وكان هذا يعني في الحقيقة إجراء بعض إصلاحات اقتصادية تغير من الشكل دون المضمون ، وعدم إجراء إصلاحات سياسية . وبالمقابل كان هناك تيار ديموقراطي قوي ، أهم دعاته ميخائيل جورباتشوف والكسندر ياكوفلييف وإدوارد شيفار نادزه . ويؤمن هذا التيار أن لا إصلاح اقتصادي دون مقرطة عميقة للمجتمع حتى تشارك جماهير عريضة في عمليات إعادة البناء - « البيريسترويكا » - مقرطة

تـدفع بـالمبادرات الخـلاقة للعـاملين ، وتزرع الالتـزام الفـردي ليحـل محـل اللامبالاة التي تزرعها « الهيمنة » والبيروقراطية .

انغمست قيـادة جوربـاتشوف في استـراتيجية مـزدوجة : فهي من نـاحية تحاول تعبئة كل القوى التقـدمية المسـاندة لـ البيـريسترويكـا » من أعلى ، في القيادات الحزبية ، والحكومية ، ومن ناحية أخرى تحـاول تعبئة الجمـاهير من أسفل حتى تتغلب على المقاومة العنيدة في الحزب وفي الجهاز البيروقراطي ، وأدركت قيادة جورباتشوف كذلك أن العملية تحتاج إلى سلاح ذي حدين إذا ما أريد لـزخم « البيريسترويكا » أن يستمر إلى أمام : لا بد من ربط الإصلاحات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية . من هنا كانت أهمية شعار « **الجلاسنوست** » (الإنفتـاح) و « **المقرطـة** » . وهكذا يكمـل شعارات جـورباتشـوف الثلاثـة ، بعضها البعض في برنامجه الإصلاحي . ومن هنا كـانت أيضاً أهميـة الاعتماد على الإصلاحات القضائية والقانونية ، فهي تضمن حقوق الفرد ، وكذا أهميـة تـوزيع الأرض على الفـلاحين ـ دون توريث ـ ومنح حقوق جـديـدة لمجـالس العمال في أماكن العمل ، وحق انتخاب مديري المصـانع ، واختيـار مسؤولي الحزب ، لا بالتعيين ، ولكن بالإنتخابات التي يدخل فيها منافسون عديدون : والغرض من كل هذه الإجراءات الإنتقال من مجتمع مغلق جامد خائف سري ، إلى مجتمع مدني ديموقراطي مفتوح ؛ ودفع الناس إلى المشاركة المباشرة في تحول البلاد للتغلب على تركة الخوف ، حتى يرفع الإنسان رأسه ، أو كما يقول جورباتشوف باختصار : « خلق ثقافة الديموقراطية » .

وتقوم قيادة جورباتشوف بهذا العمل الضخم ـ اتساعاً وعمقاً ـ من خلال الإقناع والقبول وليس بالإجبار والإكراه ، وليس باستخدام الأوامر من أعلى وهي الطريقة التي كانت متبعة قبلاً . وتعتمد هذه الطريقـة على خلق كتلة نشطة من القوى الاجتماعية ذات المصلحة في التغييـر ، قوى لازمـة للتغلب على جمود المؤسسات وعملها الـذي يعتمد على « القصـور الذاتي » ، وللتغلب في نفس الوقت على مقاومة البيروقراطية(*) . ولأن القيادة وكما قال خروشوف نفسه في

(*) تدين قيادة جورباتشوف بهذه الطريقة لإنجازات أنطونيو جرامش المنظر الماركسي الإيطالي .

ذكرياته التي نشرت في صحف سوفييتية مؤخراً : « يكفي أن تكون أحد إنجازاته ، إنهاء التصفيات الجسدية » .

لكن تبين الطريقة التي أزيح بها بوريس يلتسين أن بقايا الستالينية ما زالت موجودة هنا وهناك ، وأن القضاء عليها ليس عملية سهلة وسيستغرق وقتاً . ولكن إذا كانت « قضية يلتسين » قد عولجت بهذه الطريقة السيئة المعادية في حد ذاتها لروح « البيريسترويكا » والديموقراطية ، فإنه لم يمنع من ممارسة العمل السياسي ، وخوض المعركة الانتخابية . في الماضي كان يصفى جسدياً ، أو توكل إليه وظيفة صغيرة في بلد بعيد يموت فيه منسياً لا يجرؤ أحد على الاقتراب منه . وتدرك قيادة جورباتشوف جيداً أسباب فشل خروشوف وعدم استمراره ونجاح بريجينيف وقوى التخلف والركود في الانقضاض عليه وتأليب القوى الأخرى ضده. وقيادةجورباتشوف تعلم تمام العلم أن اليأس من بطء الإصلاحات ومحاولة اختصار الطرق ، أو استخدام التكنيكات المغامرة ، قد تهدد كل « استراتيجيتها » . لذا فإن الإصلاحية تعلم تمام العلم المصاعب الموضوعية ، والمقاومة السياسية التي تواجهها ، وقوة العادات التي اكتسبت خلال عهدي « ستالين » و « بريجينيف » ـ وهما أطول عهدين أيضاً في التاريخ السوفييتي ـ فقد كان عليها أن تتجنب الاستفزاز والدخول في معارك فرعية وكلامية ، واختصار الطرق لاتباع طرق أقصر وأسهل يشوبها العجلة وعدم الدراسة وتجنب العواقب وعدم تقدير قوة خصوم التغيير . فإدانة البيروقراطية ليل نهار لن يجدي ، وما يجدي هو الفعل . وقد يفسر لنا هذا ـ إلى حد ما ـ المعارضة السياسية لبوريس يلتسين رفيق جورباتشوف وزعيم الحزب في موسكو الذي تم التصويت لطرده من منصبه خريف عام ١٩٨٧ . فطريقته الشعبية الاستعراضية في القيادة تشبه إلى حد كبير طريقة نيكيتا خروشوف سكرتير عام الحزب الذي بدأ بتصفية الستالينية ، ولم يستطع أن يجمّع حوله القوى الاجتماعية التي تريد التغيير ، والتي تضمن له الاستمرار في الإصلاح ؛ فأطيح به بنفس الطريقة الستالينية القديمة ، وإن لم تستخدم ضده وضد أنصاره التصفيات الجسدية . تقدم « المحافظون » في القيادة لذبح يلتسين ، لم تدافع

عنه القيادة الجورباتشوفية بل ضحت به، بل وكانت أسرع إلى إدانته . ولا شك أن دوره الآن هو دور المدافع عن الإنجازات الفاضح لكل متخلف وفاسد ، المعلن لكل قيم التقدم ، وهو دور له أهميته الجماهيرية في صف قيادة التغيير . وقد استمر بالفعل يجمع جماهير موسكو حوله وخاصة المعركة الانتخابية وحصل على ٩٠٪ من أصوات ناخبيه في دائرته ، فأثار حمية الجماهير وتأييدها لـ « البيريسترويكا » .

واختيار قيادة التغيير لهذا الطريق يعني أنها فضلت طريق مؤازرة القاعدة الجماهيرية العريضة أكثر من المناورات الحزبية ودهاليزها ، وفضلت طريق « التجميع » لا « التفتيت » ، ذلك أن قطاعاً من هذه الجماهير قد تربى على قيم وتقاليد ليس من السهل إقتلاعها بعد ممارستها هذه الفترة الطويلة . وعموماً يتطلب هذا الطريق ذكاءً خارقاً في الحكم على الأوضاع والتوازنات السياسية والقوى المختلفة داخل المجتمع والحزب والجهاز الحكومي والبيروقراطي عموماً . واعتمدت قيادة التغيير هنا على حماس الجماهير العريضة للتغييرات ، فهي تدرك تمام الإدراك أنه لا يمكن فرض « البيريسترويكا »، ولا يمكنها إجبار الناس ، لأن التغيير معنى في حد ذاته بالديموقراطية والإقناع . . . الطريق الوحيد إذن هو إقناع نفس الجماهير التي ستساهم في التغيير ، وتدفعه إلى أمام ، وبمرور الوقت تنضم جماهير أوسع لقوى التغيير ، فتسرع من خطى التغيير شيئاً فشيئاً ويتزايد تسارعه .

هكذا توصلت القيادة إلى نتائج المؤتمر الخاص للحزب الذي انعقد صيف عام ١٩٨٨ ، وما تلاه من تغيير القيادات في شهر سبتمبر من نفس العام ، وتقوية مواقع دعاة التغيير في « المكتب السياسي » ، ودعم هذا كله بدوره عملية التغيير . ولعبت انتخابات « نواب مجلس الشعب » والحملة الانتخابية والحوار والمناقشات التي دارت ، نفس الدور . وتم هذا كله بنعومة فائقة وثبتت مواقع قوى التغيير .

ورغم هذا كله ، يظل وضع قيادة جورباتشوف ، ونجاحها النهائي ، وتحقيق مشروع نهضتها . . . غير مؤكد ! وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية

والزراعية ، والفوران القومي والأثني ، والمؤكد أن نتيجة الفشل لن تكون العودة إلى « عهد ركود » جديد ، لكنها ستكون انتقالاً إلى ما هو أفظع ، إذ قد يفتح ذلك الطريق إلى . . . نظام عسكري ، ويكون ذلك شبيهاً بما حدث في الصين بعد سحق « الحركة الديموقراطية » .

حافظ اليسار بكافة تياراته خلال عهد بريجينيف ، على مسافة من الاتحاد السوفييتي . وصحيح أن الأحزاب الشيوعية طورت ما عرف باسم « الشيوعية الأوروبية » ـ اليورو كوميونيزم ـ وخاصة الحزب الشيوعي الإيطالي ، إلا أن ظل هناك من يؤمن بالشكل التقليدي للاشتراكية الذي حافظت عليه التجربة السوفييتية ، أدرك العالم ، وخاصة في الغرب ، أنها ثورة في الثورة ؛ وفي الاشتراكية ، وليست مجرد كلمات يطلقها جورباتشوف ، وليست بالمثل مجرد إصلاحات ترقيعية لتجميل النظام في هذا القطاع أو ذاك . وهذا ما أثار دهشة الغرب وفضوله و « لخبطته » في نفس الوقت . وحدث ذلك أساساً بسبب قلة المعلومات المتوفرة في وسائل الأعلام ـ عن عمد ـ حول الاتحاد السوفييتي ، وهي مسألة تقع مسؤوليتها أيضاً على عاتق وسائل الإعلام السوفييتية ، وهو ما تغير الآن . كانت الصورة في الغرب أنه « مجتمع شمولي آحادي الفكر ليس به تعددية ، ليس فيه سوى رأي واحد هو رأي الدولة التي تسيطر على كل شيء . . . وإن هذه الصورة لن تتغيّر ، ولا يمكن أن تتغيّر ، طالما بقي الحزب الشيوعي في السلطة ، فهذه هي الاشتراكية . . . وإنه نظام عدواني بطبيعته » . وهكذا راجت نظريات اعتمد عليها « الناتو » ـ حلف شمال الاطلنطي ليبرر سباق التسلح الرهيب الذي أغرق العالم في « حروب إقليمية » وظهر الخلاف بين التيارين ـ أي بين دعاة التغيير من ناحية ودعاة الجمود العقائدي من ناحية أخرى ـ حول قضايا بعينها : دخول قوات حلف وارسو تشيكو سلوفاكيا ، والغزو السوفييتي لأفغانستان ، وما حدث في بولندا . وازدادت هذه المعارك المريرة ضراوة بعد أن أعلن الجنرال ياروزيليسكي حالة الطوارىء في بولندا شتاء ١٩٨١/١٩٨٠ . آنذاك قال أنريكو بيرلنجوير زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي ، أكبر حزب شيوعي في أوروبا الغربية ، باسم دعاة التغيير : « لقد أصاب زخم

إصلاحات ثورة اكتوبر . . . الوهن » .

والحقيقة أن قليلين جداً هم الذين توقعوا أن تخرج الديناميكية السياسية والتغيير من المجتمع السوفييتي ، المستقر بل والراكد . . . لقد أخذت ثورة جورباتشوف الجميع على غرة : أحزاب اليسار الأوروبي والمعلقون السياسيون ، بكافة ألوان قوس قزح السياسي . وعندما بدأ تسارع الثورة يأخذ مجراه تحولت فيها دول العالم الثالث إلى ميدان تجارب للأسلحة الجديدة . ولم تستطع القيادة السوفييتية بجمودها وعزلتها أن تخرج بالعالم من هذا السباق .

أفاق الغرب من ذهوله لما يحدث في الاتحاد السوفييتي ، وكان رد الفعل المباشر هو الترحيب بالتغييرات والشعارات التي رفعتها قيادة التغيير السوفييتية ، لكن المنظرين والإيديولوجيين المدافعين عن قلاع « اليمين الجديد » ـ وخاصة في بريطانيا التاتشرية والولايات المتحدة الريجانية ـ أخذوا يطلقون صيحات التحذير من « الذئب الذي يرتدي ثياب الحمل » . وكانت هذه الصيحات تبريراً لمحاولات الاستمرار في السياسات الدفاعية القديمة التي برزت منذ الحرب العالمية الثانية ونشوب الحرب الباردة بين المعسكرين . كانت كل هذه النظريات التي قارب عمرها على أربعة عقود(*) وأكثر تتحدث عن « استحالة » حدوث أي تغيير حقيقي في النظام السوفييتي . من هنا كل التقديرات والتقييمات التي لا تنتهي ، وقد فشلت كلها في أن تكشف الديناميكية تحت القشرة « الراكدة » للنظام ، وفشلت بالتالي في أن تدرك الطبيعة الراديكالية لـ « البيريسترويكا » . ولم يكن من الممكن أن تستمر هذه التقييمات الخاطئة إلى الأبد ، إذ انعكست السياسات الجورباتشوفية على العلاقات الدولية . وأجبرت مبادرات جورباتشوف المتلاحقة في السياسة الدولية ، الغرب على الرد ، فبدأت الحكومات الغربية تدرس ما يحدث في الاتحاد السوفييتي ،

(*) احتفل أعضاء حلف شمال الاطلنطي هذا العام (١٩٨٩) بمرور أربعين عاماً على تأسيسه .

وكيف يمكن ملاحقة التطورات المتلاحقة والرد على المبادرات السوفييتية . ولأول مرة يأخذ السوفييت المبادرة ويفرضون سياستهم الخارجية في نزع السلاح النووي والتقليدي ، وفض النزاعات الإقليمية : أفغانستان ، وانجولا ، وكمبوديا إلخ .

ونجد نفس هذا المفهوم الإيديولوجي الموجود في اليمين ، في تيارات يسارية أيضاً . فكثير من التيارات التروتسكية وتيارات اليسار الليبرالي التي أدانت الستالينية ، تنكر أي إمكانية في أن تقوم الأحزاب الشيوعية بأي تغيير في إيديولوجيتها ، وفي بنية مجتمعاتها إذا كانت في السلطة ، لأن تلك المجتمعات قامت على أسس ستالينية لا يمكن هزّها ولا تغييرها . وهناك ثلاثة أخطاء هامة في هذا التقييم :

الخطأ الأول : ان هذه النظرة تبني كل أفكارها على أساس أن المجتمع السوفييتي : مجتمع شمولي ستاليني الطابع لا يمكن أن يتغيّر ، يحكمه حزب شيوعي مهيمن على كل شيء ولا يمكن أن يحدث فيه تغيير ، تربى أعضاؤه وقياداته على المنهج الستاليني وبالتالي لا يمكن أن يكون به تيار إصلاحي » . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، عندما بدأت « البيريسترويكا » ، فتحت مجلة « نيوستيسمان »(*) New States man الاسبوعية البريطانية . صفحاتها لحوار أسبوعي حول التغيرات في الاتحاد السوفييتي : ماهيتها ، ومداها وعمقها واستمراريتها وراديكاليتها . وشارك في الحوار كتاب ومثقفون وصحفيون من كل ألوان اليسار . وكتب أحد المشاركين يقول في سياق مقاله : « . . . إن الإيديولوجية الرسمية من عينة إيديولوجية بريجينيف أو جورباتشوف . . . » إلخ لقد افترض الكاتب منذ بداية مقاله أن إيديولوجية الزعيمين واحدة ! ثم بنى كل مسؤوليته في بقية المقال على هذه الفرضية . فهل هذا معقول ؟

قبل « البيريسترويكا » السوفييتية ، كانت هناك تجربة إصلاحية أخرى في

(*) إندمجت الآن في مجلة واحدة مع The Society بسبب الأزمة التي تواجهها المجلات اليسارية وأصبح اسمها « نيوستيسمان أند سوسيتي » . New States man and Society .

تشيكوسلوفاكيا ، والتي أطلق عليها « ربيع براغ »(*) ، حاولت فيها قيادة الكسندر دوبتشيك لأول مرة بعد عصر الستالينية ، القيام بإصلاحات جذرية . لقد برزت هذه القيادة الراديكالية من داخل الحزب الشيوعي الذي يحكم بلداً شمولياً ستاليني النظام ، وحاولت هذه القيادة سمة الاشتراكية المطبّقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولم تنجح التجربة لأسباب خارجية . ولقد برزت قيادة جورباتشوف بالمثل من داخل الحزب الشيوعي السوفيتي ولم يكن من الممكن أن تأتي الثورة من خارج الحزب . وتنغمس قيادة جورباتشوف اليوم ، ومنذ تولّى منصبه في مارس ١٩٨٥ ، في صراع حقيقي يقود فيه الجناح التقدمي الإصلاحي ضد الجناح المحافظ داخل الحزب . وما زال أبكسندر دوبتشيك حياً يرزق حتى كتابة هذه السطور(**) يذكر كل من يحاول الإصلاح في الدول الاشتراكية بالثمن الغالي للفشل .

ليس الفارق هنا إذن بين أفراد يتشاركون في نفس الإيديولوجية ونفس الأفكار ، وإلا أصبحت المسألة صراع مناصب وأشخاص ، وهو شيء بعيد عن التفسيرات العلمية ، وإلا دخلنا في متاهات المؤامرات والدسائس والقصص البوليسية وروايات المخابرات والتجسس !

الخطأ الثاني : إن هذا الخط الشمولي « من التفكير الإيديولوجي - إذا صح التعبير - يفصل بين « الرسمي » و « غير الرسمي » ، بين « الحزب » و « الشعب » ، بين « الدولة » و « المجتمع » ، وللتبسيط نقول أن هذا « الخط » يفصل بين « الرسمي » و « الدولة » و « الحزب » على أساس أنهم « الطيب »

(*) إقرأ مقالنا في مجلة « الهلال » بعنوان : « ربيع براغ وشتاء موسكو القارص » - عدد أكتوبر عام ١٩٨٨ .

(**) في الذكرى الواحد والعشرين (أغسطس ١٩٨٩) لغزو القوات السوفيتية لتشيكوسلوفاكيا قام تليفزيون بودابست (المجر) بإجراء حوار مع دوبتشيك حول « ربيع براغ » ، وكانت أزمة بين الدولتين الاشتراكيتين : واحدة تسير في طريق الإصلاح بخطى سريعة ، والثانية ما زال نظامها ستالينياً .

وبين « غير الرسمي » و« الشعب » و« المجتمع من جانب آخر على أنها » « الطيب » ! ومع ذلك فالإصلاح هو احتياجات اجتماعية وموضوعية ، وكما تظهر تيارات التغيير والإصلاح بين « المثقفين » و« الانتيلجنسيا » و« الشعب » ، فهي تظهر في أجهزة الدولة والحزب في نفس الوقت . فثورة جورباتشوف تتيح فرصة ظهور « مجتمع مدني » كما هو واضح من التطورات الحالية ، وأحد النواحي الهامة غاية الأهمية في مشروعه هو « تحطيم » النموذج الستاليني الذي صهر الحزب والشعب والدولة في كل واحد ، في كتلة واحدة متجانسة . وبرنامج جورباتشوف الإصلاحي لا يمكن أن ينجح إلا بظهور منظمات اجتماعية مستقلة أو فلنقل « ذات حكم ذاتي » . وقد ظهرت « النوادي الاشتراكية » بالفعل في جميع أنحاء البلاد ، وعقدت اجتماعاً بموسكو ، وشكل بعضها معاً « مظلة اتحاد كونفدرالي » . وبرنامج جورباتشوف الذي وضع ونشر لا يمكن أن ينجح إلا بازدهار المبادرات الخلاقة الفردية والتعاونية ، وإلا بانتعاش الحوار السياسي الحقيقي ، والمناقشات المثمرة ، في جو من الديموقراطية الحقة . وسيقع الذين يقولون باستحالة التغيير ، في نفس الخطأ الستاليني الذي ـ كما قال لينين ـ « نام على النظرية » .

الخطأ الثالث : إن هذه « النظرية الشمولية » لا تملك أي حس بالتطور التاريخي ، ولا بتطور المجتمعات ، في الدول الاشتراكية وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولا التيارات الإصلاحية في الأحزاب الشيوعية الحاكمة . فالتاريخ يبين لنا أن هناك حركات إصلاحية راديكالية قوية لم تنثن عزيمة أعضائها . ولنتذكر أن الإصلاحات السوفييتية الحالية لم تأت من فراغ ، بل إنها تمثل تيارات كانت موجودة بالفعل ، ونموذج البروفيسور الخبير الاقتصادي السوفييتي آبيل أجانبيجيان ، ومجلته ونضاله على مدى عشرين عاماً ، هو نموذج واضح على هذا . وكل دول أوروبا الاشتراكية بالمثل على شفا تغييرات هائلة لم يسبق لها مثيل ، وما نشهده الآن في بولندا وفي المجر هو نموذج فقط .

هل تنجح « البيريسترويكا » أم تفشل ؟ رغم تقدم خطى الإصلاح ،

ورغم تسارع « البيريسترويكا » في عام ١٩٨٨ وعام ١٩٨٩ على وجه الخصوص ، ورغم تأكيد مواقع قيادة جورباتشوف ، فإن القضية لم تحسم بعد . وقد يخالفني كثيرون في هذا الرأي ، وخاصة أولئك المتحمسين والملكيين أكثر من الملك والمؤيدين لكل ما يحدث والباصمين على كل قرار . لكن النتيجة على أية حال ستؤثر على مستقبل الاشتراكية في العالم أجمع .

المؤكد أن النظام الستاليني القديم بكل سماته قد سقط ، وسقطت معه كل الطواطم والتعاويذ: المركزية المطلقة ، التخطيط المركزي ، دور الحزب القيادي المهيمن . وهذا النموذج الذي نقصده هو الذي يطلق عليه « النموذج الستاليني » : لقد سقط ولن تقوم له قائمة .

حاولت تيارات من اليسار في السبعينات بناء نموذج بين « النموذج الستاليني » والاشتراكية الديموقراطية التي كانت برامجها وسياساتها تعاني « الإجهاد » . لكن أياً من هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح . أما النموذج الذي نجح فقد كانت الفلسفات « الليبرالية الجديد لليمين الجديد » . لقد استطاع هذا التيار أن يفعل ما لم تستطع الاشتراكية ـ آنذاك ـ أن تفعله ، استطاع أن يتحدث بلغة الكومبيوتر والثورة المواصلاتية والروبوتية والإلكترونية . كان « اليمين الجديد » هو الذي فهم روح العصر ، وفهم الثورات التكنولوجية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهكذا بدأ المد اليميني يأخذ مداه ، وتمثل أساساً في الريجانية والتاتشرية(*) وكان التطور السريع في الثورة العلمية والتكنولوجية ، والتحولات في الإنتاج والإستهلاك الحديثين ، وما صاحب ذلك كله من تغيرات في البنى الاجتماعية ، كان ذلك كله قد ترك الاشتراكية في موقف الدفاع ، لأنها تجمدت ولم تتحرك .

أما ثورة ميخائيل جورباتشوف فهي استجابة لروح العصر ، ولكل الظروف الجديدة . . . بطريقتها ، وفي ظروفها المتخلفة عن الغرب ، إنها ثورة تواجه

(*) إقرأ مقالاتنا حول التيارين .

التحديات التي فرضها التطور العالمي . ويطرح هذا نفس الأسئلة التي طرحت في الستينات :

هل يمكن أن يتم « تحديث » الاشتراكية نفسها لتتمشى مع روح عصرنا ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين ، عصرنا الذي تغيرت فيه البنى الاقتصادية والاجتماعية ؟ وهل يمكن أن تحل الاشتراكية المشاكل الحيوية الأساسية التي يفرضها العصر الحديث ؟ أم أنها مرتبطة بإيديولوجية « العصر الصناعي » الذي ولدت فيه ، وستنتهي بانتهائه ؟.

- ٢ -

بوريس جاكارليتسكي

البيريسترويكا جدلية التغيير

بوريس كاجارليتسكي هو أحد مؤسسي « اتحاد النوادي الاشتراكية » بموسكو ، نشرت الدراسة بجملة « نيوليفت ريفيو » - العدد ١٦٩ - مايو/ يونية ١٩٨٨ . قام بالترجمة من الروسية إلى الإنجليزية ريك سيمون . والعدد بعنوان : « معنى البيريسترويكا » .

بدا المجتمع السوفييتي فير نهاية السبعينات ، في نظر المراقبين السوفييت ، محافظاً ، بلا أمل في التغيير . وأصبحت مقولة « عدم قابلية الشيوعية للإصلاح » ، مقولة معتادة ومنتشرة بين المنشقين والمفكرين الليبراليين ، المتعاطفين منهم . وخيم التشاؤم حتى على خبراء رسميين سقط كثيرون منهم - باعترافهم - في « هوة اليأس » . وبدا وكأنه ليس هناك في آفاق الاتحاد السوفييتي سوى توقع تحلل بطيء .

على أنه بوصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة ، تغيّر المزاج العام بسرعة . فحتى الذين لم يكن لديهم ، حتى وقت قريب ، إيمان حتى في إمكانية الإصلاح ، بدؤوا يتكلمون بثقة عن استحالة نكوص عملية الإصلاح وارتدادها في الاتجاه العكسي . وتلبّس الخبراء حالة من الجذل الإصلاحي ، وبدأت الصحافة الغربية ، من اليمين واليسار ، تكتب عن نجاح التغييرات في الاتحاد السوفييتي ، بحماس لم يسبق له مثيل . ورغم أن أحداً لم ينكر المصاعب التي تواجهها البيريسترويكا ، وعلى وجه الخصوص معارضة الجهاز البيروقراطي ، وكذا رغم الوضع الاقتصادي المعقّد للبلاد ، لم يستطع أي شيء

أن يغيّر الشعور العام بالانتصار . لقد تحوّل التشاؤم اليائس إلى تفاؤل لا يكبح . هذا رغم أن الديناميكا الفعلية للتطور الاجتماعي أكثر تعقيداً مما كان يدركه عامة الناس ، والتناقضات أعمق بكثير مما يظن .

لم يكن المجتمع السوفييتي أحادي النسيج أبداً ، كما قدمته الإيديولوجية الستالينية ، والمفاهيم الغربية المبسطة أكثر من اللازم عن النظم الشمولية . فقد تشكلت مجموعات مصالح متعددة داخل جهاز السلطة وخارجه ، كانت تمارس ضغوطها دائماً على عمليات صنع القرار ، وكانت تولد صراعات مختلفة ومتعددة . ولقد كانت تلك الصراعات أحد الأسباب الرئيسية وراء « حملات التطهير» الشاملة التي قام بها ستالين داخل الحزب ، حين كان إعدام شخصيات بارزة في الحزب والدولة ، يشير إلى تغيير في علاقات القوى بين المجموعات المختلفة داخل الجهاز . وأوقف ذلك الرعب في عهد خروشوف ، لكن استمر الصراع العلني بين الشلل المختلفة ، فأدى أولاً إلى سقوط وزير الدولة لشؤون الأمن والرجل القوي لافرينتي بيريا ، ثم أدى فيما بعد إلى تنحية رفاق ستالين : مالنكوف ، وكاجانوفتش . وأدى في التحليل الأخير ، إلى الإطاحة بخروشوف نفسه ، ليصبح ضحية تلك الصراعات .

لم تكن المسألة ببساطة مسألة صراع في قمة السلطة ، ولم تكن بالمثل مسألة صراع بين آراء وأفكار . فكل مشارك في تلك الأحداث كان يستند على تأييد بنى محددة في الجهاز ويتبنى مصالحها . ولقد كان عدم إيمان الكتلة الواسعة للبيروقراطية ببرنامج خروشوف الإصلاحي ، وغياب قاعدة اجتماعية خارج الجهاز لذلك البرنامج ، هما اللذان أديا إلى سقوط خروشوف عام ١٩٦٤ .

بريجينيف
وسقوط النزعة الإصلاحية

وعندما تولى ليونيد بريجينيف السلطة ، لم يكن للجماعة الإصلاحية في الدوائر الحاكمة أي تأييد جدي فعلي . لقد تمت قبلها إنجازات تاريخية

عظيمة : إعادة الاعتبار لضحايا الإرهاب وذلك بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٦ ، وفضحت عبادة الفرد الستالينية ، وخففت سيطرة الدولة على الحياة الثقافية ، وتوسعت حقوق الفرد في تلك الفترة بشكل حيوي ، لكننا لا بد وأن نتذكر أن كل تلك الإجراءات الجذرية لعبت أيضاً دوراً رئيسياً في الصراع بين مختلف المصالح داخل الجهاز ؛ وذلك بإضعاف أحد المجموعات والهياكل والبنى ، وتقوية دور الأخرى .

كان نجاح خروشوف في البداية ذا صلة بالرغبة الإجماعية للدوائر الحاكمة لوضع نهاية لسلطة أجهزة القمع المطلقة ، ولا مسؤوليتها في ذلك الوقت ، ولوضع جهاز أمن الدولة ، الذي كان قد أعيد تنظيمه آنذاك ، تحت سيطرة الحزب . أما الدفعة في المرحلة التالية لاستمرار الإصلاحات السياسية ، وليس الإصلاحات الاقتصادية ، فقد جاءت من قبل الجيل الأصغر من أعضاء جهازي الحزب والدولة لتقوية وضعهم ولزحزحة « الحرس القديم » الستاليني . ومنذ اللحظة التي بدا فيها أن تلك الأهداف قد تحققت ، استنفذت القوة الإصلاحية الكامنة لسياسة « ذوبان الجليد » الخروشوفية ، وأصبح اهتمام الذين صعدوا إلى القمة بفضل إزالة الستالينية مركزاً في الحفاظ على الاستقرار ، وليس على استمرار التغييرات . ولم يأخذ خروشوف هذا في اعتباره عندما اندفع بإصلاحاته ، فأزيح من منصبه ليحل محله زعيم مناسب أكثر ملاءمة للوضع ، هو ليونيد بريجنيف .

كان أهم ما يميز فترة بريجينيف ، هو قدرة القيادة ـ في تلك الفترة ـ على الحفاظ على حل توفيقي مستقر بين المجموعات المختلفة في جهازي الحزب والدولة ، وقيامها في نفس الوقت برفع مستوى معيشة الشعب . فكان من الضروري إذن ضمان نمو اقتصادي ذي مغزى ، وثابت ، حتى تستطيع كل مجموعة اجتماعية زيادة نصيبها من الكعكة دون التأثير على مصالح المجموعات الأخرى . وتم إنجاز ذلك الهدف في فترة معينة ، ففي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات نمت دخول العمال ، وتغيّر نمط حياتهم . وحدثت زيادة حادة في عدد السيارات الخاصة ، وامتلكت كل عائلة ـ تقريباً ـ جهاز تليفزيون وثلاجة .

وأعيد تسكين ملايين في مساكن عصرية عادية ، بعد أن كانوا يسكنون مساكن جماعية تشارك فيها العائلات في المطبخ ؛ وتحسنت في نفس الوقت نوعية المباني ، والمساحة السكنية المتاحة . وتميزت فترة بريجنيف بعدم حدوث أي إضراب كبير تقريباً ، أو أية قلاقل ، مقارنة بما حدث عام ١٩٦٢ في نوفو تشير كاسك ، عندما أجبرت زعامة خروشوف على إرسال قوات عسكرية لسحق احتجاجات عمالية ضد زيادات الأسعار .

وتحققت كل هذه النجاحات الاجتماعية في نفس الوقت الذي نمت فيه القوات المسلحة ، وتوسع الجهاز الحكومي بشكل سريع ، وهو تطور يعتبر أهم مؤشر على التقدم من وجهة نظر البيروقراطيين . وتحققت مساواة عسكرية - استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ؛ وزاد نفوذ الاتحاد السوفييتي بسرعة في العالم ، وخاصة في الدول النامية . لقد كانت السبعينات بلا شك فترة من أنجح الفترات وأكثرها رخاءً في التاريخ السوفييتي ، على عكس وجهة النظر المنتشرة والتي تشكلت في نهاية عهد بريجنيف . أما عن الوسائل التي استخدمت مقابل نجاح تلك الإنجازات ، والثمن الذي دفع لتحقيقها ، فهذه قضية أخرى .

وإذا كان خروشوف قد حاول أن يمزج بين الإصلاحات السياسية وبين الحفاظ على المبادىء التقليدية للإدارة الاقتصادية ، فقد اختار ليونيد بريجنيف في البداية أن يفعل العكس تماماً ، إذ مزج بين الاستقرار السياسي والإصلاح الاقتصادي ؛ وكان هدفه من ذلك هو توسيع حقوق الحلقة الوسطى للجهاز الاقتصادي ؛ وتكوين طبقة من « المديرين السوفييت » . وكان هذا الإصلاح الذي بدأ عام ١٩٦٥ يمكنّه من الإسراع في نمو البلاد ، ويمكنّه في نفس الوقت من إرضاء التكنوقراط الذين ، كان وزنهم الذاتي يزداد بثبات داخل الدوائر الحاكمة ، متناسباً مع تحديث المجتمع . على أنه بعد فترة وجيزة من الزمن ، أصبح من الواضح غاية الوضوح أن تطبيق هذا الإصلاح الاقتصادي يثير التناقضات بين الجهاز الاقتصادي والجهاز الحزبي ، بل وداخل الجهاز الاقتصادي نفسه . وليس من المدهش إذن أن تقوم زعامة بريجنيف ، التي

كانت تقدر الاستقرار تقديراً بالغ الأهمية ، باقتضاب التغييرات الاقتصادية بسرعة . وما أن حل عام ١٩٧٠ ، حتى كان توقف الإصلاح الاقتصادي . وصاحبت تلك الإصلاحات آمال لتحسين كفاءة الاقتصاد السوفييتي ؛ لكن حين ثبت أن هذه الآمال ليس لها أساس ، أجبر بريجينيف ـ وأنصاره ـ على استخدام الحد الأقصى لعوامل متعددة واسعة أخرى للنمو . فلم يكن للمشاريع أي حافز حقيقي لتجديد المصانع والمعدات ، فقد كان يكفي تماماً تحقيق الخطة بالمعدات القديمة ، لأن إعادة الإنشاء كانت تهدد إنجاز الخطة . ونتيجة لذلك أصبح من الضروري توظيف استثمارات مركزية ضخمة في مشاريع جديدة ، وكان لا بد من توظيف الخامات والعمالة والمصادر المالية بالبلاد بأقصى طاقاتها لتحقيق ذلك البرنامج . وليس من المدهش أن الاقتصاد السوفييتي بدأ « يسخن أكثر من اللازم » ، وبسرعة عالية نسبياً . كان حجم النقد المتداول سريع الارتفاع ، ولم يكن مضموناً بتوفير البضائع . ولم تأت الوسائل المخصصة لإنشاء المشاريع الجديدة بالعائد المخطط لها : فإنشاء المباني كان يستغرق مدداً أطول مما يجب بسبب التنظيم غير الكفء للعمالة ، وتكاليف الإنشاءات تزداد باستمرار ، أما قلة الأموال فتم مداراتها بالاستعانة بمطبعة البنكنوت . وحتى تحصل الوزارات على تمويل إضافي أجبرت على القيام بإنشاءات جديدة قبل أن تستكمل الانشاءات القديمة ، وكان مسؤولو الدعاية السوفييت في النصف الأول من السبعينات مغرمون بالقول أن الاتحاد السوفييتي قد تحول بأكمله إلى « ساحة إنشاءات جبارة » ؛ لكن بنهاية عصر بريجينيف أمسوا يفضلون عدم ترديد هذه العبارات وعدم استحضار الصورة القديمة . فقد ظلت مشروعات كثيرة غير مستكملة خلال عدة خطط خمسية ، إذ ازدادت تكلفة العمالة تكلفة فاحشة ، وكان هناك نقص شديد في مواد البناء والعمال ومصادر الطاقة .

وأدى الحفاظ على أسعار محددة للمواد الغذائية رغم الانتاجية المنخفضة للغاية للعمالة الزراعية ، وكذا التوسع غير المنقطع في الطلب ، إلى إجبار الدولة على دفع ملايين الروبلات لدعم المواد الغذائية ، في نفس الوقت الذي

كان فيه السكان يقفون في طوابير شاكين من نقص المنتجات .

وتم توازن جميع هذه المشاكل بالصلات المتزايدة مع الغرب ، وإن لعب هذا دوره لبعض الوقت . فالوفاق كان ضرورة حيوية لزعامة بريجينيف . وأمسى الاقتصاد السوفييتي خلال السبعينات أكثر « انفتاحاً » . على أن الوضع الذي كان يشغله الاتحاد السوفييتي في « التقسيم الدولي للعمل » لم يكن يتطابق مع وضعيته كقوة اقتصادية .

كتب الاقتصادي P . بايكو في صحيفة « ليتيراتورينا جازيتا » يقول :

« كان أساس صادراتنا ـ وما يزال ـ مصادر المواد الخام وخاصة البترول والغاز الطبيعي اللذان يشكلان حوالي ٨٠٪ من قيمة صادراتنا بالعملات الصعبة . ولقد أدى الاتجاه التصاعدي الحاد في الأسعار العالمية ، في السبعينات ، إلى زيادة أسعار البترول اثني عشر مرة عن أسعاره قبل ذلك ، وبدا وكأن ذلك سيستمر ، على الأقل حتى نهاية القرن . فلماذا إذن نغيّر هيكل صادراتنا ونبحث عن احتياطيات جديدة ؟ ومن ناحية أخرى لم تستخدم المعدات المستوردة باستخدام « البترو دولارات » بالكفاءة الكافية بسبب سوء الإدارة ، مما أدى إلى بطء التكيف مع استخدامها .

ورغم عائدات البترول المتزايدة ، ازدادت الديون الخارجية السوفييتية ، وكذا العجز في الميزان التجاري مع الدول الرأسمالية . وبعد أحداث بولندا في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ انتهى بريجينيف إلى أنه من الضروري إصلاح الوضع بطريقة ما . فانخفضت معدلات الواردات ، وكان يتم تسديد الديون أولاً بأول ومع ذلك ظل موقف الاتحاد السوفييتي في السوق العالمي مضطرباً للغاية ، كما ظهر من الانخفاض الحاد في أسعار البترول ابتداء من منتصف الثمانينات .

وثبت أن عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ كانا عامان مصيريان بالنسبة للنموذج البريجينيفي . فقد بدأت التناقضات والأخطاء التي أخفيت لسنوات طويلة ، تطفو على السطح . فبدأ معدل النمو الاقتصادي ينخفض بطريقة ملموسة ، وساءت العلاقات مع الغرب واستمرت في هذا الاتجاه . وتقلقلت الأوضاع

فجأة في أوروبا الشرقية بعد أن كانت هـادئة لاثني عشـر عامـاً كاملة بعـد قمع « ربيع براغ »(*) . ففي بولندا أخذت الأزمة سمة سياسية بسرعـة ، وأدت إلى مجابهة مباشرة بين الحكومة ، ونقـابة « تضـامن » المستقلة . لكن دول أوروبا الاشتـراكية الأخـرى كانت تجـابه بـدورها مصـاعب خطيـرة . وعنـدمـا اتخـذ بـريجينيف قـراره في ديسمبـر عـام ١٩٧٩ بـأن يـرسـل قـوات سـوفييتيـة إلى أفغانستان ، لإنقاذ « النظام الأخوي » من حافة الإنهيار ، لم يكن أحد يتوقع أن يكون ذلك بداية صراع طويل الأمد .

كان من الواضح أن الأساليب السياسية القـديمة لم تكن منـاسبة للواقـع الجديد .

وبطبيعة الحال ، لم تكن أزمة الوفاق ، وبداية الحرب في أفغانستـان ، وأحداث بولندا ، نتيجة فقط لسياسات بريجينيف . كان الغرب قد دخـل طوراً جديداً من التغيرات البنيوية . وكانت موجة « محـافظة جـديدة » قـد بزغت في معـظم البلدان الرأسمـالية . ويتحمـل ليونيـد بريجينيف وأنصـاره ، المسؤولية المبـاشرة للفشـل السيـاسي لحلفـائهم في بـولنـدا وفي أفغـانستـان . وكشفت الأحـداث في بقية أنحـاء العالم عـدم اتساق التفكيـر السياسي داخـل القيـادة السوفييتية . فعندما توجهت نحو الاستقـرار ، كانت تتـوقع بـطريقة لا عقـلانية للغـاية ، أن يستمـر العالم الخـارجي بـلا تغيّـر ، وأن التغيـرات الكيفيـة غيـر محتملة : فإذا ارتفعت أسعار البترول ، فسيستمر ذلك حتى نهاية القرن ، وإذا سيطر الليبراليون على السياسة الأمريكية ، فإن ذلك تحول « غيـر قابـل للعودة إلى الوراء » . وهكذا لم تكن الصفوة البريجينيفية تبدو سيكلوجياً على استعداد إطلاقاً لانفجارات الثمانينات . وأدت محاولات الحفاظ على الوضع القائم عن طريق استخدام القوة ، كما حدث في أفغانستان ، إلى تعقيد الوضع .

وببداية الثمانينات ، كان قد تشكّل رأي عام داخـل أشد الفئـات تغايـراً

(*) « ربيع براغ » هي الحـركة الإصـلاحية التي قـادها الحـزب الشيوعي التشيكـوسلوفاكي بزعامة دوبتشيك سكرتيره العام ورفاقه وقمعت بقسوة في أغسطس عام ١٩٦٨ .

واختلافاً في المجتمع السوفييتي ، بأن البريجينيفية قد استهلكت نفسها . وكان الجيل الجديد الذي شب أثناء سنوات الاستقرار ، أكثر تعلماً وأكثر إلحاحاً . فالتحديث غير المتسق لأسلوب الحياة ، ولّد مطالب جديدة ، وأدى في النهاية إلى عدم الرضا . وشعر الناس بأنفسهم بأنهم أكثر استقلالية ، فطالبوا باحترام ذواتهم وحقوقهم وكرامتهم المدنية والإنسانية . وبهذا أدت سنوات « الاستقرار » إلى مصلحة المجتمع ، فتقوت الروابط الاجتماعية ، وأصبح لدى الناس مفهوماً أفضل لمصالحهم الجماعية . ومن ناحية أخرى استثيرت التناقضات بين الإدارات البيروقراطية إلى النقطة التي أصبح فيها من الواضح أن « عصر الفطائر اللذيذة » قد وصل إلى نهايته . وأثار نقص المصادر صداماً بين الإدارات المختلفة ، مما جعل التخطيط واتخاذ القرار عند كافة المستويات أكثر صعوبة . وأفرز التأخر ، الذي بدأ في الظهور ، في التقنية العصرية ، بين العسكريين شعوراً بالرعب ، خصوصاً عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن فكرتها عن « الدفاع عن قواعد من الفضاء » (أي حرب النجوم ـ المترجم) . لم تكن الطبقات الدنيا وحدها هي التي تملكها السخط ، بل أيضاً قطاع ذو مغزى من تلك الطبقات عند قمة السلطة .

هكذا نشأ وضع به مفارقة : فمن ناحية كان المجتمع ناضجاً تماماً من أجل التغيير ، ومن ناحية أخرى لم يكن هناك أي تحرك جاد في اتجاه أي نوع من الإصلاح . ولم يكن المنشقون قد اقترحوا ، حتى في أفضل سنى حياتهم ، برنامجاً للتحول الاجتماعي . فخلال كل فترة وجود حركة الانشقاق ، رفعت شعارات حقوق الإنسان ، والدفاع عن حرية الفرد وكرامته ، لكن عدم قدرتها على تقديم برنامج بنّاء كان يعني أن شعاراتها أمست تجريدية ، وأكثر انفصالاً عن الواقع وعن المشاكل الحقيقية لحياة الجماهير . ونتيجة لذلك علّق المنشقون آمالهم أكثر وأكثر على الضغط الدبلوماسي من الخارج . فاقترح أن يجبر « العالم الحر » زعامة بريجينيف على القيام بتنازلات في دائرة حقوق الإنسان . ولقد كانت مثل هذه الاستراتيجية ، رغم كل ملامحها المثيرة للتساؤل ، مفهومة على الأقل في عصر الوفاق ، لكنها أصبحت انتحارية تماماً

في ظروف التوتر الدولي المتصاعد في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ . وإذا قمنا بالمقارنة بالستينات ، حين ولدت « حركة حقوق الإنسان » ، لقلنا أن تطوراً ذا مغزى قد حدث في نهاية عصر بريجينيف . فبعد هزيمة « ربيع براغ » يمكننا أن نلمح تحركاً عاماً في اتجاه اليمين في أوساط حركة الانشقاق . فقد تبنى الأكاديمي أندريه ساخاروف خطوة خطوة موقفاً ليبرالياً بعد أن كان في البداية ينادي « باشتراكية ذات وجه إنساني » ؛ واستخدمت كثير من تصريحاته [عن فييتنام والوفاق على سبيل المثال] من قبل الصقور الأمريكيين لتقوية مواقفهم أخلاقياً . ولقد حدث انتقال أكثر خطورة إلى اليمين بين « المهاجرين الجدد » ، الذين أخذت أعدادهم تتزايد بسرعة منذ منتصف السبعينات . وكان من أكثر المسائل إثارة للدهشة ، إن حركةالانشقاق رغم حاجتها الملحة إلى الوفاق ، لم تدرك أبداً هذه الحقيقة . فكثيرون في أوساط المنشقين رحبوا حين تولى السلطة في الغرب زعماء مثل مرجريت تاتشر ورونالد ريجان ، على أساس أن ذلك إشارة إلى أنه . . « أخيراً انتصرت الوقفة الحازمة في العالم الحر » . ولقد ثبت من الناحية العملية أن النتيجة العملية لأزمة الوفاق كانت جولة جديدة من القمع ضد « العناصر المعادية الاشتراكية » ، وتسويء لوضع حقوق الإنسان . وبنهاية السبعينات أمست حركة الانشقاق في أزمة خطيرة ، فإن قطاعاً ذا مغزى من المنشقين كان قد ترك البلاد ، وكثيرون غيرهم كان قد اعتقل ، وخرج آخرون من دائرة النشاط العام . على أن أهم أسباب الأزمة لم تكن الاضطهاد ، بل غياب المنظور السياسي . فإذا كان الإنضمام للحركة قد تناقص ، فلم يكن هذا يعني بأي حال أن عدد الساخطين في البلاد قد تناقص ، بل أنه يعني أن الاحتجاج قد اتخذ أشكالاً جديدة في ظل ظروف جديدة .

(*) الاستثناء الوحيد في ذلك الوقت ، هو الأخوان روي وجوريز ميدفيديف اللذان كانا يؤكدان دائماً على الصلة بين الوفاق وحقوق الإنسان . وعموماً ، يجب أن يقال إن أغلبية المنشقين لم تكن تعتبر أن « الميدفيديفيين الماركسيين ينتميان إلى الحركة . فكانوا يهاجمونها على الدوام ، متهمين إياهما بكل التهم ، بما فيها « التعاون مع أمن الدولة » . ـ المترجم ـ

كانت الملامح المميزة لفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ من ناحية تقوية الاتجاهات الإصلاحية داخل المؤسسة الحاكمة ، ومن ناحية أخرى بزوغ معارضة اشتراكية جديدة . كانت هناك جماعات يسارية غير رسمية بين شباب الخمسينات ، ولكن في ظل « البريجينيفية الناضجة » لم يكن عددهم كبيراً . فالذين قاسو الأمرين لقيامهم بنشاط مثل هذه في الخمسينات والستينات إما تخلوا عن الكفاح السياسي ، أو انضموا إلى حركة المنشقين فخسروا إيديولوجيتهم الاشتراكية في غضون ذلك . وتغير الوضع في حركة الانشقاق بسرعة ، فبدأت جرائد سافيردات جديدة أعلن محرروها عن توجههم الماركسي ، وظهرت حلقات الحوار ، وازداد الاهتمام بالنظرية الاشتراكية بشكل حاد . ولقد كان لتعميق الصلات الثقافية بين الاتحاد السوفييتي والعالم الخارجي في عصر الوفاق تأثيره على إيديولوجية هذه المجموعات . وعلى عكس سابقيهم في الخمسينات ، كان « للاشتراكيين الشباب » فهم كامل لا بأس به لأفكار اليسار الغربي من جرامش وروزا لوكسمبورج إلى مدرسة فرانكفورت . وكان يمكنهم الاستفادة من تجربة الحركات الإصلاحية و« التحريفية » في « البلاد الأخرى في شرق أوروبا .

كانت أفكار اليسار في معظم ملامحها ، تتعامل مع مشاريع الخبراء الإصلاحيين الرسميين ، وكان كلاهما يحاول تشكيل برنامج واقعي للتغيرات على أساس « المنظور الاشتراكي » . كان كلاهما يدرك الحاجة إلى الجمع بين التخطيط ومبادىء السوق في الاقتصاد ، وكذلك حتمية المقرطة من أعلى وضرورتها . وعلى النقيض من الاتجاهات الإصلاحية الأكاديمية للمؤسسة الحاكمة ، أكّد اليسار على الإدارة الذاتية للإنتاج . وإذا كان الخبراء الرسميون - باستثناءات نادرة مثل ب . ب . كوراشنيللي - قد تبنوا : « ثورة إدارية سوفييتية فريدة » ، منذ أعلن اليسار « ديموقراطية العمال » كهدف له . وزيادة على ذلك ، فمن رأى أغلبية « الاشتراكيين الشباب » أن مؤيدي الإصلاح الرسمي قد أعادوا تأكيد الدور الكامن « للمديرين السوفييت » . كان العاملون في الجهاز الحكومي مهتمين اهتماماً صادقاً بإجراء تغييرات محددة ، ولكنهم

كانوا خائفين في نفس الوقت من تلك التغييرات . وكان جهاز إدارة الصناعة في الواقع ، ساخطاً على بيروقراطية الإدارات الحكومية المركزية ، لكنهم كانوا في نفس الوقت مقيدين بها بروابط لا يمكن حلها . وكانت العلاقات بين « قادة الصناعة » وجهاز الحزب المحلي مشكّلة بأسلوب مشابه . وفي رأي اليسار كان هذا الوضع يحد من إمكانات الإصلاح في النواحي التكنوقراطية ، بل ويحد حتى تطبيق مشروع تكنوقراطي معتدل . كانت التغييرات الناجحة لا يمكن أن تبدأ إلا بمبادرة من أعلى ، ولكنها لا يمكن أن تتم إلا بحركة جماهيرية من أسفل . ولا ينتج عن الاعتماد على الفئات المتوسطة عدم ضمان تغييرات عميقة في المجتمع فحسب ، بل أنه حتى لا يسمح بالتطبيق الدائب لبرنامج من الإصلاحات المحدودة على شاكلة تلك التي تمت في المجر في السبعينات . [وليس سراً أن هذا النموذج المجري بالذات هو الذي ألهم معظم الخبراء الليبراليين] .

كان يتم تطور هذه الأفكار في بداية الثمانينات على صفحات ثلاث جرائد « ساميزدات » : « فارينتي » (البدائل) ، و« بويسكي » (البحوث) و « ليفي بوفوروت » (الاتجاه يساراً) . وتشكلت الجماعات الراديكالية أساساً في موسكو ولينينجراد، لكن الطلب على هذه المطبوعات ازداد بسرعة في مدن أخرى ، وخاصة بين الشباب . لكن اليسار كان ما يزال غاية في الضعف ، ولم تتوفر له خبرة سياسية أو تنظيمية . وفي ابريل عام ١٩٨٢ ، قامت السلطات باعتقال معظم العناصر النشطة لليسار الجديد ، وانقطعت صحيفة « ليفي بوفوروت» وصحيفة « فادينتي » عن الصدور ، وكان قد حدث نفس الشيء لصحيفة « بويسكي » في وقت أبكر . وبسبب أزمة حركة الانشقاق وضعف اليسار ، ظلت الإصلاحية الرسمية هي البديل الحقيقي الوحيد للبريجينيفية . وكان هذا التيار « الإصلاحي الرسمي » قد تعرض بدوره لمصاعب معينة . وكان خبراء الإصلاح يتجمعون أساساً حول معاهد بحوث في موسكو ، وفي لينينجراد ، وفي نوفوسيبيريسك . وأصبحت جريدة نوفوسيبيريسك « أيكو » EKO هي المعبر عنهم ، وكانت تحت رئاسة تحرير

آبيل أجانبيجيان وتاتيانا زاسلافسكيا ؛ وقد حاولت الصحيفة الجمع بين التعمق العلمي وتبسيط الشرح . وما لم يكن في الوسع قوله في النصوص بسبب الرقابة ، كان يقال في أحيان كثيرة في الكاريكاتير الماكر الذي يصاحب كل مقال تقريباً . وازدادت شعبية « أيكو » بسرعة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، رغم أن نوعية القراء استمرت خليطاً منوعاً إلى حد ما . وأجرى المحررون بحثاً خاصاً لتحديد « من أنتم يا قراؤنا؟ » . والحقيقة أن « أيكو » ، مثلها مثل التيار الإصلاحي نفسه ، كان لها مؤيدون كثيرون في مختلف فئات المجتمع ، « من العامل إلى الوزير » ، لكنها لم تكن لتستطيع الاعتماد على تأييد أية مجموعة اجتماعية عريضة بعينها . ولقد ثبت أن جهاز الإدارة الاقتصادية منقسم على ذاته ، قسمين متساويين تقريباً : بين مؤيدي الإصلاح ، ومعارضيه . أما في جهاز الحزب ، فقد كانت المجموعات المتوجهة نحو التغيير مجبرة على التعايش مع المحافظين ، بينما كانت الانتليجنسيا تؤيد المشروع الإصلاحي ، « لغياب أي شيء أفضل » .

كان لانعدام التوجه الاجتماعي للبرنامج الإصلاحي ، ناحية إيجابية . فقد كان الخبراء الإصلاحيون ينادون « بتفهم أكثر للضرورة الموضوعية للإصلاح » أكثر من الاهتمام « بالمصالح الخاصة » . وخلق هذا شعوراً بوجود طريقة تعامل لا محاباة فيها ، كما خلق أيضاً اهتماماً بالأهداف العليا للدولة . وانتشر ، زيادة على ذلك ، الإدراك باستحالة الاستمرار بلا تغيير بين أشد المجموعات الاجتماعية تبايناً . فقد رأى ، حتى ذوي التفكير المحافظ ، أن « التأخر » المتزايد للاتحاد السوفييتي في مجال « التقنية العالية » ، يمكن أن يؤدي إلى تقويض قدرته العسكرية ، و « أن الضعف الاقتصادي قد يثبت أنه منهك لقوة عالية » .

ومن المفارقة ، أن ما رآه اليسار كأسوأ نقص في مشروع الخبراء الليبراليين ، أي غموضه وانعدام توجهه ، ساعد على تكوين تحالف واسع ومتنوع لمؤيدي التغيير . ويجب أن يوفى يوري أندروبوف حقه ، لأنه أثناء شغله لمنصب رئيس الكي . جي . بي (المخابرات السوفييتية ـ المترجم) ،

بدأ المهمة الصعبة غاية الصعوبة ، لتوحيد الفرق والمجموعات المختلفة للجهاز ، في كتلة من « القوى الصحية » . وكانت مختلف المجموعة ، وبالمثل الافراد ، تتوقع نتائج مختلفة متباينة من التغييرات المزمع إجراؤها . البعض كان أمله هو مجرد إجبار مافيا بريجينيف على الخروج من مواقعها القيادية ليشغلها هو ، بينما كان آخرون يودون تأييد القوة العسكرية والسياسية للبلاد . وكانت مجموعة ثالثة تحلم بإعادة توزيع السلطة والإدارات ، ومجموعة رابعة مهتمة بإخلاص بجعل المجتمع السوفييتي أكثر حرية وعدل وديناميكية . وعلى أية حال ، كان الجميع متحدين في فهم « أنه من المستحيل استمرار الحياة على نفس الوتيرة القديمة » .

شعر الجميع ، عند قمة المجتمع وفي قاعه على السواء ، أنهم مقبلون على نهاية عهد . كان كل شخص يرغب في التغيير ، لكن المشكلة أن معنى « التجديد » لم يكن مفهوماً بنفس الطريقة .

كان هناك شعور عام بأن موت بريجينيف قد تأخر عن موعده سنتان . فمنذ عام ١٩٨٠ والبلاد تعيش بالفعل من توقع لذلك الحدث . وعندما حدث أخيراً ، لم يستطع حتى كبار الموظفين ، في بعض الأحيان ، إخفاء رضاهم .

كان اختيار أندروبوف كسكرتير عام شهادة بالأزمة السياسية البريجينيفية ، وإن لم تكن نهايتها قد أتت بعد . ففي تصريحات الزعيم الجديد المبكرة ، أعطى إشارة إلى نيته في إجراء تحولات جديدة ، ليس في الدائرة الاقتصادية فحسب ، ولكن في الدائرة السياسية أيضاً . وبدأ الخبراء في وضع مشروعات تفصيلية للإصلاح ، محاصرين بها الهيئات القيادية . وبعد أن كادت كلمة « الإصلاح » أن تختفي من صفحات الوثائق الرسمية ، بدأت في الظهور أكثر وأكثر في الصحف . وشن كفاح مصمم ضد الفساد الذي كان قد أصبح بالفعل أسلوب حياة للصفوة البريجينيفية ، وأطلق سراح بعض النشطين من المجموعات اليسارية ، الذين كانوا قد اعتقلوا عام ١٩٨٢ ، وحل محلهم في سجن « ليفورتوفو » المرتشون والمختلسون . وأثناء ذلك ، أدرك أنصار

بريجينيف الذين بدؤوا يفيقون من صدمة موت زعيمهم ، المخاطر القادمة ، فبدؤوا في تنظيم مقاومة نشطة . فلم يتحول مشروع واحد من المشاريع التي تم دراستها في أعلى المستويات ، إلى وثيقة رسمية . وخفض إصلاح المدارس الذي أعلن عام ١٩٨٣ إلى قائمة بالنوايا الطيبة ، ثم وئد من الناحية العملية .

صدمة تشيرنوبيل

عقّد موت أندروبوف وتولي تشيرنينكو الأمور لمدى أبعد ، إذ كسبت البلاد في شخص تشيرنينيكو زعيماً كان يصبو علانية لاستمرار « البريجينيفية » بدون بريجينيف . على أن انعدام المنظور في سياسة مثل هذه كان واضحاً وضوحاً جلياً منذ الأشهر الأولى . إستمر الوضع الاقتصادي في السوء ، واستثير إلى أعلى درجة الصراع بين الإدارات والمجموعات المختلفة حول صياغة أية وثيقة توجيهية . وتوقعت البلاد سلسلة من الجنازات المهيبة .

وجاء موت تشيرنينيكو واختيار ميخائيل جورباتشوف كسكرتير عام في ربيع عام ١٩٨٥ ، بنهاية فترة « خلو العرش » المطولة هذه . ووجد التيار الإصلاحي نفسه - مرة أخرى - يدير الدفة . لكن لم يتم إنجاز أي من المهام التي حددت عند بداية الثمانينات . وتطلب الأمر أكثر من عام لتأمين أغلبية في المكتب السياسي ، وفي اللجنة المركزية ، وفي مجلس الوزراء ، من مؤيدي الزعيم الجديد ، تسمح بالعمل والحركة . وأخذت الصحف تنشر من يوم لآخر التعديلات في أعلى درجات السلطة . وكان « قدامى المحاربين » في مافيا بريجينيف : رومانوف ، وتيخونوف ، وجريشين ، قد تخلوا عن مناصبهم ، لكنه ثبت أنه من الأصعب كثيراً تقويض « المراكز المتوطدة » للبيروقراطية التقليدية في الجمهوريات القومية ، حيث حافظ البريجينيفيون على مواقعهم لمدد طويلة ، حتى داخل أعلى هيئات الحزب ومنظماته . وانتهى الصراع المطول بين الزعامة الإصلاحية في موسكو ، وبين زعيم حزب كازاخستان كونايف في ديسمبر عام ١٩٨٦ ، بإزاحته من منصب السكرتير الأول لحزب الشيوعي في جمهورية كازاخستان ، لكن ذلك أثار قلاقل خطيرة في ألما - آتا .

ونـظر كثير من البـريجينيفيين القوميين إلى تلك الأحـداث بعين الرضـا . وبعد أحداث ألما ـ آتا ، أمست موسكو أكثر حرصاً بكثير في ظروف مشـابهة ، ممـا ساعد القيادات التقليدية في أوكرانيـا وعدد من الجمهـوريات الأخـرى ، على الحفاظ على مواقعها .

ومع ذلك كانت جماعة جورباتشوف هي المنتصـرة بدون شـك . وأكد المؤتمر السابع والعشرين للحزب على وجه الخصوص هذا الانتصار بانتخـاب لجنة مركزية جديدة ، وتم تقوية فكرة التحول الاقتصادي والمقرطة ، على الأقل في أشكـال عامـة ، وفي الطبعـة الجديـدة لبرنـامج الحـزب . فسمعت كلمـة « البيـريسترويكـا » من أعلى المنابـر . على أنه من حيث الـواقـع ، لم يشعـر المجتمع بالتغييرات ، إلا بعد كارثة تشيرنوبيل صيف عام ١٩٨٦ .

أظهرت حادثة المفاعل الذري في تشيرنوبيل مكامن الضعف العديدة في النظام الإداري التقليدي ، وعـدم قابليتـه للتكيف مع التقنيـة الحديثـة . فقبل حدوث الكارثة بوقت طويل ، أشـار كثير من العلمـاء والإخصائيين إلى أخـطاء الحسابات الاقتصادية والبيئية العديـدة المصاحبـة لاستراتيجيـة السبعينات لتـطوير الطاقة الذرية . فلقد أقيمت المفاعلات أقرب مما يجب إلى مراكز صناعية كثيفة السكـان ؛ وتم إقامتهـا بتجاوزات عن التصميمـات الموضـوعـة . ومـع ذلـك صممت قيادة بريجينيف على تحقيق برنامج « الذرة من أجل السلام » بأسرع ما يمكن ، كانت تلك القيادة تنظر إلى هذا البرنامج كعصا سحـرية لحـل مشكلة الطاقة التي كانت تزداد سوءاً . وعندما حدثت الكارثة ، أمسى من الواضح أن المحطة كان يديرها أشخاص غير أكفاء ، وإن رجال إطفاء الحريق الذين أرسلوا إلى مكان الحادث كانوا غير مهيئين للعمل في ظروف تساقط غبار ذري ، رغم أن وجـود مثل هـذا الخـطر كـان مشـاراً إليـه أكثـر من مـرة في المـطبـوعـات المتخصصة ، وأخفت القيادات المحلية المعلومات حول الوضع الحقيقي عن أعلى هيئات السلطة ، ونتيجة لهذا تدهورت الأوضاع إلى أسوأ .

لم يصـدق أحد التقـارير الصحفيـة الأولى التي هذبت كثيـراً من درجـة

الكارثة وخففت من مداها ، وناقضت بعضها البعض في أحيان كثيرة . ولم تعد ثقة القارىء في الصحافة ، إلا سمح لها بأن تفحص وثائق الحالة ، دون قيود الرقابة المفروضة . وكانت سياسة « الانفتاح » (الجلاسنوست) و « النقد الذي لا يهادن » للترتيبات التي عفا عليها الزمن ، قد أعلنت في المؤتمر السابع والعشرين السابعة للحادثة ، ولكنها لم تتحول من شعارات رسمية إلى ممارسات يومية ، إلا منذ أيام كارثة تشيرنوبيل المأساوية . كتبت المزيد من المقالات عن تفشي المخدرات والجريمة والفساد وأخطاء زعماء في مختلف المستويات . لقد هجمت موجة من « الأخبار السيئة » على القراء فيما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ ، هزت ضمير المجتمع . وشعر كثيرون بالرعب عندما عرفوا بمصائب كثيرة لم يكونوا يدرون عنها شيئاً من قبل . وبدا للناس ، في أحيان كثيرة ، أن هناك مصائب في عصر البيريسترويكا أكثر بكثير من تلك التي كانت موجودة من قبل ، رغم أنه لم يكن قد قيل لهم شيء عن المصائب في العهود السابقة . وبعد تدفق المعلومات عن جرائم وأخطاء الفترة المعاصرة ، بدأت تتسرب معلومات جديدة عن أعمال ستالين الشيطانية . واندفع الكتاب والصحفيون والسينمائيون يستخدمون تلك المعلومات ، وهم مدركون الفرص الجديدة .

وإذا كانت الفترة الأولى من البيريسترويكا ، والتي استمرت من ربيع ١٩٨٥ وحتى ربيع ١٩٨٦ ، يمكن أن تسمى فترة صراع في الجهاز ، فمن الواضح أن الأحداث صيف ١٩٨٦ ، حيث بدأ « العصر الذهبي » للبيريسترويكا ؛ أصبح « الجلاسنوست » و « المقرطة » هما كلمتا السر في تلك الأيام . وكان من الواضح أن الأفكار الإصلاحية واليسارية والمعادية للستالينية هي السائدة في وسائل الإعلام. كانت الآلية القديمة للإدارة الاقتصادية ما زالت تعمل كما في السابق ، لكن الوضع السياسي قد تغيّر . كان أغلبية ممثلي مجموعة بريجينيف قد أخرجوا بالفعل من مواقعهم في « المكتب السياسي » ، وفي « الحلقة المتوسطة » في الجهاز ، فتحولوا إلى المقاومة السلبية ، وإلى الدفاع عن مزاياهم ، وإلى سد الطريق أمام تطبيق الإصلاحات . مررت مسودة

مشروعات للتغيير مرات كثيرة خلال لجان لا تعد ، حيث تستبدل صورة من بعضها بأخرى ، وتمر تعديلات وتدخل عليها تفسيرات لا تحصى . لقد اختارت البيروقراطية تكتيك « المرونة والتعطيل » ، حيث أطيلت عملية اتخاذ القرار لأقصى مدى . إن كثيراً من القرارات التي تم تبنيها في المركز لم تطبق في الأطراف (الأقاليم) . واخترعت كل « تعليمات » و « وضعيات » ممكنة ، للحد من الآثار الإصلاحية للتشريعات الجديدة .

كان البرنامج الابتدائي للإصلاح ، والمبني على أساس من أفكار أجانبيجيان وزاسلافسكايا ، ومجموعة نوفوسيبيريسك ، برنامجاً معتدلاً للغاية . فقد كان يقترح توسيع استقلالية المشروع ، بينما يحافظ على نظام التخطيط المركزي ، ويقترح السماح بقطاع خاص صغير ، وكذا مشاريع دولية مشتركة في بعض قطاعات الاقتصاد ، وكذلك تقنين النظم الإدارية والقانونية . كان تحفظ ذلك البرنامج هو فضيلته السياسية الرئيسية ، إذ كان يمكن لممثلي أشد التيارات تفاوتاً داخل صفوة الحزب والبلاد أن يضعوا توقيعاتهم على هذه المطالب المتواضعة . أما بالنسبة لليسار ، فقد كانت فكرة إقامة شركات مختلطة غير مريحة إلى حد ما من الناحية الإيديولوجية . لكن ذلك لم يكن نقطة أساسية ، فاليسار على أية حال لم يلعب دوراً ذا مغزى في الأحداث .

منطق المقرطة

على أنه ثبت أنه من الصعب تنفيذ حتى مثل هذا البرنامج المعتدل ، في وجه مقاومة البيروقراطية . كان الأمر يتطلب نوعاً من وسائل الضغط غير التقليدية على الجهاز الحكومي . ومن الجوهري أن تحقيق حتى أكثر البرامج اعتدالاً لإعادة الهيكلة الاقتصادية ، كان يتطلب تحولات سياسية جذرية . كان على المقرطة أن تصبح « أداة للإصلاح » .

ظلت أوضاع الشؤون الاقتصادية غير مستقرة . فبعد تولي جورباتشوف السلطة ، رفع شعار « الإسراع » ـ أوسكورين ـ بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وطلب من المشاريع أن تزيد من إنتاجيتها بأي ثمن . ولجأ مديرو

المشاريع في واقع الأمر إلى تشغيل احتياطيات المكونات والمواد الخام كانت موضوعة جانباً . وكان كثير من المديرين يعملون ١٦ ساعة يومياً ، فكان لا بد وأن تكون لهذا كله نتائجه . وكانت المؤشرات الاقتصادية لعام ١٩٨٥ بالفعل أفضل من سابقه وبقدر محسوس . وهكذا أظهر رؤساء القطاعات أنه ليس هناك حاجة للإسراع في الإصلاحات لأنه كان من الممكن إنجاز نتائج معقولة بآلية الإدارة القديمة ، وأن الأمر لا يحتاج إلا مجرد زيادة الضغط على المديرين . وكان على المديرين من ناحية أخرى الحفاظ على المستوى الذي تم إنجازه بأي ثمن ليتجنبوا أية متاعب جدية . وخلال التطبيق ، كان من المستحيل الوفاء بالخطة طبقاً للمؤشرات التقليدية ، بينما تم في نفس الوقت إعادة تخطيط نظام الإدارة . كان لا بد من التضحية بشيء ما . انتشر رأي ، حتى بين المخططين والخبراء والرسميين الذين يميلون للإصلاح ، بأن إعادة الهيكلة الحقيقية لا بد وأن تؤجل إلى التسعينات ، على أن تمدد خطة السنوات الخمس الجارية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) بطريقة ما ، اعتماداً على الآلية القديمة . وأثناء ذلك ظل النمو الاقتصادي لعام ١٩٨٥ غير مستقر للغاية ، رغم المجهودات وإنكار الذات من جانب العمال والمهندسين وكثير من مسؤولي الإنتاج . لقد أظهرت تشيرنوبيل بشكل جلي كيف أن نظام الإدارة القديم لا يمكن الاعتماد عليه . ساندت الكارثة قضية أولئك الذين يفضلون الإسراع في خطط الإصلاح . وزيادة على ذلك كان العالم الرأسمالي قد تغلب على أحدث طور في أزمته الهيكلية ، وكان يمر بفترة من النمو السريع . وفي نفس الوقت كانت الموجة المحافظة الجديدة في طريقها للوصول إلى قمتها ، ولم تكن إدارة رونالد ريجان تخفي نيتها في استخدام التفوق الاقتصادي المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السوفييتي ، لتعديل الميزان العسكري ـ الاستراتيجي لصالحها . واستمرت الحرب في أفغانستان بدون أية نجاحات عسكرية أو سياسية جادة ، وظل الوضع في بلدان أوروبا الشرقية مشوشاً وقلقاً . وكسابق الأيام عامل الغرب إعلان الاتحاد السوفييتي عن إعادة الهيكلة ، بعدم ثقة .

خلقت المقرطة السياسية الإمكانية الوحيدة لحل الوضع والإسراع بعجلة

التغيير . فكان على الصحافة ، التي حصلت على قدر كبير من الحرية ، أن تضمن تتبع قياس مستقل لتطبيق القرارات ، ولمساعدة « الضغط من أسفل » على البيروقراطية . وكان رجوع الأكاديمي أندريه ساخاروف إلى موسكو ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين قد رفع من سلطة الحكومة السوفييتية في المحافل الدولية ، ووفر الدليل أمام العالم أجمع على فعالية البيريسترويكا . وقام كثيرون من ممثلي الانتليجنسيا في الستينات ، الذين كانوا قد أزيحوا في عهد بريجينيف إلى الهامش السياسي أو انتظروا يترقبون ، بالعودة إلى البروز مرة أخرى . وأصبح اليسار أيضاً أنشط بكثير .

كان على الاجتماع الكامل للجنة المركزية ، الذي انعقد عام ١٩٨٧ ، أن يقوّي التحولات التي كانت آخذة في الحدوث خلال السنة السابقة . وحسب تقدير جورباتشوف نفسه ، « قدم الاجتماع الكامل للجنة المركزية المقرطة بصفتها القوة الدافعة الرئيسية للبيريسترويكا » . فقد قدمت سلسلة كاملة من المقترحات ، أكثر تماسكاً ، ووضعت أمام المؤتمر السابع والعشرين . وأعلن جورباتشوف بشكل مباشر عن ضرورة تغيير النظام الانتخابي بطريقة يكون هناك فيها أكثر من مرشح واحد رسمياً لكل مقاعد من مقاعد السوفييتات . وناقش الاجتماع الكامل أيضاً انتخاب مديري المشروعات ، ورؤساء القطاعات ، وخلق أدوات للإدارة الذاتية في الإنتاج . ودعي مؤتمر خاص للحزب للإنعقاد في يونية ١٩٨٩ ، عن مشاكل البيريسترويكا ، رغم أن سلطات هذا المؤتمر ومهامه لم تحدد بالضبط .

ورغم أن الإصلاحات التي اقترحها جورباتشوف معتدلة غاية الاعتدال ، فقد استمرت الحلقة الوسطى للجهاز البيروقراطي في المقاومة ، وثبت أن تطبيق حتى جزء مما نوقش في الاجتماع الكامل للجنة المركزية ، شيء غاية في الصعوبة . وأجريت انتخابات « تجريبية » لمديري المصانع في عدد من المشروعات التي كانت لسبب أو لآخر بدون مديرين . وأحجم المديرون الموجودون فعلاً ، ولم يكن أحدهم يرغب في أن يعرّض نفسه لهذه التجربة . فجرى تعيين رؤساء القطاعات والإدارات بواسطة المدير كما كان يحدث من

قبل . ورغم أن القانون الجديد لمشارع الدولة ، والذي يتصور مقرطة الحياة الصناعية ، قد وضع في حيز التطبيق منذ أول يناير ١٩٨٨ ، إلا أنه لم يحدث في أي مكان تقريباً أن سمحت الإدارة للعمال بأن يتدخلوا في عملية صنع القرار . وبالإضافة إلى ذلك صيغت نقاط كثيرة في القانون بغموض شديد . وتم تأسيس « مجالس تعاونيات العمل » في المصانع ، لكن حددت الإدارة في معظم الحالات ، مدى السلطات التي تتمتع بها تلك المجالس ، والمناهج والأساليب التي تتشكل بها . وفي أحيان كثيرة ترأس المديرون الهيئات الجديدة للإدارة الذاتية ، محولين إياها إلى ملحق للجهاز الإداري .

أجريت انتخابات مجالس السوفييتات المحلية صيف عام ١٩٨٧ ، على أساس النظام الانتخابي القديم . وفي مناطق كثيرة كانت هناك قوائم « تجريبية » تضم اسم مرشح واحد زيادة على عدد المقاعد المطلوب شغلها ، ولكن حتى هنا فإن المرشحين الذين انتهى بهم الانتخاب ليكونوا في ذيل القائمة أعطوا وضع « نائب احتياطي » في حالة تمكنهم من الحصول على أكثر من ٥٠٪ من عدد الأصوات .

ومع هذا استفاد الناخبون من حقوقهم الجديدة ، تقريباً في كل دائرة تجريبية متعددة الاختيار ، كان الرؤساء المحليون الذين يمثلون تقليدياً في مجالس السوفييتات ، هم بالضبط الذين وجدوا أنفسهم ، في معظم الحالات ، « خارج السفينة » . وكما اعترفت صحيفة الازفسيتا ، شملت قائمة النواب الاحتياطيين « سلسلة طويلة من الزعماء » . كان من بين الذين فشلوا ، سكرتيرو لجان إقليمية ، ورؤساء لجان تنفيذية للسوفييتات ونواب رؤساء لجان إلخ . وهناك مرشحون « بارزون » عديدون تم انتخابهم بصعوبة لأن مصيرهم كان معلقاً بصوت أو بصوتين . وحتى في الدوائر التي استمر فيها الانتخاب بالنظام القديم ، تصرف الناخبون بأسلوب غير عادي ، في أحيان كثيرة . فصوّت الطلبة بجامعة موسكو ضد موظف في إدارة الجامعة مسؤول عن مقصف الطلبة . وطبقاً لتقديرات صحيفة ليتيراتورينا جازيتا » ، فقد فشل المرشحون الرسميون في أن يتم انتخابهم في ١٠٧٦ دائرة في البلاد . وبالمناسبة ، يجب

ملاحظة أن الصحافة غطت تلك الأنباء بالتفصيل ، وتحدثت حتى عن محاولات لتعديل سجلات التصويت جرت في دوائر بعينها .

هكذا كانت الانتخابات شاهداً على التغيرات في المناخ النفسي في البلاد . فحياة المجتمع آخذة في الانتعاش . ولم يعد ينظر إلى السياسة بصفتها «شغلة المحظوظين» ، ولم يعد ينظر إلى نقد السلطة على أنه « انشقاق » . وفي ظروف التحرر تلك ، أمضت على السطح كل التيارات السياسية والإيديولوجية المتواجدة في المجتمع . تجمعت الجماعات الليبرالية من الجناح اليمين حول نشرة الساميزدات « جلاسنوست » ، وحول سيمنار موسكو « الديموقراطية والإنسانية » ،. واتحدت الجماعات القومية الروسية والمجموعات الفاشية تحت راية جمعية « باميات » (الذاكرة) . وعبرت الأقليات القومية أيضاً عن مطالبها الخاصة . ففي دول البلطيق ، كانت هناك تظاهرات من ذكرى حلف هتلر - ستالين عام ١٩٣٩ ، الذي كانت نتيجته وضع تلك الأراضي تحت دائرة النفوذ السوفييتي . وفي فيلسينوس خرج المئات إلى الشوارع ، وكانت التظاهرات في ريجا أكبر بكثير . وعقد تتار القرم اجتماعات في موسكو مطالبين بإعادة توطينهم في بلدهم وإلغاء أمر موسكو بطردهم من مسقط رأسهم . وحدث للجماعات اليسارية نمو سريع أيضاً .

حركة « النوادي »
واقصاء يلتسين

كان الوضع السياسي الذي بزغ بعد الاجتماع الكامل للجنة المركزية وضعاً مواتياً لليسار بطريقة غير عادية . فمن ناحية تطابقت مطالبه تماماً مع الشعارات السائدة ، ومن ناحية أخرى كان اليسار قادراً على جذب أعداد متزايدة إلى صفوفه من بين الذين كانوا منزعجين من المسار البطيء للتغير الحقيقي وكان النمو السريع للجماعات غير الرسمية قد بدأ في نهاية عام ١٩٨٦ . فتحول « نادي المبادرات الاجتماعية » KSIو « نادي البيريسترويكا » في موسكو ، وبسرعة ، إلى مركزي جذب للانتليجنسيا الاشتراكية والليبرالية اليسارية .

وتشكلت أو تقوّت جماعات بيئية و « ثقافية ديموقراطية » ، وتطورت الحركة في لينجراد بسرعة خاصة. وفي يوم ١٦ مارس ١٩٨٧ ، وتلبية لنداء من مجموعة « ثقافة البيئة » - « سبازين » أي « الخلاص » - تجمع مئات من الشباب عند فندق « انجلترا » الذي كان مقرراً هدمه ، وتجمع معهم ممثلو جماعات بيئية ويسارية أخرى ، وطلبة من المعاهد والكليات التقنية ، وعمال . وتعهد مندوبون من مجموعة « فور بوست » - أي « المخفر الأمامي » بحفظ النظام . واعترف الصحفيون الذين شهدوا الاجتماع بأن كل شيء كان منظماً تماماً ، ولم تكن هناك تجاوزات من أي نوع . لم يتمكن المشاركون في التظاهرة منع تدمير المبنى ، لكنهم أكدوا على النقطة الأهم ألا وهي أن المواطنين لهم الحق في التأثير على القرارات التي تتخذها السلطات . وعلى الفور ، أصبح أليكسي كوفاليف رئيس « سبازين » شخصية معروفة جيداً في لينجراد وغيرها. وأيدت مجموعات يسارية مستقلة ترشيحه لمجلس سوفييت المدينة ، لكن اللجنة الانتخابية رفضت تسجيله . وانتقدت صحافة موسكو بدورها سلطات مدينة لينجراد، وأيّدت كوفاليف و « سبازين » .

بحلول صيف ١٩٨٧ ، أصبح من الممكن بالفعل الحديث عن حركة جماهيرية يتشارك فيها الآلاف في جميع أنحاء البلاد . كانت القضايا والبرامج التي تتبناها المجموعات المختلفة ، تختلف اختلافاً واسعاً ، كما تختلف أشكال نشاطاتها . وكانت الرغبة في الوحدة تختلط عند نوادٍ كثيرة مع عدم الثقة تجاه مجموعات أخرى ، ومع الفئوية ، والمنافسة المتبادلة . ومع ذلك شعر المساهمون في الحركة أكثر وأكثر بضرورة وضع برنامج عام ، وبضرورة أن يوضع التعاون العملي موضع التنفيذ .

في أغسطس عام ١٩٨٧ ، عقد « نادي المبادرات الاجتماعية » مؤتمراً في موسكو شاركت فيه اثنين وخمسين مجموعة ؛ وأعلن خلاله عن تأسيس « اتحاد النوادي الاشتراكية - الاجتماعية » FSOK . وبينما حافظت المجموعات المختلفة على الاختلافات فيما بينها حول القضايا التي تتبناها كل منها ، فقد أعلنت كلها بشكل مشترك عن تفضيلها للتعددية الاشتراكية ، والإدارة الذاتية

للإنتاج ؛ ومقرطة التخطيط . وأكد الإعلان على مطالب سياسية محددة : إلغاء الرقابة ، وحق النوادي في تقديم مرشحيها للانتخابات . وظل القطاع الاقتصادي هو أقل مجال تم الاتفاق فيه ، وتقرر أن تعد وثائق خاصة في تاريخ لاحق ، يتم فيها تحديد مواقف « الاتحاد » بشكل متماسك ؛ حول مسائل الإدارة الذاتية والتخطيط . وأعلنت النوادي بالإجماع ، بأن الإصلاح ينبغي تنفيذه دون أن يصاحبه تدني مستوى معيشة العمال ، في نفس الوقت الذي يجب المحافظة فيه على توفير السكن الرخيص ، والرعاية الصحية المجانية ، والعمالة الكاملة إلخ . وقد نظر إلى توسيع دور عوامل السوق في إدارة الاقتصاد كشيء طبيعي وحتمي ، لكن التأكيد وضع أيضاً على مخاطر التكنوقراطية المنتصرة ، وعلى إبدال صنم السوق بصنم الخطة .

لم يلتحق باتحاد النوادي « فسوك » FSOK نوادٍ من موسكو ولينينجراد فحسب ، بل أيضاً من كوبوشيف ، وكراسنويارسك ، ونوفوروسيك ، ورايفانوفو ، وساراتوف ، ومدن أخرى . وخلال خريف عام ١٩٨٧ ، نما « الاتحاد » نمواً مستمراً ، وبدا ينشر مطبوعته السافيردات « سفايتيك » ـ الشاهد ـ وبعد ذلك أعيد تسميتها « ليفي بوفوروت » اعترافاً بالتقاليد . وأعطي لممثلي « فسوك » حق الحديث أمام الصحفيين الأجانب في « وكالة أنباء نوفوستي » الرسمية وكتبت عديد من المقالات عنه في عدد من الصحف . على أنه فجأة ، وفي نوفمبر ، تغيّر الوضع .

في ٣١ نوفمبر ، قال P ـ لوكيانوف سكرتير اللجنة المركزية وهو يتحدث أمام صحفيين سوفييت وأجانب في مؤتمر صحفي بوكالة نوفوستي ، أنه حدثت أثناء الاجتماع الكامل الدوري للجنة المركزية ، خلافات حول خطاب ألقاه بوريس ييلتسين فأجبر على الاستقالة من منصبه كرئيس للحزب في موسكو . كان لهذا التصريح وقع الصاعقة ، واهتز الرأي العام حتى أكثر من صمت الصحف الرسمية . أذيعت أقوال لوكيا نوف في دول أوروبا الغربية والمجر وبولندا والصين ، وأجبر أهالي موسكو ، كما حدث في الأيام الأولى لكارثة تشيرنوبيل ، على أن ينصتوا إلى الاذاعات الأجنبية ليعرفوا أحداث بلدهم . كان

يلتسين معروفاً بأنه من أخلص مؤيدي « البيريسترويكا » وبدا وكأن استقالته نذير خطير . واحتجت نوادي اليسار بالإجماع ضد صمت وسائل الإعلام ، ودار حوار في معظم المجموعات ، عما يمكن عمله في وضع مثل هذا . بدأ كوادر « فسوك » في جمع التوقيعات في شوارع موسكو على بيان يطالب بالإنفتاح « الجلاسنوست » الكامل في قضية يلتسين . واحتجز البوليس فلاديمير كوربوليكوف من « نادي أوبشتشينا » ـ الكوميون ـ وكان قد وصل من لينينجراد، وكذا كوفاليف وأعضاء آخرين من « فسوك » ؛ بينما كانوا يجمعون التوقيعات . وتعمقت الأزمة حين بدأت الصحف المركزية وصحافة موسكو المحلية تنشر محضر اجتماع « لجنة موسكو المركزية » التي أقيل فيها بيلتسين من منصبه بعد اتهامه بارتكاب عدد من الأخطاء السياسية . وعقد طلبة جامعة موسكو اجتماعاً تلقائياً ، وشكلوا « جماعة مبادرة » قامت بالاتصال « بفسوك » و « نادي المبادرات الاجتماعية » . ورفضت هيئات ومنظمات حزبية عديدة تأييد قرار اللجنة المركزية .

واعترف جورباتشوف بعد ذلك في يناير ١٩٨٨ ، بأن زعامة الحزب تعرضت لنقد خطير من اليسار بسبب مسألة يلتسين ، وان تنحيته قد فسرت من قبل قطاع معين من الانتليجنسيا وبالذات الشباب ، كضربة موجهة للبيريسترويكا . أما الموظفون ذوي التفكير المحافظ ، فقد نظروا إلى طرد يلتسين على أنه إشارة البدء للقيام بهجوم مضاد . فبدأ يوجه ضغط إداري جاد إلى النوادي ، وأجبر بعض النشطين فيها على التخلي عن وظائفهم ، وأصبح شيئاً معقداً للغاية الاشتراك في أي نشاط بشكل رسمي ، ولم تعد النوادي لتستطيع استخدام القاعات وقاعات الاجتماعات الرسمية ، ولم تعد تقاريرها تنشر في الصحافة . رغم أنه في شهر سبتمبر السابق مباشرة على استقالة يلتسين ، لم تكن هناك أية مشكلة في ذلك كله . ووجدت شعبة « فسوك » بكراسنوياريسك، التي يطلق عليها « اللجنة من أجل مساندة البيريسترويكا »، نفسها في موقف صعب للغاية ، فبعد أن قامت باتهام سلسلة من الشخصيات في القيادة المحلية بالفساد ، اتخذت اللجنة الإقليمية للحزب قراراً خاصاً ضد

الشعبة ، وطرد ف . ب . تشيشفيركوف ، أحد أعضائها ، من الحزب ، وحدثت أحداث مشابهة في مدن أخرى .

استمرت أغلبية النوادي في التأكيد على السمة الشرعية لنشاطها ، وعلى استعدادها للتعاون مع المجموعات التقدمية في جهاز الحزب والدولة . على أن هذا الموقف لم يمنع توجيه الاتهام لأعضائها بأن مواقفهم « غير بناءة » ، وأنهم « يحاولون تقويض الأسس التي يقوم عليها المجتمع » . وفي الشتاء بدأت حملة ستالينية حقيقية ضد اليسار في الصحافة . فقامت « كومسومولسكايا برافدا » و « البرافدا » ، و « فيشيرنايا موسكفا » ، و « موسكوفسكي كومسوموليتش » ، بهجمات صد « فسوك » وضد عدد من النوادي . وهاجمت « البرافدا » الكاتب المسرحي المعروف ميخائيل شاتروف الذي قال إنه يفضل تحليلاً أكثر صراحة واستقامة للماضي الستاليني ، وإضفاء العدالة التاريخية على خصوم ستالين ، بما فيهم تروتسكي . وإذا حكمنا على لهجة تلك المقالات الهجومية ، فإن معناها أن الجماعات المحافظة في الجهاز كانت خائفة بجدية من النشاط اليساري بعد أحداث أغسطس ونوفمبر ١٩٨٧ . ولقد فضّل الكتاب الليبراليون الصمت حتى تمر هذه « الموجة المحافظة » . بسرعة .

كانت هناك إشارة في الدوائر الإصلاحية الليبرالية ، إلى إجازة ميخائيل جورباتشوف الشتائية ، وإلى مرض الكسندر ياكوفليف سكرتير اللجنة المركزية ، وزعيم أحد الجماعات التقدمية . على أن الهجوم الستاليني المضاد لم تطلق شرارته في مجموعة ظروف مناسبة ، فقد كانت البيريسترويكا قد دخلت طوراً جديداً ، وكانت الإنتماءات السياسية للمجتمع قد أصبحت أكثر تحديداً .

التكنوقراطية والسوق

إذا كان شعار التغيير في المراحل المبكرة للبيريسترويكا ، قادراً على توحيد أكثر التيارات تبايناً داخل المجتمع والجهاز ، فمن الواضح أن ذلك لم

يعد كافيا في تلك المرحلة . ذلك أن ممثلين كثيرين « للجيل الجديد » في الجهاز ، هؤلاء الذين كانوا قادرين على تولي مسؤوليات هامة في مجرى الأحداث بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، بدأوا يميلون إلى اعتبار أن المهام الأساسية للبيريسترويكا قد تحققت ، وأخذوا ينظرون بوجل لأي « تجارب » قد تهدد رخاءهم الذي حصلوا عليه بشق الأنفس . فلقد أدى الدفء النسبي في السياسة الدولية ، والمعاهدة السوفيتية ـ الأمريكية الخاصة بالصواريخ متوسطة المدى ـ والتي هي لمدى كبير نتيجة للتغيرات التي حدثت في مجتمعنا(*) ـ إلى تأييد المزاج المحافظ في الجهاز . فإذا كان كثيرون في الجهاز البيروقراطي ينظرون إلى التحرر السياسي الداخلي كنوع من « الثمن » الذي يجب أن يدفع لقاء ثقة الغرب واستئناف الوفاق ، فإن اهتمامهم بالتغير السياسي تضاءل بوضوح عندما بدا أن ذلك الهدف قد تحقق إلى حد كبير . وفي الواقع ، كان هناك شعور أكثر بالريبة ، بعد احتجاجات الشباب في نوفمبر حول قضية ييلتسين ، على أساس أن المقرطة قد سارت إلى مدى أبعد من اللازم .

وبالطبع . . كانت البيريسترويكا مستمرة . فأعلن عن رد اعتبار بوخارين وريكوف وبلاشفة قدامى وجهت إليهم اتهامات زائفة من قبل ستالين ؛ بأنهم « كونّوا كتلة من اليمينيين والتروتسكيين» عام ١٩٣٧ . ونشرت مجلة أوكتيابر ـ اكتوبر ـ رواية ف جروسمان « الحياة والمصير » التي كانت ممنوعة منذ مدة طويلة . وفي أول عدد لعام ١٩٨٨ من مجلة « لاتينسكايا أميريكا » ـ أي « أمريكا اللاتينية » ، نشر مقال صغير عن حياة تروتسكي في المكسيك . وكان يتم التحضير لإنسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان ، وبدأت الصحف تكتب بصراحة عن فشل « الحملة الأفغانية » وأن « أهدافها الأساسية لم تتحقق ببساطة » ، وأن « وجود القوات السوفييتية هناك لم يعد له أي معنى » ، وأن « الإنسحاب حتمي ومنطقي » .

ومع ذلك ، لم تكن ديناميكية الأحداث كما كانت عليه عام ١٩٨٦ . ساد

(*) أي المجتمع السوفييتي ـ المترجم ـ

شعور ببعض الإرتباك بين صفوف الإصلاحيين ، وتكررت شعارات راديكالية كثيرة بطريقة « طقسية » وبدون تصميم جاد لمحاولة تنفيذها ، فتم تقليص تجارب انتخاب المديرين ، رغم أن القانون الذي يجعل هذه الانتخابات إجبارية ، كان قد وضع موضع التنفيذ . وقام إيديولوجيو الإصلاح الاقتصادي ، نتيجة لعدم رضاهم بالنتائج المنجزة ، بتقديم كل أنواع المقترحات الجديدة ، ولأنهم فقدوا وحدتهم السابقة ، فقد أخذوا يتناحرون بعنف فيما بينهم . وبكلمات المشرّع القانوني السوفييتي البارز ب . ب . كوراشفيللي ، فإن الإجراءات التي تم اتخاذها بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ كانت سطحية ، وبدون حماس كافٍ ، لدرجة أن البيريسترويكا تعرضت لخطر « ألا تصل إلى هدفها النهائي المطروح بطريقة يلفها الضباب » . كان من الجوهري تشكيل مهام الإصلاح الاقتصادي والسياسي بطريقة مضبوطة أكثر ، وتطوير مشروع محدد .

وبينما تعايشت المفاهيم التكنوقراطية والديموقراطية للتغيير جنباً إلى جنب في سلام إلى حد ما ، في باديء الأمر ؛ أمسى من الضروري الآن رسم حد فاصل بينهما . كان من الواضح وضوحاً تاماً أن التكنوقراط الذين يدافعون عن مصالح جهاز الإدارة الصناعية ، يرون أن المخرج من ذلك الوضع المعقّد ، هو القضاء جزئياً على المزايا الاجتماعية [الإسكان الرخيص ، والعلاج المجاني ، والتعليم المجاني ، ودعم المواد الغذائية إلخ ـ المترجم] ، واستيراد نظريات منظري المحافظين الجدد وزرعها في التربة السوفييتية . ونيكولاي شميليف واحد من أكثر المؤلفين رواجاً في هذا الاتجاه ، وقد وصف برنامجه صراحة في الكلمات التالية : « كل ما هو مفيد ومؤثر ، هو أخلاقي » وكان ينظر إلى المزايا الاجتماعية مع منظرين آخرين لمدرسة التكنوقراط هما ج . ليزيتشكين ، و ج . بوبوف ، على أساس أنها تكبح التنمية وأنها من « بقايا الإقطاع » . لم يعد التكنوقراط يخفون السمة اللاديموقراطية لمقترحاتهم . فقد أعلن ليزيتشكين على صفحات « ليتيراتورينا جازيتا » أن نقطة البداية في الإصلاح يجب أن تكون مصالح الأقلية « المتقدمة » التي يكبح جماح تقدمها ، الأغلبية البطيئة « المتخلفة » . ومهمة البيريسترويكا هي إذن بالنسبة لهم ، « الإطاحة باستبداد

الأغلبية ، والتأكيد على تفوق الصفوة » .

كان التوسع في علاقات السوق هو الشعار الرئيسي لإيديولوجي التكنوقراط . على إنه من حيث الواقع ، يجب أن تعامل التعبيرات عن « السوق » الصادرة عن هذه المجموعة بحرص متناه . فالبنية الاقتصادية السوفييتية التي أقيمت في ظل ستالين تضمن وضعاً احتكارياً مطلقاً للمشاريع والهيئات القائدة . ولعقود خلت ، كان الجزء الرئيسي من الاستثمارات تلتهمها المصانع العملاقة التي تنتج وسائل الإنتاج . كان كل شيء منظماً بطريقة تضع المستهلك في وضع أدنى من المنتج . وهذا يفسر ليس غياب سوق فحسب ، بل غياب أي اختيار حقيقي . والاقتصاد موجه ليس لإرضاء الاحتياجات الإنسانية ، بل للتكاثر الذاتي . « إن ذلك الاقتصاد الذي يأكل نفسه » بكلمات الأستاذ البارز ف . سيليونين ، لا يمكن أن يصبح أكثر إنسانية من خلال إعادة التوجيه المقترح ، من الأوامر المركزية ، إلى شرط الربح . فهنا تتغير الطرق ، ولكن لا يتغير المقصد النهائي .

وفي ظل تلك الظروف فإن « لعبة السوق » المقترحة قد لا ينتج عنها سوى ارتفاع الأسعار والتضخم والإستغلال المتزايد للمستهلك من قبل الهيئات الاحتكارية ، والشيء الثابت هو أن التكنوقراط الذين يؤكدون باستمرار أن السوق سيحل أغلبية المشاكل لا يحبذون أبداً الإصلاح البنيوي في دائرة الإنتاج ، وإعادة توزيع الاستثمارات ، رغم أن من الواضح تماماً أنه بدون مثل ذلك الإجراءات ، فإن « المنافسة الطبيعية » للسوق لن تحدث ، ببساطة .

وتنحصر التوصيات المحددة لهذه المدرسة من التفكير في إلغاء دعم المواد الغذائية ورفع الأسعار باسم تحسين « الصحة » المالية . وهي تروج في نفس الوقت لشعار « التمويل الذاتي » الذي يفهم في التطبيق على أنه حرية الاحتكارات في رفع الأسعار . ومنذ يناير ١٩٨٧ ، عندما تحولت سلسلة من الإدارات إلى مبادىء التحويل الذاتي ، بدأت الصحف تنشر تقاريراً عن ارتفاع سريع في أسعار مختلف السلع والخدمات ، من الرحلات إلى الخارج وإلى

تنظيف النوافذ إلى خدمات الجنازات . وقال عالم الاجتماع السوفييتي P . روبينوف بتهكم في تحليله لارتفاع أسعار الدفن « إن الاحتمالات الاقتصادية المستقبلية لهذا الفرع رائعة حقاً ! » .

إن جوهر الأمر ، هو إنه تحت قناع « الإصلاح » يجبر العمال على أن يدفعوا هم ثمن سوء التقدير وأخطاء الحسابات الاقتصادية التي تقع فيها البيروقراطية ، وكذا سوء الإدارة ، وعدم التوازن البنيوي ، ووضع الاقتصاد فيما « قبل الأزمة » . ومن الواضح تماماً أن مثل تلك المقترحات المقدمة من جانب التكنوقراط ، لا يمكنها أن تجد أي تأثير جماهيري . وتقول معلومات استقيناها من استطلاعات الرأي العام أن أكثر من ٧٠٪ من السكان يعارضون تلك المقترحات .

ولم تقبل مفاهيم المدرسة التكنوقراطية الجديدة كاستراتيجية رسمية للبيريسترويكا . ونفاها جورباتشوف في أحيان كثيرة . على أن نفوذ أنصارها في الجهاز كان آخذاً في النمو باستمرار ، ويمكن التعرف عليها بتكرارها عدة مرات في الوثائق الرسمية . وليس هناك ما يدهش في هذا ، فقد اقترح إيديولوجيو التكنوقراط أساليباً ، يمكن أن تكون وهي تحت قشرة راديكالية ، مقبولة تماماً من البيروقراطية . ولقد اقترحوا أيضاً الحفاظ على الهياكل التقليدية داخل نظم المجتمع الاقتصادية والسياسية . ورغم لهجة التيار التكنوقراطي المعادية للستالينية ، فإن مواقفه تطابقت أكثر فأكثر مع الستالينيين المحافظين . لقد ثبت أن الجهاز الغاشم للسيطرة السياسية، هو عنصر جوهري في استراتيجية مبنية على إحباط مصالح المجتمع ، وتخفيض مستوى معيشة أولئك الذين يعيشون عند القاع . ومن الواضح تمام الوضوح أيضاً ، أن « الجلاسنوست » ، وهما كلمتا سر المرحلة السابقة على البيريسترويكا ، ليس لهما دور في تلك المفاهيم .

وليس من قبيل المصادفة أن يكتب ج . خ . بوبوف أحد إيديولوجيي التكنوقراط الرئيسيين ، في الصحف منددا ببيلتسين ، مقترحاً في نفس الوقت بلا مواربة ، « أنه في هذا الوضع المعقّد ، قد ثبت أن اليسار أكثر خطورة من المحافظين » . وبعد سقوط يلتسين ، بدأ التكنوقراط والستالينيين يتصرفون

بشكل متكرر ومتزايد ، وكأنهم جبهة موحدة ، يروجون لرفع الأسعار ، ولإبعاد عدد من الشخصيات الذين يصفونهم بأنهم « يساريين أكثر من اللازم » ويطلقون عليهم اسم « الطليعيين » . ومن الطبيعي أن ينظر الجانبين - أي التكنوقراط والستالينيين - إلى ذلك الحل الوسط كموقف تكتيكي بحت ، لكن الدينامكية الموضوعية للأحداث قد رفعت الجانبين إلى أحضان بعضهما البعض .

بدأ العمال في مصانع كثيرة يطالبون بتغييرات في تنظيم العمل ، و « الجلاسنوست » في مكان العمل ، وطرد القادة غير الأكفاء والفاسدين ، وتقصير ساعات العمل ، وإلغاء العمل الإضافي . ونشرت الصحف تقاريراً عن إضرابات واجتماعات تلقائية في كثير من المشاريع في نهاية عام ١٩٨٧ . وفي ديسمبر ١٩٨٧ ، نشبت صراعات حادة بين العمال والسلطات المحلية في كريفوي روج وفولجوجراد عندما أدَّى نقص الأموال في البنك وما نتج عنه من تشدد في الصرف والانضباط المالي، إلى عدم دفع الأجور. واحتج العمال قائلين أنهم قد كسبوا أموالهم عن طريق العمل ولا يمكن أن يتحملوا مسؤولية الخطة المالية . وتأسس الرسميون على « الأيام الخوالي السعيدة » ، عندما كانت القوة تستخدم ببساطة في مثل هذه الحالات . وطبقاً للقوانين التقليدية للعملية الثورية ، كان استقطاب القوى آخذاً في التبلور في البلاد .

خاتمة :

كتب الاقتصادي السوفييتي المعروف ف . سيليونين في يناير ١٩٨٨ ، أن سنتين من البيريسترويكا قد أظهرتا إفلاس المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد الرسمي . وثبت أن التيار الإصلاحي ليس في حالة تمكنه من اقتراح وتفصيل مشروع راديكالي يقدمه للمجتمع ، ويمكن أن يثير حماس الجماهير . وظل « الجلاسنوست » هو الإنجاز الأساسي للبيريسترويكا ؛ لكنها لا يمكن أن تحل أوتوماتيكياً مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية . والآن كما كتب سيليونين « فالمطلوب إجراء تحولات بنيوية في الاقتصاد ، إذ أن من الضروري التحول عن العمل من أجل العمل ، إلى الناس واحتياجاتهم . إن بيريسترويكا مثل تلك ستكون بدورها ممكنة فقط إذا حافظت على مستويات معيشة الجماهير ،

وطورت الديموقراطية السياسية والصناعية والمحلية ، التي تعطي العمال فرصة المساهمة الحقيقية في صنع القرار .

لقد ثبت أن المشاريع غير الهادفة للسنوات الأولى غير واقعية . وأظهرت تجربة المجتمع السوفييتي مرة أخرى ، أن أكثر القرارات اعتدالاً ليس بالضرورة دائماً أكثرها عقلانية . فحل مكان الأفكار التجريدية عن « الصالح العام » ، الحس بصراع حقيقي للمصالح في المجتمع . وكتب أحد معلقي الصحيفة الشعبية « نوفي مير » ـ العالم الجديد ـ يقول : « إن الصراع ليس ببساطة بين البيروقراطيين وغير البيروقراطيين ، ولكنه بين المجموعات الاجتماعية التي تعتمد كل منها على أيهما للتأييد . والسؤال الرئيسي هنا هو : من هو القادر على قيادة الجماهير التي لها مصلحة حقيقية في البيريسترويكا، وفي التقدم العلمي والتقني والثقافي ، والتي هي أداة توصيلها ، وهي بذلك أداة توصيل من أجل الصالح العام ؛ أنهم العمال ذوي أعلى المهارات الذين يجسدون أعظم القوى المنتجة تقدماً ، وكذا الانتليجنسيا العلمية والتقنية ، وإنتليجنسيا الإنسانيات » . وهكذا توصل الجناح الراديكالي للإصلاحية الرسمية نتيجة تجربة سنتين من البيريسترويكا ، إلى أن التغييرات لا يمكن أن تتم بدون تأييد مصالح اجتماعية بذاتها . على أن الاستراتيجية التي اقترحها ذلك التيار ، ألا وهي تعبئة الفئة الوسطى التي تقوم بالتحديث ، لن تحل بأي حال مشكلة إيجاد قاعدة جماهيرية للتحولات ، إلا إذا أمكن ضمان التعاون الحقيقي للفئات الوسطى والصغيرة ، في إطار مشروع إصلاحي راديكالي ، فلسوف يكون في الإمكان آنذاك تشكيل كتلة اجتماعية قادرة على الوقوف في وجه البيروقراطية . وما يحتاج إليه الأمر ليس نفخ « الأنا » الاجتماعية للمجموعات الاجتماعية المتقدمة ـ وجوهرياً تلك هي الأكثر رخاءً ـ ولكن على النقيض من ذلك ، الكفاح من أجل كسب أقوى تضامن لهم مع الجماهير الأوسع . إن مثل هذا البرنامج الواسع ممكن تماماً ، على أن تجمل بداخله : المقرطة السياسية ، وتطوير الإدارة الذاتية المحلية والصناعية ، والحفاظ على المزايا الاجتماعية ، وسياسة لإعادة التوزيع ، ومعادية للبيروقراطية ، في ظل سيطرة ديموقراطية من أسفل ، ودفاع عن مصالح

المستهلك ، وإعادة توجيه الاقتصاد تدريجياً ، على أن تؤخذ العوامل البيئية والإنسانية في الاعتبار في اتجاه إرضاء الاحتياجات الإنسانية .

إن الاشتراكية ـ الديموقراطية يجب أن توفر للفرد أيضاً ضمانات اجتماعية وقانونية . فمن المهم تغيير الأولويات الاقتصادية بالطريقة التي يصبح بها الناس حقيقة هم الهدف الرئيسي . فصنع القرار ينبغي أن يكون لا مركزياً ، ويجب أن تخلق إجراءات ديموقراطية ضد التواؤم مع أسلوب التناول البيروقراطي والتكنوقراطي للإدارة . وأخيراً ينبغي أن تستبدل انيءاف الحلول والإجراءات التي تناسب البيروقراطية بتشريعات جديدة ، ثابتة المبدأ ، وديموقراطية . إنها ليست مسألة اختيار بين الخطة وبين السوق ، ففي أي مجتمع عصري يوجد الاثنان . إنما الاختيار الصحيح اليوم هو بين تنمية مجتمع مدني وبين البيروقراطية . ويعتمد مستقبل الاشتراكية في بلادنا ، وربما في العالم كله على ماهية القوى التي ستكون لها اليد الطولى في القيادة .

- ٣ -

زدنييك ملينار

الاصلاح السياسي في مفترق الطرق

زدنييك ملينار أحد مهندسي « ربيع براغ » عام ١٩٦٨ في تشيكوسلوفاكيا ، وهي تلك الحركة الإصلاحية التي قادها دوبتشيك سكرتير عام الحزب الشيوعي ، وزملاؤه ، ثم قمعتها الدبابات السوفييتية . وقد نظّم ملينار مؤتمراً سرياً للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بعد غزو القوات السوفييتية . وحين كان طالباً ، يدرس بالاتحاد السوفييتي ، كان يشارك الرئيس ميخائيل جورباتشوف غرفته بمساكن الطلبة أثناء دراستهما .

نشر المقال في مجلة « أوراق END » (نزع السلاح النووي الأوروبي - اختصار) التي تصدرها « مؤسسة برتراند راسل للسلام » - صدر هذا العدد بالمشاركة مع سبوكسمان العدد ٥٣ - أطلق على العدد المشترك اسم « ربيع في موسكو » .

فشلت جميع المحاولات السابقة للإصلاح الاقتصادي ، لأنها اصطدمت بعوائق سياسية ، لم تكن دائماً مقصودة . فلقد كان نجاح هذه الإصلاحات يتطلب إجراء تغييرات في النظام السياسي والاجتماعي ، بمثل ما كان يحتاج إلى إجراء تغييرات في النظام الاقتصادي . لقد ثبت في النهاية أن المخاوف من إجراء هذه التغييرات أقوى من العزيمة على الإصلاح .

وكل من يعارض السياسات الإصلاحية الحالية للرئيس ميخائيل

جورباتشوف ، يأمل أن ينتصر نفس المنطق السابق مرة أخرى . والغريب أن القوى السياسية التي هي جزء من النظام البيروقراطي الحاكم الحالي ، تعتنق نفس آراء معلقين سياسيين غربيين من الذين لا يؤمنون بأنه يمكن إصلاح النظام السوفييتي وتطويره . إن كلا المجموعتين ترى في التغييرات الضرورية وفي مقرطة النظام السوفييتي تهديداً خطيراً لأساس المجتمع الاشتراكي .

نقطة البداية
للإصلاح السياسي

على إنني مقتنع تمام الاقتناع بأن النظام السياسي السوفييتي قادر على الإصلاح والتطور الذاتي ، وأنه يستطيع أن يستمر في التطور ، وإنه يستطيع أن ينجز في النهاية تحولاً نوعياً . وهذا التحول النوعي لا يعني تفكك النظام الاشتراكي ، بل هو يعني مجرد تطوره الصادق إلى الأفضل . وهذه المهمة أشق بالفعل من تغيير النظام الاقتصادي . وعلى هذا فإن صراعات حادة بين المصالح الاجتماعية المختلفة ، أمر حتمي . فهزيمة تلك المجموعات الاجتماعية التي ليس لها هم سوى الحفاظ على مزاياها الخاصة، حتى لو أضرَّ ذلك باحتياجات وأهداف المجتمع ، هي أمر ضروري . وإنني لا أؤمن بأن تلك الصراعات تعني وجود اختلافات طبقية ، بمثل عدم إيماني بأن الطبقة الاجتماعية التي لها علاقة بسيطرة الحكومة السوفييتية على الاقتصاد ، أو ما أطلق عليه اسم « الصفوة الحاكمة » ، يمكن أن تعتبر طبقة اجتماعية بالمفهوم الماركسي للكلمة . ولكن ذلك لا يعني بطبيعة الحال أن مثل هذه المجموعة غير متواجدة ، وأنها تشغل وضعاً قوياً في المجتمع . وإذا كانت القيادة السوفييتية الجديدة تنوي أن تحدث تحولاً في الاقتصاد ، في اتجاه طور من النمو المكثف ، فلا بد وأن يؤدي هذا إلى صراع خطير مع جزء من ذلك التجمع الاجتماعي . وما هو واضح ، أن الوضع ليس بسيطاً ؛ كما يبدو للناظر الخارجي غير المتفحص . فالقوى الاجتماعية التي لها مصلحة ذاتية في الحفاظ على الوضع القائم والتي تعارض الإصلاح ، لا توجد في صفوف « الصفوة

الحاكمة » وحدها ، فالنظام الحالي عامل بتمييز بعض مجموعات الطبقة العاملة ، ومجموعات أخرى مرتبطة بالاقتصاد « غير الرسمي » أو « الاقتصاد الأسود » كما يسمونه ، وذلك ما لا يمكن تبريره من الناحية الاقتصادية . وتلك القوى التي بزغت مع مبادرة « الإصلاح من القمة للقاعدة تصنف دون شك بصفتها جزءاً من « الصفوة الحاكمة » . ولذا ، فالحظ الفاصل بين مؤيدي الإصلاح ـ الاقتصادي والسياسي ـ وخصومه ، يمر عبر كل تجمع اجتماعي رئيسي في المجتمع السوفييتي الحالي . وبالتالي فهناك إمكانات لحدوث تحالفات غير متجانسة وغير متوقعة على الإطلاق ، كما أن نقاط الصراع عديدة وواسعة ومتغيرة . وهذا يجعل من الصعوبة بمكان تشكيل برنامج للإصلاح السياسي يتمشى مع برنامج الإصلاح الاقتصادي أثناء التطبيق ، كما يجعل من الصعوبة بمكان ـ أيضاً ـ أن يحظى مثل ذلك على البرنامج على تأييد عام ، وعلى أغلبيته ، داخل الجماعات الاجتماعية الرئيسية .

وهذا هو الواقع الحالي في الاتحاد السوفييتي . فبينما توجد مقترحات متماسكة عديدة من أجل التغيير في تسيير الاقتصاد ، سيكون من الواجب إدخالها على الآلية العاملة لمؤسسات بعينها [هيئات التخطيط المركزي ، ووزارة الاقتصاد ، وشركات بعينها] فليس هناك الآن احتمالات مستقبلية ـ على المستوى السياسي على الأقل ـ لإعادة هيكلة تلك الهيئات ، ولا لتحديد نوعٍ جديد من الصلات بينها ، ولا يوجد على وجه الخصوص تحديد لمدى استقلاليتها . فخلافاً عن بعض الشعارات والمطالب العامة [مثل تعميق الديموقراطية ، وتطوير الاستقلالية] ، وكذا لتطبيق أساليب جديدة في النشاط السياسي [مثل توجيه نقد أكثر ، وعلانية أكثر ، والمطالبة بكفاءة في إدارة الاقتصاد ، فليس هناك أفكار متماسكة عن التغيرات الواجبة في وضع المؤسسات المركزية للنظام السياسي ، ودورها ، وهياكلها الداخلية .

والواقع أن الموقف الرسمي للقيادة السوفييتية هو إنه إذا لم تتم مقرطة كل دوائر الحياة الاجتماعية ، فلن يتم الإسراع في « التنمية » ولا إعادة البناء . ولكن . . . ماذا يمكن أن يكون الهدف إذا أخذنا في الاعتبار الظروف الفعلية

السائدة في الاتحاد السوفييتي ؟ وما هي التغييرات الحقيقية التي يمكن توقعها - أو التي لا يمكن توقعها - في النظام السياسي السوفييتي ، إذا تم إنجاز الإصلاح السياسي بنجاح ؟

تتطلب الإجابة على هذه الأسئلة ، وهي بشكل عام ، تحليل تفصيلي لنقطة البدء في سياسات الإصلاح السوفييتية الحالية .

الديموقراطية كوسيلة
لإنجاز الأهداف الاقتصادية

من المعروف عموماً أن الهدف الرئيسي لعملية التحول بكاملها في الاتحاد السوفييتي ، هو الانتقال بالاقتصاد من مرحلة النمو الواسع المدى ، والذي يتمثل في زيادة عدد الوظائف ، وزيادة في الاستثمارات الجديدة ، وبناء مصانع جديدة ؛ إلى مرحلة تطوير اقتصادي عصري ، يتم فيه النمو عن طريق عوامل تكثيف : إنتاجية أكثر ، وإدارة أكفأ ، وتأكيد أكبر على العلم والتقنية ، إلخ ، ويتطلب ذلك : المبادرة والاستقلال ، والرغبة في التجديد والتحديث والتجريب ، والاهتمام بالتغلب على طرق العمل التي عفا عليها الزمن ، وممارسات عمل أكفأ من جانب جميع الداخلين في العملية الإنتاجية ، من المديرين إلى العمال . « ولكن » ، كما قال جورباتشوف أثناء زيارته لمنطقة كراسنودا ، « ماذا نرى اليوم ؟ من الذي ستسوء حاله من عملية الانتقال ؟ هؤلاء الأنشط الذين لا يكلّون ولا يرضون عن النتائج التي تم التوصل إليها . أولئك الذين يهاجمون الأنماط التقليدية الموجودة لدى بعض الكوادر الإدارية ، فيجبرونهم على التحرك . وتلك المجموعات لم تتقدم ، ولا تريد أن تغيّر أسلوب تفكيرها القديم » .

ولقد تم التعبير عن ذلك بطريقة متحفظة ، كما لو كان الأمر يتعلق بصفات شخصية لبعض « الكوادر الإدارية » . ولكن الحقيقة هي أنه لعقود ، ميّز النظام السوفييتي بأكمله هذه النوعية من الشخصيات ، وكبت المجددين والمنتقدين وقيّدهم وأبعدهم ليجعلهم هامشيين . ومن الضروري أن تعي القيادة السوفييتية

اليوم حقيقة أن هذه الممارسة لا بد وأن تنتهي إذا ما أريد للتحول ألا يفشل بأكمله . والقيادة مقتنعة تمام الاقتناع أن معارضة تلك القوى التي تريد الحفاظ على الوضع القائم لا يمكن أن يتم التغلب عليها إلا من خلال حافز النقد من القاعدة إلى القمة . من هنا النظر إلى قضية المقرطة كمسألة لا يمكن الاستغناء عنها لكي يبزغ هذا الحافز المعادي للبيروقراطية . وفي نفس الوقت ، فالأمر - في ظل الوضع السوفييتي الحالي - ليس مجرد مناهضة تلك الأنماط التقليدية في الإدارة ، بل هي أيضاً قضية مواجهة شجاعة لظواهر اجتماعية خطيرة : الفساد ، وكبت النقد عند الجذور ، والدفاع عن البيروقراطية وحمايتها المتبادلة في تلك الفئة من المجتمع التي تتمتع في أحيان كثيرة بالمزايا المادية المبنية على ممارسات إجرامية ، والتسيب العام للانضباط في العمل ، وإدمان الكحوليات ، والفتور والإحباط في مختلف قطاعات العمل الإنتاجي ، وهكذا . ويترابط كل ذلك لتشكيل الوسط الاجتماعي . وإذا لم يتم القضاء تماماً على تلك الظواهر ، فسيعني ذلك أن أهداف التحرك ستظل حبراً على ورق . ولذا تحاول القيادة السوفييتية إدخال المقرطة كأداة وكعلاج .

وإذا ما تأملنا في تلك الخلفية ، لأدركنا أن المطالبة بالمقرطة في السياسات السوفييتية المعاصرة ، يختلف جوهرياً عما يرى في الغرب اليوم ، ليس فقط بأعين كل ماركسي واشتراكي، ولكن أيضاً بعيون كل عامل ، حيث ينظر إلى تلك المطالبة بالمقرطة على أساس أنها تطوير للديموقراطية الاشتراكية . وبالنسبة لأي شخص يعيش في مجتمع اقتصادي متطور ، يجب أن تكون الديموقراطية [وعلى الأخص الديموقراطية الاشتراكية] هي الحل لمشكلة كيف يمكن في داخل آلية مجتمع ذي توجه تكنوقراطي يعتمد فيه كل شيء على الكفاءة والمكسب ، أن يتم إنجاز نجاحات لتلك الاهتمامات والاحتياجات والقيم الإنسانية التي لا تدخل تحت طائلة الكفاءة والكسب الاقتصادي ، ولكن بدونها سيكون المعنى الحقيقي للحياة الإنسانية مهدداً .

على أنه من ناحية أخرى ، يجب أن تستخدم المقرطة في النظام السوفييتي الحالي ، لتقويض نظام بيروقراطي مؤسس على سلطة استثنائية ،

وعلى السيطرة على المجتمع وعلى قوى الانتاج . بمعنى أنـه يجب أن تشجع المقرطة على نظام حكومي كفء تكنوقراطياً واقتصادياً .

وفي حـالة نجـاح ذلـك فقط ، سيكـون هنـاك أمـل ، إنـه على المـدى الطويل ، فإن ما هو متطلب من نظام السوفييتي ، سيقارب إلى حد كبير مع ما نراه نحن في اليسار الأوروبي بأنه المطلب الأساسي لديموقراطية اشتراكية .

هناك تقارير منتظمة في الصحافة السوفييتية عن بعض من يسببون الحرج للبيروقراطية ، والذين لم يتم انتقادهم فحسب ، لكنهم فصلوا من وظائفهم في بعض الأحيان بسبب أفكارهم المستقلة أو التجديديـة . ونقرأ في نفس الـوقت عن بيـروقراطيين في الحـزب يضطهـدون صحفيين ذوي ضمير ، وعن أولئـك الذين يتمسكون بشدة بالنظام القديم ويدافعون عن المزايا الخاصة التي يتمتعون بها ، رغم أن هذا لا يتواءم مع المباديء ولا مع القـانون ولا مـع الأخلاقيـات الاشتراكية ولا مع السياسات العصرية . وهؤلاء لا يتواجدون في الهيئات القيادية وحدها » . ـ ميخائيل جورباتشوف ـ.

ومـا له قيمـة إيجابيـة حقاً ، ألا يقتصـر الأمـر على الانتقـادات العـامـة فحسب ، بل ينبغي أن تكون هناك تغيرات تقدمية في الحياة السوفييتية اليومية . وهذه بالفعل خطوة . وأي خـطوة ـ في اتجاه المقـرطة . وبـالتأكيـد هي خطوة واحدة فقط في اتجاه الديموقراطية ، ولكنها خطوة ذات مغزى عميق للغاية في الظروف الحالية للاتحاد السوفييتي ، لأننـا إذا قارنـا الوقت الحـالي بالسنـوات الأخيـرة لعصر بـريجينيف ، فمن الواضـح أنه حـدث تقدم ذو شـأن في اتجاه المقرطة ، تقدم كبير إلى درجة عدم الإلمام به كله .

العوائق الأساسية

وتتسم نقـطة البدايـة في المجهودات الحـالية لتغييـر النظام السيـاسي ، بسلسلة كاملة من العوامل التي تبطيء الإصلاح السياسي وتعيقـه . ويمكن أن تكون هذه عوامل موضوعية وشخصية أمست مؤثرة في الماضي لزمن طال مداه ، ولكن يمكن النظر إليها بصفتها عوامل معاصرة للغاية . وهي تساهم ، على وجه

الخصوص ، في تفسير المشكلة الصعبة للنظام السياسي السوفييتي ، من حيث أنه قطاع مفروضة عليه العصمة ، أي محرم الحديث عنه ، فلا يمكن أن يناقش علانية ، بينما يمكن المناقشة في دائرة المشاكل الاقتصادية .

ومن الناحية التاريخية ، كان لكل جيل من جميع الفئات الاجتماعية الرئيسية المعاصرة في الاتحاد السوفييتي تجربة عامة أساسية ، وهي أن جميع محاولات التغيير ، تتسم بالخطورة ، وتنتهي نهاية سيئة بالنسبة لأولئك الذين قاموا بها ، سواء أكانت هذه المحاولات لإحداث تغيير أثناء الممارسة ، أو كانت لجذب الاهتمام تناقضات ومشاكل في الحقل السياسي . وما زال السوفييت يتذكرون بكل وضوح كل محاولات مناقشة مشاكل النظام السياسي ، منذ أيام الإرهاب الستاليني : دور الحزب ، والدولة ، والقانون ، والتنظيمات الاجتماعية ، وكل ما يماثلها ، وصفت في نهاية الأمر بأنها تحريفية معادية للحزب وللدولة ، وانتهى الأمر بكل الذين حاولوا إما إلى السجن أو أعدموا . بعدها قبل الحل الوحيد للمشاكل السياسية ، وهو الحل الصادر عن « المكتب السياسي » للحزب الشيوعي السوفييتي .

ومنذ أيام خروشّوف حين تحدث « المكتب السياسي » آخر مرة عن إجراء تغييرات في النظام السياسي ، لم يحدث أن مبادرة واحدة في ذلك الاتجاه قد أثبتت فاعليتها . فخلال السنوات الثماني عشر لزعامة ليونيد بريجينيف ، لم يحدث أبداً أن جاء أي ذكر عن ضرورة إجراء إصلاح من هذا النوع . لقد استخدمت الدبابات السوفييتية ضد محاولات الإصلاح في تشيكوسلوفاكيا(*) ؛ واتخذت إجراءات عقابية في الاتحاد السوفييتي ضد كل من تعاطف مع محاولات الإصلاح في تشيكوسلوفاكيا . وعلى مدى عشرين عاماً كان من

(*) محاولة الإصلاح حدثت عام ١٩٦٨ وهي التي يطلق عليها اسم « ربيع براغ » ، وقد تمت على يد الحزب الشيوعي عندما كانت في قيادته مجموعة إصلاحية بزعامة دوبتشيك ، وقد قمعت المحاولة بغزو تشيكوسلوفاكيا . إقرأ تفصيلات المحاولة في مقالنا : « ربيع براغ وشتاء موسكو » ـ مجلة الهلال ـ .

مجدي نصيف

المستحيل استحالة تامة ، مناقشة آفاق تطوير النظام السياسي أو مناقشة النقائص أو ظواهر الأزمة ، داخل الحزب الشيوعي السوفييتي أو في الهيئات السياسية الرسمية . ولهذا السبب فمن غير الممكن ، حتى في يومنا هذا ، تقديم مقترحات تفصيلية ومتطورة بشكل كافٍ . ومما له مغزى خاص في الاتحاد السوفييتي ، أن النظام السياسي المتشدد الجامد يضمن استمرار المميزات لبعض الفئات الاجتماعية . وينبع الموقف الذي يتخذه من في السلطة السياسية من أعظم المميزات وأخطرها في التمييز في المعاملة بين المواطنين في الفئات الاجتماعية المختلفة ، وبين أفراد المجتمع السوفييتي . فأولئك الذين يحصلون على مميزات من الوضع القائم ليس لديهم أي صعوبة في معادلة مميزاتهم الخاصة ، بالاشتراكية عموماً ، وهم يرون أن التغييرات التي تهدد مزاياهم ، هي « مخاطر على الاشتراكية ، وعلى سلطة الطبقة العاملة » (البروليتاريا) .

وقد يولّد كل ذلك ، وبسهولة ، إيديولوجية غريبة ، يصبح نتيجة لها ، كل شيء في النظام ، السوفييتي لا يتطابق مع الملامح التاريخية ـ الداخلية والخارجية ـ لصعود الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي . وعلى النقيض من ذلك تصبح هذه الإيديولوجية بالنسبة لمعتنقيها ، هي التجسيد النقي والوحيد الممكن للمبادىء التي شكلها ماركس وانجلز ولينين . فإذا كان لينين قد تحدث عن السوفييتات على أساس أنها « نظام ديموقراطي يفوق النظام البرلماني » ، فطبقاً لهذه الإيديولوجية يصبح من المبرر إسكات أي شخص يجرؤ على القول أن « لينين بالقطع كان يفكر في منظمات تختلف تمام الاختلاف عما آلت إليه السوفييتات حالياً » ، وبالذات في ظل ستالين ، وبعده أيضاً . إنها محصورة لأن في إطار السيطرة الحكومية المركزية ؛ فهي إذن محدودة للغاية من حيث مدى سلطتها ، لدرجة أنه يكاد لا يمكن التعرف عليها بعد . وتقف نفس تلك الإيديولوجية ، أيضاً ، وراء فقرات بأكملها في البرنامج الحالي للحزب الشيوعي السوفييتي ، لذا ليس مدهشاً ألا يتبلور مفهوم « الإصلاح السياسي » بوضوح مثل مفهوم « الإصلاح الاقتصادي » .

ويعني ذلك كله أنه سيكون على سياسة جورباتشوف أن تتعامل مع قائمة

كاملة من التناقضات . والصحيح أن المشاكل الأساسية للنظام السياسي الحالي تضرب بجذورها في الماضي ، منذ ستالين وخروشوف وبريجينيف ، ورغم هذا لا يريد جورباتشوف أن يجذب الانتباه إلى الماضي ، وبهذا يسبب جدلاً خطيراً في تقييمه داخل الحزب ، وفي صفوف الحكومة ، وفي المجتمع . وتظهر تجربة عصر خروشوف ، وأيضاً تجربة « ربيع براغ » ، في الحقيقة ، أن عدم تقييم الماضي ، هو الخطوة الأولى نحو هزيمة سياسة الإصلاح . فبناء أوسع تحالف ممكن للقوى المصممة على الإصلاح هو شيء معقد غاية التعقيد ؛ وهو يعتمد بالتأكيد على الأسلوب الذي تنقد فيه تلك القوى الماضي ، وليس على قدرتها ـ أو عدم قدرتها ـ على التقدم بسياسة جديدة للإصلاح .

وينبع أخطر تناقض من حقيقة أنه لكي ينجح الإصلاح فلا بد وأن تكون هناك وحدة في المبادرة ، من « القمة للقاعدة » ومن « القاعدة للقمة » ، وحدة تأتي من نفس المجهودات والخطوات الأولى في اتجاه الإصلاح . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، ستكون حرية سياسية أعلى كيفياً ، واستقلالية حقيقية للفئات الاجتماعية المختلفة والإفراد ، هي النتيجة ، وليست هي خطوة البداية لعملية الإصلاح . وسوى ذلك مخاطرة ، إذا أخذنا في الحسبان الوضع الاقتصادي والاجتماعي الخاص ، والعلاقة بين القوى المختلفة . فبدلاً من الإصلاح ، ستقود الخطورة المتزايدة للصراعات داخل النظام الحالي حتماً إلى استعادة الاستقرار بشكل عنيف ، ويصحب هذا الركود بطبيعة الحال .

ويحدد كل ذلك ، لمدى واسع ، الإمكانيات الحقيقية لتحول النظام السياسي السوفييتي في السنوات القليلة القادمة . ولا يمكننا توقع تحولاً في الهياكل الأساسية للنظام السياسي السوفييتي بأسلوب يمكن أن ينتج عنه ، مثلاً ، تحدي احتكار الحزب الشيوعي للسلطة ، عن طريق انتخاب حزب معارض . ورأيي الشخصي ، أنه ليس هناك أية إمكانية لإحداث تغيّر كيفي في اتجاه مقرطة المجتمع في إطار النظام السياسي الحالي . فسيستغرق ذلك بالتأكيد وقتاً طويلاً ، أطول من جيل واحد ؛ وإن كانت السنوات العشر أو الخمسة عشر القادمة مصيرية ، إذ سيقرر فيها إذا ما كانت المقرطة ستصبح

عملية غير عكسية ، أو أن طوراً عكسياً سيتبع المسار الحالي ، كما حدث في تجربة عصر خروشوف .

أما بالنسبة للمستقبل القريب ، ففي رأيي أن المقرطة ستأتي من خلال قرارات أوتوقراطية بتطبيق قرارات سياسية . وفوق كل شيء ستتغيّر أنماط العمل ، وإن كان ذلك سيحدث داخل إطار النظام السياسي الحالي . وستظل العملية النهائية لاتخاذ القرار بين أيدي الحكومة المركزية ، ولكن سيسبقها تشاور مع السكان ومع الفئات الاجتماعية المختلفة . ولن يقرر هذا بطبيعة الحال الحكم الذاتي الديموقراطي ، وإن كان سيصبح من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، إتخاذ قرارات ضد مشيئة أغلبية السكان .

وفي رأيي أن مرحلة تاريخية وسطى للتطور ضرورية في الاتحاد السوفييتي . ليس فقط لأن أي مقرطة راديكالية حقيقية من « القمة للقاعدة » ستلقى معارضة قوية من جزء من « الصفوة الحاكمة » ، ولكن أيضاً لأنه ليس هناك مثل ذلك الوضع القوي من « القاعدة للقمة » الذي يدافع بصلابة عن مبادىء الحكومة الديموقراطية . بل العكس تماماً !

فلا شك أن التقاليد التاريخية من ناحية ، والمصالح الحالية لبعض الفئات الاجتماعية (وليست كلها بالضرورة في « الصفوة الحاكمة ») ، من ناحية أخرى ؛ ستقوّي بالضرورة الدفع من أجل نظام سياسي أوتوقراطي ، يتضمن بطبيعة الحال المطالبة « بيد قوية » لاستعادة النظام .

وفي نفس الوقت ، فإن قيادة سياسية سوفييتية مصممة على إنجاز أهداف تتضمن سياسة « إعادة الهيكلة والإسراع بالتطوير » لا بد وأن تأخذ حذرها بأن تمسك بأدوات القمع بين أيديها هي ، لكي تستخدم هذا القمع لمصلحة الإصلاح . ولسوف يكون هذا ضرورياً بالتحديد في تلك المرحلة من التطور التي لم تعد فيها الآلية القديمة تعمل بشكل أوتوماتيكي ، ولم تأخذ فيه الآلية الجديدة وضعها لكي تعمل بكفاءة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وفي ظل هذا الوضع فإن قيادة تريد بصدق تطبيق عملية إصلاح ، لا يمكنها أن تلجأ

إلى الاعتماد على نظام أوتوقراطي للحكم ، وإلا فقدت تأثيرها المباشر على مجرى عملية الإصلاح .

ويمكننا أن نتوقع ، في تلك المرحلة الوسطى للتطور ، تطوراً كيفياً جديداً في المؤسسات السياسية ، بمعنى إفراز ضمانات « مؤسسة » لنظام حكم ديموقراطي ، له أهداف جديدة ، لم تختبر حتى الآن في النظام السوفييتي . لكن فقط ضمانات مثل هذه ، هي التي يمكنها إثبات إن المقرطة أمست عملية لا رجعة فيها .

وحتى يكون للإصلاح السياسي في الاتحاد السوفييتي مغزى حقيقي ، حتى يكون عملية كاملة أي عملية « **تحول** » ، فمن الضروري ألا تعامل مشاكل النظام السياسي في المستقبل المرئي على أساس أنها موضوعات ممنوعة ، على الأقل للمدى نفسه الحادث في الإدارة الاقتصادية المعاصرة .

- ٤ -

اندراس هيجيدوس

اصلاح النظام السياسي السوفييتي

رئيس وزراء مجري سابق ، من الموقعين المؤسسين « للنداء من أجل نزع السلاح النووي في أوروبا » . نشر المقال في مجلة END - العدد ١٥ - ربيع ١٩٨٧ - [وسبوكسمان - العدد ٥٣ -] التي تصدرها « مؤسسة برتراندراسل للسلام » - عنوان العدد « ربيع في موسكو » .

لم يصل الاتحاد السوفييتي - في يومنا هذا - بعد إلى مرحلة الإصلاح ، فهو يقف على عتبتها فقط . لكن من الضروري اجتياز تلك المرحلة ، فالاتحاد السوفييتي - من الناحية النظرية - لديه القدرة على فعل ذلك ، رغم أن أمام مهندس الإصلاح عقبات كثيرة عليهم اجتيازها . وحتى تكون أكثر دقة نقول إنه ليس في وسع أحد ، أي أحد ، أن يكون متأكداً تماماً من أن القيادة الحالية للحزب الشيوعي السوفييتي يمكنها في المستقبل المرئي أن تعبر هذه العتبة ، لتبدأ في إدارة عجلة عملية إصلاح راديكالية . على العكس من ذلك تماماً ، فكما تظهر التجربة المجرية ، لا بد وأن يضع المرء في الحسبان ، احتمال تحرك الأمور في الاتجاه المعاكس . وبالتأكيد ، فلقد حدث في السنوات الأخيرة ، وبالذات منذ انتخاب ميخائيل جورباتشوف سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي السوفييتي ، بداية تحرك ذي مغزى عميق ، سواء في القيادة أم عند الجذور ، لتحديد الأخطاء والنواقص في الأسلوب القديم لتسيير الأمور ، والتخلص منها .

وأحد الأمثلة البارزة والمقنعة على قطع الصلات بالماضي ، وهو ما

تتطلبه الإصلاحات ، كان الحديث التليفوني الشخصي بين جورباتشوف ـ الذي لم يظهر أي تعالٍ بسلطته ، وبين ساخاروف عندما أطلق سراحه من منفاه بمدينة جوركي . فالأسلوب القديم كان ترتيب الأمور سراً بدون علانية .

ويكاد أن يكون المجتمع السوفييتي كله آخذاً في التحرك . وفي الخارج ، لا يمكن لأي شخص تعني أفكار الديموقراطية الاشتراكية شيئاً بالنسبة له ، أن يقف غير مبالٍ . ومع كل هذا ، فما نشاهده هنا لهي تحركات غير منظمة ، وتفتقر إلى أي نظرية متماسكة للإصلاح . ولذلك السبب أيضاً ، لا تصل تلك التحركات إلى درجة إحداث ضغط اجتماعي ذي تأثير . ورغم هذا جرت بعض محاولات للسير في ذلك الاتجاه . ففي أعداد شهر نوفمبر الثلاث [من عام ١٩٨٨] من مجلة « ايكونوميكسكايا جازيتا » (المجلة الاقتصادية ـ سوفييتية) نشر بعض الاقتصاديين المؤيدين للإصلاح بعض مقترحات من أجل الإصلاح ، طرحوها كموضوعات للحوار . والدليل يمكن أن يكون في نفس المفاهيم التي طرحوها لتبيين التغييرات التي أمست ضرورية .

أما الصحافة السوفييتية ، فبدلاً من أن تعترف بإخلاص بأن الإصلاح الاجتماعي ـ الاقتصادي الشامل ، هو شيء ضروري ، فما زالت حتى يومنا هذا تعبر عن نفسها بطريقة لا توحي برفض أو قبول . ومثال على ذلك ، الطريقة التي تستخدم بها كلمة البيريسترويكا (إعادة البناء) . فرغم أنه يضاف إلى هذه الكلمة في أحيان كثيرة صفة الراديكالية أو الثورية ، فما زالت تحمل في ثناياها إحساساً بالتسويف والمماطلة ، وبالحيادية ، ولننظر على سبيل المثال مقال لـ . فارلمون بعنوان : « ريفولوسيوني كاركتير بيريسترويكي (أي السمة الثورية للبيريسترويكا) والتي نشرت بصحيفة البرافدا في عددها الصادر يوم الثالث والعشرين سبتمبر عام ١٩٨٦ . ليس هذا فحسب ، لكن لسوء الحظ ، فمن النادر اليوم أن يتم التأكيد على الحاجة إلى التحديث ، وأين جرى الحديث عن ذلك كثيراً في المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي السوفييتي . وقد كان التحديث بالتأكيد هو دافع تلك القوى التي وضعت التجديد هدفاً لها .

ومن المحتمل إلى حد كبير أن ذكريات الأيام التي كان « المعتذرون عن الإصلاح » يسيطرون فيها على الإيديولوجية والسياسة ، تلعب دوراً مهماً في الوضع الذي توجد فيه الآن ، والذي يرى فيه إنه إذا أكّد المرء بشدة على ضرورة التحديث ، فذلك يعني ضمناً نقداً قاسياً للوضع الحالي . فما يجب أن يتم تحديثه هو شيء عفا عليه الزمن سواء أكان الأمر يتعلق بالتقنية أو بأسلوب الإدارة . وكان إدراك تلك الحقيقة في عصر بريجينيف ، يعتبر علامة على معاداة السوفييتية . ويحرر مفهوم الإصلاح نفسه بصعوبة فقط من تحاملات الإصلاحيين ، وهذه ظاهرة ماركسية لينينية نمطية ، ومن ناحية أخرى تعود المطالبة بالتحديث ، بشكل مباشر ، إلى إدراك ضرورة الإصلاح .

وعندما أعطي كل هذا الثقل للمفاهيم ، فإنني لا ألقي الكلام على عواهنه . والمثل الصيني القديم الذي يقول « قبل الفعل ينبغي أن تأتي الكلمة » ، أي يأتي التعبير الشجاع عن حقيقة ما ، ليس مثلاً خاطئاً على أي حال .

هناك نقطة أخرى ، أن ما يُطالب به في الاتحاد السوفييتي هو - في أحيان كثيرة - متناقض . فيوضع التأكيد مثلاً على ضرورة إعطاء الأولوية للظواهر الاقتصادية قبل الظواهر الإدارية [أنظر مثلاً خطبة ميخائيل جورباتشوف في كراسنودار - برافدا في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦) ؛ وفي نفس الوقت تعطى مسألة النظام والإنضباط كهدف ملحّ : وهو هدف لا بد وأن ينجز في المقام الأول بوسائل إدارية وليس بوسائل اقتصادية . [إقرأ خطبة ميخائيل جورباتشوف أمام مؤتمر « التحكم في النوعية » - مجلة بنزابادساج - ١٩ نوفمبر ١٩٨٦] فمثال « مجتمع يجري انضباطه » ليس له مكان في ترسانة الإصلاح في يومنا هذا ، لأنه الأسلوب الذي تركناه خلفنا ، الأسلوب الذي استخدمته الستالينية والستالينية الجديدة . ذلك أنه للتوصل إلى انضباط في العمل ، ينبغي القيام بإصلاح راديكالي للعلاقات الفردية والجماعية ، وسيكون من الضروري أيضاً وجود تجمع حر للمنتجين . عندئذ ستتطور أخلاقيات عمل اشتراكية من القاعدة وليس من أعلى .

وما يمثل مشكلة أكبر من وجهة نظري ، هو الحديث عن صلة بين « التسارع » والإصلاح . ففي بلدان شرق أوروبا ، نشأت الحاجة إلى الإصلاح ، من حقيقة أن التنمية أعطت ، وبصورة كبيرة، الصدارة للكم كظاهرة للإنجاز ، وبذلك أصبح هدف الإنتاج هو مجرد النمو الكمي . وإذا ما طالعنا الصحافة السوفييتية ، فسنرى أن سيطرة هذا المفهوم قد أفرزت مشاكل اجتماعية ضخمة ، وهي تلك المشاكل التي تناقش اليوم علانية في الصحافة ، ويرجع الفضل في هذه العلانية بطبيعة الحال إلى حركات الإصلاح . فمثلاً أصبح نقص المواصلات البرية الجيدة أكبر مشكلة تواجه الزراعة السوفييتية اليوم ، في بلد تبلغ مساحة أراضيه سبعين مرة مساحة إيطاليا . ويمكنني أن استطرد في تقديم أمثلة كثيرة أخرى ؛ فالخدمة الصحية التي كانت أحد المنجزات العظيمة للسلطة السوفييتية في الستينات ، تعاني الآن في الثمانينات من أزمة ، وهذا هو أحد أسباب الزيادة الكبيرة في معدل الوفيات وفي الانخفاض ذي المغزى في متوسط العمر . وزيادة على ذلك : أدى التركيز على « التنمية الواسعة المدى » إلى إصابة البيئة بقدر كبير من الضرر . وإذا كان التسارع سيوضع كهدف دون أن يعمل حساب الإصلاح ، ودون تحرير القوى البناءة للمجتمع ، فلسوف يكون ضمنياً في ذلك الهدف ـ ألا وهو التسارع ـ أن تكون الأولوية للكم دون الضغط لإصلاح الضرر الناتج عن هذا .

وما يميز الاتحاد السوفييتي بشدة اليوم ، هو عدم إمكانية المواءمة بين الإصلاح من جانب ، وبين الأهداف المعلنة من جانب آخر . وفي نفس الوقت تخرج مناقشة المشاكل التي تجعل الإصلاح ملحاً إلى العلانية أكثر فأكثر . وما نتحدث عنه هنا ، هو عوامل ستفرض ، بعد وقت طال أم قصر ، اختيار الإصلاح « من داخل » المجتمع السوفييتي . وتظل هناك شكوك حول ماهية الآثار التي ستكوّن العوامل « الخارجية » . وفي هذه الحالة ، سيلعب مجرى الأحداث الذي يفرضه الوضع الدولي الحالي ، دوراً ذا أهمية قصوى . فالاستراتيجية السياسية والاقتصادية التي أعلنها خروشوف ـ ألا وهي اللحاق بالعالم الصناعي الرأسمالي ثم تجاوزه ـ ساهمت في تخفيض حدة التوتر الناتجة

عن الحرب الباردة . ولقد كان من الواضح لهواة تحليل سياسة موسكو (من الذين يطلق عليهم علماء الكرملينلوجيا) ، أن ذلك الهدف لا يمكن تحقيقه . ولقد كنت آنذاك أحد الأعضاء المراسلين لمعهد الفلسفة التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية ، ولم يكن لدى أحد الشجاعة للتعبير عن شكوكه الشخصية في هذا الكلام . ورغم ذلك فإن ما تحقق في تلك السنوات جلب فترة من التطور السلمي والهدوء للمواطنين السوفييت .

وبحلول السبعينات ، لم يعد هناك من يؤمن باستراتيجية خروشوف للحاق بالعالم الرأسمالي . ورغم أن نتائج هذا الشعار كانت إيجابية بالنسبة للوضع السياسي الداخلي ، فإنها تبخرت بدورها .

وبدا أن مبدأ بريجينيف [الذي جاء بعد ذلك] عن ضرورة وإمكانية توازن عسكري بين الشرق والغرب ، بدا وكأنه تنويعة عملية لوهم خروشوف . وبني على افتراض إنه إذا كان الاتحاد السوفييتي ـ ببساطة ـ لم ينجح اقتصادياً في اللحاق بالغرب ، فهو يستطيع أن يجاريه في المجال العسكري ، بأسلوب يمكن مقارنته باستراتيجية ستالين في الحرب الباردة . وأعطت مفاوضات « سالت ١ » و « سالت ٢ » ، انطباعاً لقبول ذلك الوهم . وعندما استمر الأمريكيون ، لأسباب مفهومة تماماً ، يتحدثون عن التفوق العسكري السوفييتي ، فقد جعلوا ذلك الوهم يبدو أكثر واقعية .

على أنه في النصف الثاني للثمانينات ، فأي عاقل ينظر إلى إمكانية تأكيد توازن عسكري ، كهدف غير واقعي بدوره ، تماماً مثله مثل استراتيجية خروشوف للحاق بالغرب في مجالي الاقتصاد والانتاج . وحقيقي أيضاً أن أولئك الذين لديهم الشجاعة ليقولوا هذا في أوروبا الشرقية ، قليلون . وإن كان أولئك الذين يفهمون ذلك ويشعرون به في أعماق قلوبهم أكثر بكثير .

وعندما وضعت إدارة الرئيس الأمريكي (السابق) رونالد ريجان كهدف لها ، كسر التوازن العسكري وتحقيق التفوق ، وهو هدف بدا أنه يمكن الوصول إليه على المدى الطويل ، تخلخلت استراتيجية بريجينيف المبنية على التوازن

العسكري بين الكتلتين . وأجد نفسي متجاوباً مع حركات السلام في أوروبا الغربية ، التي عارضت إعادة التسليح باحتجاجاتها ضد نشر صواريخ « بيرشنج » و « كرويز » في خمس دول أوروبية غربية . ولقد تم الالتفاف حولها ولم تنجح احتجاجاتها في إيقاف الأهداف الجديدة للعسكريين . وهذا ليس كل شيء . فكما تظهر نتائج الانتخابات (في عدة دول غربية ـ المترجم) ، لم تقف الجماهير في صف واحد مع حركات السلام ، وفضلاً عن ذلك أعطيت إشارة البدء للإسراع في سباق التسلح .

وإذا ما وضع المرء التوازن العسكري داخل علاقاته الحقيقية وإطاره الصحيح ، فهو لن يحمي الاتحاد السوفييتي ولا بلدان أوروبا الاشتراكية ، لأن الحفاظ على التوازن ليس ممكناً للمدى الطويل ، من وجهة النظر الواقعية . ثم إن المجهودات التي تبذل لمحاولة الحفاظ على ذلك التوازن قائماً ، ستغرق شعوب أوروبا الشرقية في الفقر مثل ذلك الفقر الذي يعاني منه ما يطلق عليه اسم « العالم النامي » (أي دول العالم الثالث ـ المترجم) . إن تلك استراتيجية لا يمكن تنفيذها ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى حقيقة علاقات القوة الاقتصادية بين الكتلتين . فالناتج الكلي في الكتلة الاشتراكية بالنسبة للفرد تبلغ ثلث الكتلة الرأسمالية ، وبالمثل فإن القوة الاقتصادية العامة للكتلة الاشتراكية خمس الكتلة الأخرى . ولا يمكن أن يكون ماركسياً ذلك الذي يؤمن بأن مثل هذه الكتلة سيكون لها فرصة التفوق في سباق التسلح على الكتلة الرأسمالية . أضف إلى كل ذلك تلك الفجوة في التطور التقني ، وهي فجوة يبدو في هذه اللحظة أنه لا يمكن التغلب عليها . فكل النجاحات التقنية ـ تقريباً ـ بما في ذلك نجاحات التقنية العسكرية ، التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية ، تمت في البلدان أعضاء الكتلة العسكرية الغربية . أما أوروبا الشرقية ، بما فيها الاتحاد السوفييتي ، فما زال عالماً يمشي مقتفياً آثار الغرب . وزيادة على ذلك ففي السنوات العشر الأخيرة لم تضق هذه الفجوة التقنية ، ولكنها على العكس تماماً ، اتسعت .

فالحفاظ على التوازن العسكري ، والاستراتيجية العسكرية والسياسية

المبنية على ذلك ، لا تعني بالنسبة لشعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي ، سوى حملاً ثقيلاً ، يتزايد باستمرار . والنتيجة المباشرة لهذا ، أن عائقاً يقف في وجه التنمية الاقتصادية ، وأن مستويات المعيشة تنخفض ، وأن تمسك الأزمة بخناق جميع بلدان أوروبا الشرقية ، التي يسوء وضعها يوماً بعد يوم .

والاتحاد السوفييتي الذي خرج من أحداث الحرب العالمية الثانية العاصفة كقوة عظمى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية يجد نفسه الآن ، في نهاية الثمانينات ، في وضع صعب حقاً . إنه قوة عظمى من وجهة نظر السياسة العالمية ، ومن وجهة النظر العسكرية ، رغم تلقيه عدداً من الضربات الموجعة على تلكما الجبهتين ، لكنه من وجهة النظر الاقتصادية ليس بقوة عظمى .

وإذا كان الاتحاد السوفييتي يريد ، رغم كل شيء ، أن يحافظ على التوازن العسكري ، فلن يكون قادراً على اجتياز العتبة ، التي تضع اليوم أي إصلاح حقيقي ومؤثر . بعيداً عن متناول الأيدي . ومع هذا ـ وهنا يكمن التناقض ـ لن يكون الاتحاد السوفييتي قادراً اليوم إلا على إدخال عدد محدود فقط من الإصلاحات . وهكذا ستستمر بالضرورة المصالح المحددة للقطاع العسكري في أن تطغى . ولا يمكن للقوى البناءة التي تستطيع بلا مراء أن تكون سمة مجتمع اشتراكي مدني ، أن تبزغ بأي حال . ولا يعني ما سبق وذكرناه أنه سيكون على مجتمعات أوروبا الشرقية أن تتخلى عن اهتمامها بالأمن ، أن اتخاذ هذا الموقف الإنهزامي شيء مستبعد . لكنني أريد أن أقول أن تلك المجتمعات لم تستغل بعد ، ولا حتى لأقل درجة ، إمكاناتها الكامنة التي لم يتم التعبير عنها بعد . ولكي تفعل ذلك ستحتاج إلى درجة من الأمن لم تصل إليها حتى وقتنا الحاضر . ويشعر أولئك الذين في السلطة ـ سواء أكانوا على حق أم خطأ ـ بأنهم محاطون بعالم عدائي . وباستثناء فترة قصيرة من التحرر ، كانت سياساتهم الداخلية نابعة من إحساسهم ذاك .

وعلينا أن نبحث عن طرق أخرى في موضوع الأمن . وإنه لمسألة جوهرية

أن نقدم استراتيجية جديدة للأمن . وسيكون من الضروري أن نستبدل باستراتيجية الدفاع ـ الهجومي القائمة حالياً ، استراتيجية دفاعية فقط . ولن تكون هذه الاستراتيجية الجديدة أقل تكلفة بقدر كبير فحسب ، ولكنها استراتيجية تستطيع أيضاً أن تفرض تأثيراً إيجابياً على سياسات القوى الأوروبية الغربية ، ويمكنها أن تضيف قوة إلى حركات السلام المستقلة . وسيكون من الضروري الحفاظ على قوة ردع يمكن وضعها تحت رقابة دولية ، يمكن أن تخدم في حالة تنفيذ برنامج « حرب النجوم » . [ومع هذا فهناك خطر حقيقي أكبر من الأسلحة البيولوجية والكيماوية ، وهو أكبر من خطر الأسلحة النووية والهيدروجينية ، ذلك الخطر الذي يخطر على عقول الناس عموماً] .

وإنني لمقتنع أنه لن يهدد الاتحاد السوفييتي وحلفاءه أي خطر بالعدوان الخارجي ، إذا ما تخلصوا من الأسلحة الهجومية . أما إمكانية الثورة الداخلية أو انهيار النظام الشرعي ، فهي مسألة أخرى . فلقد أثبتت التجربة حتى يومنا هذا : المجر ١٩٥٦ ، وبولندا ١٩٧٠ و ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ، أن الوضع القائم مهدد بالتسويف في تطبيق الإصلاحات .

- ٥ -

صن ليبي

الإصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي

صن ليبي

ظهر هذا المقال للمرة الأولى في مجلة « بيكنج ريفيو » الصينية في أوائل عام ١٩٧٧ ، وهي مجلة صينية تصدر باللغة الإنجليزية في بكين .

تبنى الحزب الشيوعي السوفييتي في مؤتمره السابع والعشرين الذي انعقد في شهر مارس عام ١٩٨٦ ، استراتيجية الإسراع في التطوير الاقتصادي ـ الاجتماعي للبلاد ، والقيام بإصلاح أساسي في « الهيكل الاقتصادي » .

لم تكن تلك هي المحاولة السوفييتية الأولى للإصلاح إذ تمت قبل ذلك محاولتان خلال الثلاثين عاماً الماضية : الأولى في عصر خروشوف ، والأخرى في عهد ليونيد بريجينيف وإن كانت هذه محاولة جزئية . ولكن إذا حكمنا طبقاً للتطورات النظرية والخطوات العملية التي اتخذت عام ١٩٨٦ ، لقلنا أن المجهود الحالي يفوق بكثير المحاولتين السابقتين : في المدى والعمق .

التطورات النظرية

أحد الاختلافات الرئيسية بين الخطة الحالية والخطتين السابقتين ، هي أنه يبدو أن النظرة السوفييتية لبعض الملامح النظرية المهمة للإصلاح الاقتصادي الهيكلي ، قد تغيرت :

١ ـ التفاعل بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج :

لزمن طويل ظلت النظرة السوفييتية السائدة لهذه المسألة ، هي أنه متى تم

تدعيم الاشتراكية ، فإن علاقات الإنتاج ستتواءم أوتوماتيكياً مع القوى المنتجة ، وتضمن تطورها السريع . لذا فلن تكون هناك حاجة لإجراء أي تعديلات رئيسية في تلك العلاقات .

ولقد إنطلقت المحاولتان السابقتان للإصلاح بناءً على هذا الأساس النظري . ويمكن وصف المحاولتين ، في أحسن الأحوال ، بأنها مجهودات للإصلاح الجزئي ، تهدف إلى الوصول بالهيكل الاقتصادي الموجود إلى حد « الكمال » . لم تكن أي من المحاولتين بأي حال « ثورية » أو « أساسية » . والخطة الحالية على النقيض من ذلك تماماً ، فهي تبدأ بنقدها لنظرية « التواؤم الأوتوماتيكي » ، وتجادل بأن توافق علاقات الإنتاج مع طبيعة القوى المنتجة ، ليس نتاجاً لعمل واحد بمفرده . ولا يمكن أن يتم الحفاظ على هذا التوافق أوتوماتيكياً ، بل إن أشكال علاقات الإنتاج الاشتراكية يمكن أن تسن وأن تفقد تأثيرها المنشط ، وتصبح عائقاً أمام التقدم الاجتماعي . فإذا تم التمسك بالأجزاء التي عفا عليها الزمن من علاقات الإنتاج ، فقد يتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي . من هنا تأتي ضرورة القيام بتحولات دورية وعميقة .

ويظهر ذلك التغيير أن الاتحاد السوفييتي قد اكتسب فهماً أوضح وأعمق للحاجة الموضوعية للإصلاح ، أكثر من ذي قبل .

٢ ـ مرحلة التطور التي وصلها الاتحاد السوفييتي :

الزعماء السوفييت الذين سبقوا ميخائيل جورباتشوف ، كانت لهم وجهات نظر غير واقعية حول هذه القضية . وعلى سبيل المثال : حدد البرنامج الثالث للحزب الشيوعي السوفييتي، الذي تمَّ تبنيه أثناء قيادة خروشوف، حدد كهدف «أن ينجز الاتحاد السوفييتي البناء الشيوعي بحلول عام ١٩٨٠». لكن التاريخ أثبت أن هذا شيء غير واقعي . وعندما وصل ليونيد بريجينيف إلى السلطة إدعى أن الاتحاد السوفييتي « قد بنى اشتراكية متطورة » . ورغم أنه كان أكثر تحفظاً في لهجته من سلفه خروشوف إلا أن توقعه لإحداث تحول إلى الشيوعية جعله يغالي في تقديره لحالة تطور المجتمع السوفييتي ، وقاده ذلك إلى أخطاء خطيرة في

السياسة الاقتصادية . وعندما تولى يوري أنـدروبوف السلطة ، وصف الاتحـاد السوفييتي بأنه « يستكمل بناء اشتراكية متطورة » ، وقال : « إن بلاده في مرحلة مجرد بداية مجتمع اشتراكي متطور » ، وهي نظرة أقرب كثيراً إلى الحقيقة .

على أن البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفييتي ، الذي تم تبنيه عام ١٩٨٦ ، وصف مهمة الحزب في الفترة القادمة بأنها « استكمال بناء الاشتراكية بأسلوب مخطط شـامل » . وزيـادة على ذلك استخـدم ميخائيـل جورباتشوف مفهوماً جديداً هو « تطويـر الاشتراكيـة » ، عندمـا كان يتحـدث في مؤتمر عـام لعمداء كليات العلوم الاجتماعية بمعاهد الدراسات العليـا . وتظهـر مثل هـذه التعبيرات أن فـهمه للواقع السوفييتي وللمرحلة الحالية لتطور بلده ، قد تغير .

٣ ـ الملكية الاشتراكية :

كـانت مسـألـة الملكيـة ، هي إحـدى المشـاكـل في الـدوائـر النـظريـة السوفييتية ، التي ينظر إليها دائماً بشكل مطلق ومبسط أكثر من اللازم . كان من المفهوم أن « الملكية الفردية » تعيق تطور القوى المنتجة العصرية ، بينما تفتح « الملكية العامة » آفاقاً واسعة لتطويرها .

ولقـد تغير هـذا المفهوم (عـام ١٩٨٦) حين اعترف الحـزب الشيوعي السوفييتي بأن التجربة قد أظهرت أن « الملكية العامة » في حد ذاتها لا تضمن النجاح الاقتصادي . فإذا كان هيكل « الملكية العـامة » في صـراع مع حقـائق اقتصادية آخذة في التغيّر ، فسيعوق تطويـر قوى الإنتـاج واستخدام المنجـزات التقنية . وأدى هذا التغير في الجانب النظري إلى المقترحات التالية :

أ ـ ان « الملكية الاشتراكيـة » ذات مضمون ثـري ، فهي تشمل نـظاماً متعـدد الأوجـه للعلاقـات بين الناس والفئـات والجماعـات والصناعـات وأقاليم البلاد ، في استخدام وسـائل الإنتـاج ، ونتائجـه ، ومجموعـة كاملة من المصالح الاقتصادية . على أن معتقداتها الأساسية هي أن توطد إحساساً بين العاملين ، بأنهم السادة الحقيقيين « للملكية الاشتراكية » ، وأن تنفذ المبدأ القائل بأن « الدخل يجب أن يرتبط بالإنتاجية » .

ب ـ أن « **الملكية التعاونية** » أبعد من أن تكون قد استنفذت إمكاناتها في الإنتاج الاشتراكي . فحيثما توجد الحاجة ، يجب بذل أكبر تأييد ممكن لتأسيس المشاريع والمنظمات التعاونية ، ونموها . إنها يجب أن تكون واسعة الانتشار ، في صنع وتصنيع المنتجات ، وفي بناء المساكن ، وفي إدارة الأراضي المخصصة للحدائق وإنتاج الخضروات ، وفي مجالات الخدمات اليومية ، وفي مجال التجارة .

ج ـ أن « **الاقتصاد الفردي** » مكوّن شرعي للاقتصاد الاشتراكي ، وأن العمل الفردي ، والذي لا يخدم المصالح الشخصية فحسب بل أيضاً مصالح الدولة ، هو مكمِّل للإنتاج الاشتراكي ، ويمكنه أن يعنى بمهام اشتراكية مهمة .

٤ ـ علاقات السلع والنقود :

كانت النظرة السائدة لوقت طويل ، ولم تتغير إلا منذ وقت قريب ، أن علاقات السلع والنقود هي بقايا الرأسمالية ، وهي قوى غريبة على الاشتراكية . وأثناء موجة الإصلاحات التي تمت في سنوات السبعينات ، شنت حملة شعواء ضد ما يسمى « باشتراكية السوق » . على أن السوفييت يؤكدون الآن على دور علاقات السلع والنقود ، ويحاولون التغلب على التحاملات الموجودة ضدها .

ووجهات النظر التي نقدم الآن تقول : إن علاقات السلع والنقود هي سمة ضرورية للاقتصاد المخطط ، وأن التناقض الأساسي في إنتاج السلع ما زال متواجداً في ظل الاشتراكية ، وأن قانون القيمة ما زال يُعبر عنه بقانون الأسعار ، وأن علاقات السلع والنقود ليست عاملاً خارجياً مستورداً من الرأسمالية ، ولكنها ظاهرة محكومة بقانون موضوعي ، وإنه فقط بالاعتماد على النوعية والخاصية الفريدة لعلاقات السلع والنقود نفسها سيصبح في الإمكان القضاء على العيوب التي تعوق تنمية الاقتصاد الاشتراكي ، مثل نقص الأساس الموضوعي في تخطيط العمل ، والتواجد المنتشر لبقايا الاقتصاد الطبيعي ، وذيوع سيكلوجية الاعتماد على الغير ، والمساواة .

٥ ـ استقلالية الشعب :

يؤكد الإصلاح الحالي على الحاجة إلى تطوير الديموقراطية الاشتراكية ، وزيادة استقلاليـة العمال في الانتـاج . وهذا مبني على الاعتقـاد بأن مسـاهمة العمـال بشكل مبـاشر في السيـطرة على كل من الانتـاج والتوزيـع والإشـراف عليهما، لهو عامل حاسم للإسراع في تطوير الاقتصاد الاشتراكي . فالمشـاريع والمجمعات الزراعية ـ الصناعية ينبغي أن توسع من قاعدة الديموقراطية ، وأن تزيد من سلطة جماعية العمل ومؤتمرات العمال . ويجب أن تنتخب قيادة كل المشروعات ووحدات الإنتاج ، أو توقع معهم عقود ، أما في المصانع يجب أن يتم التـزاوج بين الإرشاد الصـادر من شخص واحد هـو المديـر ، وبين القيادة الجماعية .

خطوات عملية جديدة

تبنى الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٦ ، أكثر من ستة عشر قراراً هدفها تطبيق « برنامج الإصلاح » . ففي يناير من ذلك العام ، أنشئت هيئات جديدة : « لجنة تحسين الإدارة والتخطيط والهيكل الاقتصادي » برئاسة نيكولاي تالزين الغائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ، ورئيس « لجنـة التخطيط الحكـومي » . ومهـمة اللجنة الجديدة ، ابتكار أسـاليب محددة لتنفيـذ « الإصلاحـات الاقتصادية » ، بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية عن طريق إحكام السيطرة العامة على الاقتصاد ككل ، في نفس الوقت الذي يقوي فيه الاقتصاد المصغر : أي منح استقلالية أكثر للقطاعات الأصغر ، وللوحدات الإنتاجية .

والخـطوة الأولى في هـذا الاتجـاه ، هي تغييـر النـظام الحـالي لـلإدارة المركزية . أما الإجراءات المحددة التي تم تبنيها حتى الآن ، فقد كـانت كما يلي :

١ ـ على « لجنة التخطيط الحكومية » والهيئات الحكومية المركـزية الأخـرى ، واللجان الحكومية ، أن تتوقف عن الاشتراك في العمل الاقتصادي الروتيني

واليومي ، وأن تتوقف عن التدخل المباشر في عمل المشروعـات . وبدلاً من ذلك ، فعلى « لجنة التخطيط الحكومية » التركيز على تحديد الأهداف الاقتصادية الأساسية ، وأن تقوم بالإشراف على السرعـة والنسب العامـة ، لضمان النمو الاقتصـادي المتوازن ، والتقـدم العلمي والتقني . وبكلمات أخرى ، يجب أن تتحول إلى هيئات استشارية للدولة . وبـالمثل يجب أن تركز لجان الحكومة ومصالحها على التخطيط طويل المدى ، وعلى تطوير وتطبيق سياسات علمية وتقنية واستثمارية متكاملة ، وعلى نشـر الإنجازات العلمية والتقنية ، وأن تؤكد على أن هناك جمع معقول بين المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة المتخصصة .

٢ ـ يجب تبسيط الإدارة : « فهيئـة الإنتاج الصنـاعي لكل الاتحـاد السوفييتي » وهي هيئـة إداريـة ذات درجـة وسـطى ، يجب أن تلغى ، على أن تتبنى المصالح الصناعيبة نظام الإدارة من درجتين : الدولة والمشروع[١] .

٣ ـ الوحدات الإنتاجية والصناعات المختلفة ، يجب أن يتم التعاون وأن تقـوم بالتنسيق . ولهذا الغرض أنشأت الـدولة مصـالح عـديدة جـديدة وأعـادت هيكلة بعض المصالح القديمة ، أو حلتها ، أو قوتها .

٤ ـ يجب منح الحكومات المحلية سلطات ومسؤوليات أوسع في تقرير الإدارة الاقتصادية العليا للأقاليم التي تديرها .

والخطوة التالية هي منح المشاريع استقلالية ومسؤوليـة أكبر . ولقـد قام الاتحاد السوفييتي (في العام ١٩٨٦) بإجراء تجربتين في الإدارة الصنـاعية ، فكانت الأولى هي « التجربة الاقتصادية على المستوى الكبير » والتي بدأت عام ١٩٨٤ بمشـاريع خـاضعة لخمس مصـالح صنـاعية ، ثم وسعت لتشمـل ثلث المشاريع السوفييتية . وتمثـل جميعها ٥٠٪ من قيمـة الإنتاج الصنـاعي الكلي

---

(١) هذا يعني إلغاء درجة من درجات السلم البيروقراطي في الإدارة ، فنظام الإدارة في مصر على سبيل المثال يتكون من ثلاث درجات : الدولة ممثلة في الوزارات ، ثم المؤسسات العامة أو الهيئات وهي الدرجة الوسطى ، ثم الشركة . ـ المترجم ـ

للبلاد . كانت التغييرات ـ التي تقول الدولة أنها ستشمل كل الصناعة ـ تهدف إلى تقليل دور التخطيط الإجباري ، وإلى زيادة دور العقود الاقتصادية في كل من التخطيط وتقييم أداء المشاريع الاقتصادي . وأن تقوم ، عن طريق فحص حصص الإنتاج ، بإيجاد صلة بين تمويل المشاريع وبين أهدافها الاقتصادية ، ثم إيجاد صلة أيضاً بين دخلها وإنجازات إدارتها .

وبكلمات أخرى ستعطي الإصلاحات استقلالية أكبر للمشاريع ، لتطوير التقنية وتحسين تسهيلاتها الثقافية وظروف إسكانها .

وكانت التجربة الثانية هي محاولة من جانب مصنع سيارات فولجا ، وشركة فرونز لصناعة الآلات والأدوات العلمية ، لاستكشاف طرق جديدة لزيادة دخلهما . وفعلاً ذلك عن طريق تخفيض حصص الإنتاج ـ المحددة من قبل الدولة ـ مع التركيز على أهداف لزيادة الربح .

وفي حالة وجود حصص اقتصادية مستقرة ، تتشارك المصانع والدولة في الأرباح ، ويتأسس « صندوق للأجر الإضافي » لمكافأة العمال . وفي ظل ذلك النظام ، سيكون للمشروعات الحق في تحديد طرق إنفاق أرباحها بنفسها بعد خصم الضرائب . ومن ناحية أخرى ، ستكون مسؤولة أيضاً عن البحث عن الأموال اللازمة في التوسع في الانتاج والتطوير التقنية . ولن تكون الدولة مسؤولة بعد ذلك عن توفير التمويل اللازم ، فإذا لم يكن لدى المشروع تمويل ذاتي كافٍ لتنفيذ برامجه ، فيمكن أن يقترض من البنوك .

وفي حالة شركة فرونز ، يتلقى « مكتب ميزانية الدولة » ووزارات الصناعة ، ٣٠٪ من أرباحها ، وتحتفظ الشركة بالباقي من أرباحها وهو ٧٠٪ . أما « مصنع سيارات قولجا » فقد أعطى الدولة ٤٧,٥٪ من أرباحه ووزارات الصناعة ٥٪ ، واحتفظ هو بالباقي وهو ٤٧,٥ ٪ من الأرباح .

وتهدف كل هذه التغييرات إلى إدخال نظام محاسبي اقتصادي صادق وكامل في المشروعات ، يمكنها من أن تصبح مستقلة نسبياً : أي قادرة على تطوير نفسها وإدخال التغييرات الصالحة للإنتاج ، وأن تكون هي نفسها

المسؤولة عن قراراتها وإنجازاتها الخاصة . وسيطبق هذا الأسلوب الذي استخدم في هذين المشروعين ، على ستة وثلاثين مشروعاً كبيراً آخر تحت سيطرة الدولة وإدارتها حالياً . وستكلف المشاريع في المستقبل بتطوير نظمها المحاسبية ـ الاقتصادية الكاملة الخاصة بها ، على أن توفر تمويلها بأن توازن بين دخلها ومصروفاتها .

والخطوة الثالثة هي إصلاح النظام الزراعي بتبني سياسات أكثر مرونة . وستمنح المزارع، مثلها في ذلك مثل المشروعات الصناعية، استقلالية أكثر، بحيث يكون لها نصيب أكبر في دخل الإنتاج . ويسمح للمزارعين الآن ببيع المنتجات الزراعية التي تزيد عن خطة الدولة ، وكذا ٣٠٪ من المنتجات الداخلة في الخطة مثل البطاطس والخضروات والفواكه ؛ وذلك بسعر السوق . وستضاعف الدولة من سعر الحبوب التي تزيد عن حصص توريد المزارعين للدولة ، وذلك في حالة ما إذا زادت توريدات المزارعين عن المستوى المتوسط الذي حددته الخطة الخمسية الحادية عشر . ولسوف تزيد الدولة أيضاً أسعار الحبوب والمحاصيل النقدية المختلفة والحيوانات والدواجن واللبن بمقدار ٥٠٪ ، هذا في حالة إذا لم يكن المزارعين قد أوفوا بحصصهم ولكن جاوزت توريداتهم السنوية المتوسطات المحددة في الخطة الخمسية . ولسوف تستمر خطة زيادة الأسعار هذه حتى عام ١٩٩٠ .

وإلى جانب هذه الحوافز الاقتصادية ، تشترك كل من المزارع الجماعية والأسر الآن في نظام تعاقدات مخططة لتحسين الكفاءة والإنتاجية . وفي عام ١٩٨٦ وحده ، أدخل نظام التعاقدات على ثلاثة أرباع الأرض المنزرعة ، وعلى ٦٠٪ من المنتجات وتربية الحيوانات ، في المزارع الجماعية ، ويدخل في إطار هذا النظام ١,١ مليون شخص . ونظم التعاقدات مع الأسر ، آخذة في الزيادة في جميع أنحاء الاتحاد السوفييتي ، رغم ما تكتبه الصحافة من تقارير تقول فيها أن معظم هذه التعاقدات على الورق فقط . وبالإضافة إلى ذلك ، تدعو الخطة الخمسية الثانية عشر إلى إنشاء مليون مزرعة خضروات وحديقة فواكه ، مملوكة جماعياً ، وإلى التعاقد على تشغيلها مع الذين يريدون إنتاج

الخضروات والفواكه . أما المزارع التي تديرها الدولة - والإدارات الأخرى - فسيكون عليها توفير البذور والشتلات والأسمدة ومواد البناء لتلك المزارع والحدائق .

وفي عام ١٩٨٦ ، تبنى الاتحاد السوفييتي إجراءات إصلاح أخرى ليبدأ تطبيقها مع عام ١٩٨٧ ، وتشمل هذه الإجراءات :

١ - إصلاح أسلوب تسيير التجارة الخارجية ، وذلك عن طريق منح مؤسسات التجارة الخارجية والمشروعات المعنية ، استقلالية أكبر . وابتداء من أول يناير عام ١٩٨٧ ، سمح لحوالي عشرين وزارة ولجنة حكومية ، ولسبعين مؤسسة كبرى ومشروع ، أن تدير شؤون الاستيراد والتصدير بنفسها . ويمكن للمؤسسات واللجان الحكومية أن تقوم بتأسيس شركات ومؤسسات للتجارة الخارجية ، ويمكن للمشروعات أن تحتفظ باحتياطي من دخلها من النقد الأجنبي ، ولا يكون للسلطات العليا الحق في إنفاقه . على أنه إن تعرضت المؤسسات للخسارة نتيجة لفساد الإدارة لأي سبب كان ، فعليها أن تسدد خسائرها بنفسها . وزيادة على ذلك ، فإن ثلاثمائة مشروع كبير ومتوسط يمكنها أن تنشيء الآن علاقات تجارية مباشرة مع مؤسسات وشركات من الدول الأعضاء في « مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة CMEA . وعليها أن تعالج بنفسها أي مشاكل تنشأ نتيجة هذا التعاون .

٢ - إصلاح نظام الأجور وهيكله وسياسته . وسيؤثر هذا على ٧٥ مليون شخص في وحدات إنتاجية مختلفة . وستشترط الدولة فئات أجور أساسية فقط ، بينما تعتمد المشروعات على دخلها الخاص لتمويل رواتب العاملين بها .

٣ - تأسيس مشروعات مشتركة ، وصلات تعاون أخرى ، مع كل من البلدان الشرقية والغربية . ولقد نتج عن ذلك بعض التعاقدات والإتفاقيات الرسمية ، مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وإيطاليا ، وفنلندا ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية ، واليابان .

(١) المعروف في الغرب وفي الصحافة عموماً باسم « الكوميكون » . - المترجم -

٤ ـ إصدار « قانون العمل الفردي » الذي يسمح للأفراد بالعمل لحسابهم الخاص في ٢٦ مهنة ، بشرط ألا يوظفوا أي شخص ليعمل لحسابهم .

وفي أوائل عام ١٩٨٧ ، مررّت الدولة قانوناً بتأسيس تعاونيات تنتج سلعاً استهلاكية يومية ، وتعمل في مجال الخدمات والطعام . كما أصدرت الدولة أيضاً عدة لوائح تفصيلية ، عن حقوق ومسؤوليات والتزامات المشاريع التي تديرها الدولة ، وعن العلاقات بينها وبين السلطات الحكومية ، وبينها وبين ممثلي الشعب في المجالس المحلية المنتخبة .

المشاكل وآفاق المستقبل

يقترح التوصيف الذي سبق ذكره ، أن خطط الإصلاح الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي قد بدأت بالكاد ، وأنها ستتعرض لمصاعب وعقبات كثيرة . ولقد اعترف ميخائيل جورباتشوف ، بأن الإصلاح سيكون أصعب مما كان يظن في الأصل ، ولسوف ينطوي دائماً على مخاطر جمة :

أولاً : يكمن جوهر الإصلاح في تغيير أسلوب التسيير من نموذج إداري إلى نموذج مبني على النتائج الاقتصادية . ولكي ينجح هذا الإصلاح ، لا بد وأن تتغير العناصر الأساسية في الآلية الاقتصادية ، وبالذات توفير المواد ، والتقنية ، والإئتمان المالي ، ودور الأسعار ، كلها لا بد وأن تتغير . لكن الإصلاح السوفييتي لم ينجز أي تقدم حقيقي في هذا المجال ؛ إذ لم تصدر حتى كتابة هذه الدراسة أية قوانين جديدة بخصوص نظم الأسعار أو الائتمان المالي . ولقد اعترفت الحكومة بأن الإصلاح يشمل إلى حد كبير : المشاريع ، والشركات المشتركة ، أما المحاسبة الاقتصادية فلم يتم تنفيذها إلا بشكل جزئي .

ثانياً : ان منح استقلالية أكبر للمشروعات ، إنما يعني وضع حدود على

سيطرة الهيئات العليا على نموها وأدائها ، وتعني من الناحية العملية نقل الإدارة إلى المشروع نفسه . وهذه مسألة غاية في الصعوبة ، لأن الوزارات واللجان الحكومية لا ترغب في التخلي عن سلطاتها بسهولة . وكما أشار العالم الأكاديمي الاقتصادي P . ج . أجانبيجيان بأكاديمية العلوم السوفييتية ، فإن قائمة القوانين واللوائح المنشورة حالياً في الاتحاد السوفييتي تصل إلى مائتي ألف . ورغم أن بعضها قد عفا عليه الزمن ، إلاَّ أن الناس ما زالوا متخبطين حول استمرار فعالية هذا البعض . ولا يعرف مديرو المشروعات القوانين التي ما زالت سارية المفعول ، من تلك التي ألغيت ، لذلك تنتابهم الحيرة . وفي ظل هذه الظروف فهم غير راغبين في الاستفادة من حقوقهم .

ثالثاً : أن الإصلاح السياسي شرط جوهري مسبق للإصلاح الاقتصادي الناجح ، وهو يحتاج إليه لاستمرار نجاحه . فالإصلاح السياسي يتعامل مع قضايا مثل الديموقراطية الاشتراكية ، وهي قضايا أكثر حساسية بكثير من تلك التي يتعامل معها الإصلاح الاقتصادي .

وتؤثر كل تلك القضايا على مصالح كثيرين ، ولذا فالصعوبات عظيمة . ولقد دعا ميخائيل جورباتشوف ، مراراً وتكراراً ، القادة في كل المستويات ، لتأييد الإصلاح والدفاع عنه ، ودفعه إلى الأمام . ويثبت هذا وجهة نظرنا التي عرضناها .

رابعاً : أن إعادة صياغة القوالب الإيديولوجية هي أصعب المهام . ذلك أن التبلد القائم منذ فترة طويلة ، والأساليب العتيقة في التفكير ، هي عوائق رئيسية في طريق الإصلاح ، لأنها تسجن الناس وتجعلهم يسيرون في « خطوط سيرهم » القديمة ، سواء بوعي أو بلا وعي .

وخلاصة القول ، أن جولة جديدة من الإصلاح قد بدأت في الاتحاد السوفييتي . وميخائيل جورباتشوف مصمم غاية التصميم على أن تمر البلاد عبر

إصلاح شامل ، ويقول أنه ليس هناك أمام الاتحاد السوفييتي من طريق آخـر ، وليس هناك ملجأ آخر يمكن الارتداد إليه . على أنه قال أيضاً أن العملية ستكون بطيئة وأن السنوات الثلاث القادمة ستكون صعبة للغاية .

- ٦ -

آبيل أجانبيجيان

اتجاهات جديدة في الاقتصاد السوفييتي

أ - مقدمة

بقلم تيودور شانين

يمر الاتحاد السوفييتي بأكثر تحولاته راديكالية منذ الثلاثينات ، بل ويمكن القول ، كما يؤكد قادة هذا التحول ، منذ قيام ثورة ١٩١٧ . فكثير من المستحيلات أمست ممكنة بين عشية وضحاها . فقد شاركت قوى اجتماعية مختلفة في عمل سياسي سريع الاتساع : مديرون وضباط ، فنانون وكتاب ، عمال وفلاحون ، من مختلف الفئات العرقية والجنسية والأجيال السياسية والأعمار . فالمدن الرئيسية تفوز بالتجمعات غير الرسمية ، والنوادي التي نشأت حديثاً تتناظر ، ومجموعات جديدة تظهر على السطح . ويبدو المزاج العام كما لو كنا في أوروبا عام ١٩٦٨ ، من براغ إلى باريس ، من ناحية انفجار « الأفكار الجديدة » ، والفجوة التي تتسع بسرعة بين الأقوال والأعمال . وكما يحدث في كل ثورة تأتي مبادراتها من أعلى ، تصبح الافتراضات والأفكار التي يؤمن بها المنظرون الرئيسيون ، غاية في الأهمية . فأفكارهم وحدها هي التي يمكن أن تساعدنا في تفسير ظاهرة غير عادية : ألا وهي قطاع من بيروقراطيي الدولة ،

(*) محاضرة ألقاها البروفيسور آبيل أجانبيجيان في جامعة مانشستر - كلية الدراسات الاجتماعية يوم ٢٦ نوفمبر عام ١٩٨٧ - ونشرت مع المقدمة في مجلة « نيوليفت ريفيو » العدد ١٦٩ - مايو / يونية ١٩٨٨ .

يقودون ثورة ضد «النظام القديم» الذي ربّاهم ودلّلهم لأجيال. وكذلك فلسفة الأفكار هي الوسيلة الرئيسية التي يمكن بها لصفوة مشتبكة في صراع ، أن تنشىء جسوراً مع قواعدها الخلفية السياسية ، وتستدعي التأييد الجماهيري الذي يمكن أن ينجّح برنامج التغيير ، أو ـ على عكس ذلك ـ يستثير التلكؤ أو التخريب الذي يمكنه أن يحطم ذلك البرنامج . وأخيراً وليس آخراً ، ففي مثل تلك اللحظات التاريخية ، يصبح لبعض القادة والأفراد والمنظرين أدواراً غير عادية . وعندما تتصلب البنى الاجتماعية ، تبدو قوة القصور الذاتي وإعادة خلق الوضع القائم ، كما لو كانت لا حد لها ، بينما يبدو القادة وكأنهم ليسوا أكثر من مُشّغلين مميزين لآلة تديرهم . ولكن ، في بعض الأحيان ، تصبح طبيعة البنية الاجتماعية ، التي هي من صنع الإنسان ، صافية ؛ وتتفتح العملية التاريخية ، وتبدأ الأفكار وصانعو الأفكار في صنع التاريخ . والاتحاد السوفييتي يجد نفسه ، في يومنا هذا ، عند هذه المرحلة .

وفي سياق مجهود عظيم لتحريك دولة ذات حجم هائل وقصور ذاتي كبير ، يمكن أن تقول لنا الشخصيات التي خلف الأفكار ، لنا ، شيئاً عن الأفكار نفسها ، وعن البلد ، وعن القوى المتضمنّة . وآبل أجانبيجيان هو أحد الشخصيات الرئيسية التي سادت ساحة المناظرة ، وشكلت أفكار البيريسترويكا .

ولنبدأ بالتفاصيل الرسمية عن تاريخ حياته : إنه في الخامسة والخمسين من عمره ، أرمني ، تعلم في الأقاليم الروسبة من الاتحاد السوفييتي . تخرج من « معهد التخطيط الاقتصادي » بموسكو . بدأ العمل في جهاز الدولة ، وكان مديراً « لمعهد الاقتصاد » بنوفوسيبيريسك ، وهو الآن عضو « بمجلس رئاسة أكاديمية العلوم السوفييتية » ، وهو أيضاً سكرتير الأكاديمية للشؤون الاقتصادية ، والرئيس الشرفي لمؤسسة الباحثين الاقتصادية . لكن هذه القصة يمكن أن تروى بطريقة أخرى .

لأنه شاب غاية في الذكاء ، ودارس اقتصادي مكتمل ، تمكن من

الحصـول على وظيفة مـرفهة : رئيس قسم في الهيئـة القويـة : « لجنة الـدولة للعمـال والأجور » . كـان معنى ذلك حصـوله على مـزايا أصحـاب الوظـائف العليا ، ودخلاً محترماً ، وقدراً من السلطة ، ورحلات إلى الخـارج ، وضمان ترقيات أخرى . ولكن عندئذ ، اتخذ أجـانبيجيان خـطوة غير متـوقعة ، طلب إعفـاءه من وظيفتـه لكي يـرجـع إلى الحقـل الأكـاديمي . لكن « اللجنــة » البيروقراطية رفضت طلبه هـذا ، واعتبرتـه خفة وسخـافة غيـر مقبولتين ، حيث يجب أن يعرف أي شخص ، كما يقول المثل الروسي ، أي ناحية من شطيـرة الخبز يوجد عليها الزبد . وحين أجبـر على قبول الـوظيفة ، تـطوع للعمل في سيبيريا التي كانت طبقاً لمرسوم حكومي، تحظى بالأولوية في تعيين الموظفين والأخصائيين . ولم يشعر رؤساؤه في موسكو بالرضا عن ذلك التصرف . ومـع ذلك تخطى هـذه العقبة ، ولاقى نجـاحاً في عمله . كـان ذا شعور استقـلالي وبالإضافة إلى الاقتصاد ، يعتبر إخصائياً في الريـاضيات . طلبت منـه الهيئات الأكـاديمية في سيبيـريا أن يثبـت عدم صحـة وجهات النـظر الاقتصـاديـة غيـر الأورثوذوكسية التي ظهرت في الستينات ، وبالذات نـظريات كـانتو روفيتش . على أن أجـانبيجيان عبّـر عن وجهة نـظره التي تؤيد هـذه النـظريـات . ففقـد وظيفته ، وتغيّر مكان عمله .

كانت سيبيريا تمر بازدهار اقتصادي ، حيث كانت المنـاجم المتقدمـة ، ووسائل الانتقالات العصرية تشق طريقها في الغابات العذراء والأراضي المغطاة بالجليد. كانت هناك حاجة ماسة إلى إقتصـاديين، ولـم يكن هناك عـدد كافٍ من الاخصائيين . وفي سيبيريا البعيدة الواسعة ، كان هناك مجـال أوسع لـوجهات النظر غير الأورثـوذوكسية . تم تقـدير المهـارات الخاصـة لأجانبيجيـان ، وفي النهاية وصـل إلى منصب مديـر معهده ، وانتخب ليمثله في « أكـاديمية العلوم السوفييتية » ؛ وهذه أرفع قلادة للدارسين السوفييت . وخلال أربع وعشرين عاماً في سيبيريا ، وطّد نمطاً خاصاً بـه : التحرك بـاستمرار في المنـطقة ، والقيـام بزيارات لا تنتهي للمشاريع ، وإجراء محادثات مع القائمين بالبناء من مهندسين وعمال . كان أيضاً استثناء ، من حيث أن رؤيته للاقتصاد كانت أوسـع وأشمل

من الـرؤى المعتادة . وهكـذا تكوّنت أفضـل وحدة لعلم الاجتمـاع التجـريبي السوفييتي بمعهده ، مرت بأوقات عصيبة ، لكنها نمت تحت حمايته العنيدة . وكانت رئيسة تلك الوحدة تاتيانـا زاسلافسكـايا ، وهي أبـرز إخصائيـة في علم الاجتماع الاقتصادي في روسيا ، قد أصبحت حليفته وصديقته . وعندما اختير ميخائيل جورباتشوف ، الشاب الجديد الصغير السن بطريقة مدهشة ، كمسؤول عن الزراعة ، واستدعي ليعين في « المكتب السياسي » ، قـام بدعـوة كل من أجانبيجيان وزاسلافسكايا ، لحضور اجتماعات مع علماء علم الاجتماع . وكان جورباتشوف قد نظّم تلك الاجتماعـات كجزء من نـظامه الجـديد : تجمعـات تتنـاقش بـطريقـة غيـر رسميـة في الشؤون الاقتصـاديـة والاجتمـاعيـة . كـان « السيبيريان » صـاحبـا الرسـالة ، وعضـو المكتب السياسي الجـديد صـاحب الأسلوب الجديد ، قد أعجب كل منهم بالآخر .

أيام بريجينف كان المراقبـون للشؤون السوفييتيـة من الدوائـر الإعلاميـة والأكاديمية في الغرب يفوتهم دائماً عنصر من أحد عناصر الحياة السيـاسية في الاتحاد السوفييتي الذي يكتبون عنه تقاريرهم وموضوعاتهم : إذ كـان مفهومهم عنـه هو أنـه كيان ثنـائي ، فمن أحد النـواحي المؤسسة وسلطتهـا بيزنـطية في تعقيـدها ، ومـواربة غيـر مباشـرة في لغتـها ؛ ومن النـاحية الأخـرى المنشقون والصحافة السرية ، وكلهم معروفون للقاريء الغربي بمبـادئهم ، ويعجب بهم لشجاعتهم العنيدة . أما بقية السكان فتفترض هذه الدوائر أنهم غير مسيّسين ، وما كان يفتقده هذا الفهم ، هو أن هناك مجموعة ثالثة لم تنضم للمنشقين وإن كانت ترفض أيضاً السير على النمط الرسمي والسكوت ، والـرضا نحـو أولئك الذين في القمة . كانت هذه المجموعة تحتفظ عادة بوظائفها ، في الوقت الذي يفقد فيه المنشقون وظائفهم ، وكانت تحتفظ ببطاقات عضويتهـا في الحزب . وبعد كل ضربة توجه لهم من الرؤساء البيروقراطيين ، كانوا يقومون مرة أخرى ، يجـادلون ويعتـرضون ويـطالبون . ومن بعض النـواحي كان وضعهم أسـوأ من المجموعتين الأخريتين ، فقد كانوا على خلاف مع البيروقـراطيين ، ومن عينة موافقون : موافقون ، وفي نفس الوقت كذلك مع المتشككين . ورفضوا الراحة

الذهنية في الاتصال بالصحافة الغربية ، والشكوى الدائمة لها . هكذا كانوا يهاجمون من جميع الأطراف . ولقد ضمن شبان « أذكياء » مستقبلهم الوظيفي بالتنديد بأفراد هذه المجموعة ومهاجمتهم ، إذ كانوا يعلمون تمام العلم أنهم إذا ردوا فسيكتم ردهم . وندد بهم المنشقون على أساس أنهم «نهازي فرص» لا يمتلكون شجاعة الدفاع عن معتقداتهم . وبدون أن ندرك وجود هذه المعارضة من داخل النظام ، والظاهرة المرتبطة بها ، أي بناء رأي عام سوفييتي ، تصبح البيريسترويكا غير مفهومة ولا قابلة للفهم .

وفي فترة غروب عهد بريجينيف ، عندما حكم الاتحاد السوفييتي زعماء مسنون استنفذت طاقاتهم ، تطور معهد نوفوسيبيريسك وعلماء الاجتماع الذين يعملون به ، إلى قلعة للفكر البديل ، ومن هناك جاءت الاحتجاجات ضد تدمير الطبيعة من قبل الاستغلاليين الحكوميين ؛ وضد إيذاء خيار الناس من الحيل البيزنطية ، وضد تدمير بحيرة بايكال ، وضد توجيه الاتهامات الزائفة على خودينكو ، وهو الرجل الذي تجرأ على إثبات خطأ البيروقراطيين الكازاخ عندما قام بزيادة الانتاج الزراعي خمس مرات في مشروعه المسؤول عنه ، ثم مات بعد ذلك في السجن . وكانت نوفوسيبيريسك هي المكان الذي جاءت منه المذكرة التي حددت طبيعة الوضع بأنه انفصام بين علاقات الانتاج التي تأسست في الثلاثينات ، وبين قوى الانتاج التي كانت تقدمت إلى الأمام على مدى الخمسين عاماً منذ ذلك الحين . ولقد قرأ شاغلو الصفوف القيادية هذه الوثيقة ، هؤلاء الذين يعتبرون النتاج الثقافي لمدارس الحزب . فهم القادة هذه الوثيقة على حقيقتها الفعلية : عرض لوضع ثوري يقترب بسرعة . لقد تمَّ تسريب بعض كتابات معهد نوفوسيبيريسك إلى الصحافة الغربية ، ووصل معظمها إلى دائرة آخذة في الاتساع من : المديرين ذوي التعليم الراقي ، والتكنولوجيين ، والدارسين . وشكل هؤلاء جناحاً من المؤسسة ، ولكنه جناح خاص للغاية منها ، جناح أصبح يفضل ، وبشكل متزايد ، ثورة من أعلى وبمساعدة أشخاص مثل أجانبيجيان وزاسلافسكايا كان ذلك الجناح من المؤسسة الحاكمة يتسلح أكثر فأكثر ببرنامج بديل .

وها هي الراديكالية الصادقة لبرنامج جورباتشوف يتم الآن التعرف عليها أكثر فأكثر . لكننا يجب أن نفهم أيضاً ظروف ذلك البرنامج . وهنا يجب أن ندرك وضع أجانبيجيان بصفته « الجورباتشوفي قبل جورباتشوف » . ويشرح أجانبيجيان آراءه في كتابه الذي نشر في بريطانيا عام ١٩٨٨ بعنوان : « التحدي : اقتصاديات البيريسترويكا » فيقدم تفسيراً مفصّلاً ، معطياً دراسة لحالات مأخوذة من قطاعات مختلفة من المجالات الرئيسية الخمس للبيريسترويكا الاقتصادية في المجتمع السوفييتي :

١ ـ الهدر الكبير في القوى البشرية والطاقة والمصادر في الماضي ، الناتج من الأساليب التوسعية للتنمية الاقتصادية ، والتي يجب أن تفسح مكانها الآن لأساليب أكثر تركيزاً ، مبنية على إنتاجية عظيمة الارتفاع في استخراج المعادن والتصنيع والزراعة .

٢ ـ الوضع الحرج في الإسكان والصحة والتعليم ، وهو وضع ناتج عن إهمال الاستثمار الاجتماعي ، حيث كان يسود مبدأ الاكتفاء بالمتبقى من الميزانية ، أي بعد إرضاء حاجات استثمارات الدفاع والإنشاءات الصناعية . وينبغي أن يستبدل هذا المبدأ ، بتخصيص أولويات لتسد متطلبات العدل الاجتماعي .

٣ ـ صرامة وعدم كفاءة التدخل البيروقراطي في أسلوب إدارة الاقتصاد ، عن طريق إصدار الأوامر . ويجري إنهاء هذا النظام ، تفضيلاً لنموذج اقتصادي جديد ، يستخدم فيه المركز أساليب اقتصادية لتنظيم مشروعات المحاسبة المالية الذاتية والإدارة الذاتية .

٤ ـ عدم تشجيع المبادرات الفردية والتعاونية في قطاع الخدمات ، بل وقمعها . فوجدت مخرجاً لها في سوق سوداء آخذة في التوسع . ويتم تصحيح هذا الوضع بإصدار قوانين جديدة ، تشجع التوظيف الذاتي وتعاونيات العمال ، وإن كانت تمنع تشغيل العمال بأجر ، على أن يتم هذا في إطار سلطة محلية ممقرطة .

٥ ـ السرية في نوع سلطوي من الحكم ، وغياب الحوار الديموقراطي ، ويجري الآن تفتح الحكم للمناظرة ، أي الجلاسنوست ، وللإدارة الذاتية في غضون مقرطة كل المجتمع .

ويعطي المقال التالي لأجانبيجيان ، نظرة قيّمة شاملة لهذه العملية من إعادة الهيكلة الاقتصادية .

وهناك عاملان آخران ، عادة ما يتم التغاضي عنهما ، يجب أن نضعهما في الاعتبار :

أولاً : هناك جزء من نظرية « تلاقي » يتم الجدل حولها في أحيان كثيرة ، فـ« هم » يصبحون مثل « نحن » . وتعاني هذه النظرة بشدة من انعدام الخيال التحليلي . وهكذا يتضمن ذلك الاعتقاد وجود إمكانيتين فقط ، أو درجة بينهما : فإما « السوق الحر » وإما « تخطيط الدولة » ، الرأسمالي أو الاشتراكي . وبالطبع إذا كانت التنمية ستأخذ ذلك الشكل ، فالسؤال هو : ما هي سرعة حدوثها . وحقيقة الأمر هي أن الاتحاد السوفييتي يتحرك في خط إنطلاقه الخاص ، في اتجاه شيء لم يعرف بعد ولم ير . وهذا هو السبب في أن إحساسه بنفسه ، وتصوراته ورؤاه للمستقبل تأخذ تلك الأهمية . ويأخذ نفس الأهمية ، أولئك المنظّرين الذين حدّدوا تلك الأحاسيس والتصورات والرؤى .

ثانياً : هناك شيء في تلك الرؤى تشكل جزءاً من خصوصيتها ، ورغم هذا لا تلمحها العيون المدربة ، في الغرب ، وقد تساهم محاضرة أجانبيجيان ، إلى مدى أبعد ، في سوء الفهم هذا ، إذا عولجت بأسلوب مبسط . إن الشيء الساطع في المناظرة السوفييتية هو الشحنة الأخلاقية القوية . فالجدل يكون عادة حول العدل ، ومجتمع أفضل ، وبشر أكثر إنسانية ، والاهتمام بالحقيقة . في الوقت الذي ينظر فيه إلى الإصلاحات الاقتصادية كشيء ينتقص من الموقف

الأخلاقي الذي تمتد إليه جذور الجدل . هكذا يبدو كما لو كانت أيام سنوات ١٩٠٣ و١٩٠٧ و١٩١٧ و١٩٢٧ قد عادت ، ولكن بوعي جديد بالمخاطر الماثلة ، وربما متعملة من المرارة الجديدة للتجربة . وليس في هذا التناول ، الذي يختفي عادة من خلال الرقابة على النفس ، أو من خلال (ورقة) ترشيح التقارير الصحفية الغربية ، أي جزء من الدعاية . فبالنسبة لأولئك الذين يتّبعون المناظرة ، فإن طريقة التناول هذه حاسمة بالنسبة لوصفهم في صراعات البيريسترويكا ، كما هي حاسمة بالنسبة لمصالحهم الخاصة ومستقبل عملهم . والحقيقة ، أنه بدون هذا البعد ذاته من الأخلاقيات التطبيقية ، وبدون أولئك الرجال والنساء المستعدون للخروج من سجن الروتين اليومي ، وتلاعبات هؤلاء الذين يأخذون الأمر كمجرد وظيفة ، فإن هذه المحاولة عميقة المغزى لتحويل مجتمع هائل الحجم ـ وبالتالي العالم كله ـ مقضي عليها بالفشل . لكن كما تبدو الأمور الآن ، فإن هناك فرصة نجاح .

ب ـ المقال

البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي ، هي تجديد ثوري لكل المجتمع السوفييتي ، وهي ليست محددة بالتغير الاقتصادي . إن ذلك التغير ، بطبيعة الحال ، هو اهتمامي الخاص كخبير اقتصادي . ولكن إعادة الهيكلة الاقتصادية التي بدأت بالفعل لا يمكن فصلها عن كل الملامح الأخرى للبيريسترويكا. إننا نخطط للإسراع في النمو الاقتصادي ، لكن هذا لا يمكن فصله عن عملية المقرطة ، وما نسميه « بالجلاسنوست » ، أي إنفتاح أكثر من كل نواحي الحكم والتنظيم الاجتماعي . إن التغيرات الاقتصادية التي تحدث ، تقوم كلها على إعادة فحص التاريخ السوفييتي ، النجاح والفشل لفترات الإصلاح والنمو ، وأيضاً لفترات الإنحلال والركود ؛ ولا ننسى أن نقدر بشكل مضبوط التدمير الفظيع الناتج عن حربين عالميتين ، وكفاح الشعب السوفييتي البطولي للبقاء على قيد الحياة ، وإعادة بناء حياته المحطّمة .

هناك سببان رئيسيان لتبني الاتحاد السوفييتي لسياسات البيريسترويكا الاقتصادية :

الأول : تباطؤ النمو الاقتصادي السوفييتي في العقدين الماضيين ، كما يبين الجدول التالي :

فترة خطة السنوات الخمس	نمو الناتج القومي الكلي في فترة السنوات الخمس ٪	نمو الإنتاج الزراعي في فترة السنوات الخمس ٪
١٩٦١ - ١٩٧٠	٤١	٢١
١٩٧١ - ١٩٧٥	٢٨	١٣
١٩٧٦ - ١٩٨٠	٢١	٩
١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٦,د	٦

وتلك أرقام رسمية لا تظهر ارتفاع الأسعار ، وعندما يؤخذ هذا الارتفاع في الحسبان ، بالإضافة إلى الزيادة في عدد السكان وقدرها ٤٪ ، سيظهر لنا أنه لم يكن هناك نمو في حقيقة الأمر بالنسبة لكل فرد في فترة السنوات الخمس الماضية ، بل على العكس كان هناك ركود في الاقتصاد . فقد انخفض الإنتاج في ٤٠٪ من القطاعات الصناعية ، من الناحية الواقعية ، وشمل هذا قطاع الزراعة وقطاع النقل . لقد بدأ مستوى معيشة ثلثي السكان ينخفض ، وكان الركود سيقود إلى أزمة . وكانت بيريسترويكا شاملة هي الإجابة الوحيدة التي يمكن أن نقوم بها .

الثاني : أن جذوراً عميقة تكمن في هذا الوضع . فالتدهور الاقتصادي لم يحدث صدفة ، بل يعكس عملية أعم . كانت المسألة الأساسية أن الأسلوب الإداري الرئيسي المتبع في إدارة الاقتصاد ، لم يعد يتطابق مع احتياجات البلاد . كان هناك صراع بين الأشكال القديمة والاحتياجات الفعلية الجارية ، لذا كانت هناك حاجة إلى

البيريسترويكا للتغلب على سوء التطابق هذا : تحول عميق للمجتمع ، ليس تحسناً تطويرياً ، بل تحول ثوري كيفي ، له طبيعة غاية في التعقيد تشمل كل نواحي المجتمع .

تقوية الرعاية الاجتماعية

ويتم تطبيق الناحية الاقتصادية للبيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي ، بثلاثة طرق ، **أولها : اتجاه الاقتصاد ناحية الاحتياجات الاجتماعية :**

لقد أخذ مستوى معيشة الجماهير في التراجع خلف قدرات البلاد الصناعية . فقد كانت الأولوية تعطي في الماضي للصناعة الثقيلة ، وكانت الاحتياجات الاجتماعية تأخذ ما يتبقى بعد ذلك . لسوف تزداد الآن المصادر المخصصة للاحتياجات الاجتماعية ؛ وستحتل الأولوية ولن تحصل على الفضلات المتبقية كما كان الحال في الماضي . وهذه هي النقطة الأساسية . ونستطيع أن نضرب أمثلة بذاتها من الإسكان والصحة والتعليم والمواد التموينية .

الإسكان :

١٧٪ من العائلات ليس لديها شقة مستقلة ، وتشارك عائلات أخرى مسكنها . وظروف نسبة أخرى من العائلات غير مرضية . ومنذ الستينات كان ٢٣٪ من كل الاستثمار الرأسمالي موجهاً لبناء المساكن ، لكن لم يكن يضاف سنوياً حتى عام ١٩٨٥ سوى مليوني وحدة سنوية ، لمواجهة الزيادة السكانية الكبيرة ، وبهذا فإن النسبة الحقيقية للاستثمار الحقيقي في الإسكان كانت منخفضة في الواقع . وتم تغيير هذا الوضع الآن ، لكي يكون رقم الوحدات السكنية المضافة في عام ١٩٨٦ هو ٢,٣ مليون وحدة ، ثم ٢,٤ مليون وحدة عام ١٩٨٧ ، وليصل في بداية التسعينات إلى ثلاثة ملايين وحدة كل عام . وبحلول عام ألفين ، سيكون لدينا ٤٠ مليون وحدة جديدة ، بحيث سيكون لكل عائلة مسكنها الخاص بها . ويجب أن تذكر أن الإيجارات منخفضة للغاية ،

وتصل إلى ٢,٧٪ من الدخل ، بما في ذلك الإضاءة والتدفئة . وننوي الحفاظ عليها عند هذا المستوى .

المواد الغذائية :

ليس هنـاك من يمـوت من الجـوع ، والبعض مثلي يعـانـون من زيـادة الوزن . لكن الاستهلاك السنوي للمواد الغذائية بالنسبة للاحتياجـات ، ما زال كما يلي :

نـوع الغذاء	متوسط الاستهلاك	ما يعتبره خبراء التغذية الحد المناسب في بلادنا
اللحـوم	٦٢	٧٥ ـ ٨٥ كجم
اللبـن	٣٤٠	٤٢٠ ـ ٤٤٠
الفـاكهـة	٣٠	٦٠ ـ ٨٠ كجم

ومـا زال جزء من غـذائنـا مستـورداً ، وتشمـل خـطة السنـوات الخمس ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، استيراد ٤٠ مليون طن من الحبوب [ربع إنتاجنا من اللحوم اعتمـد على هذه الحبـوب المستـوردة] ، واستيـراد مليـون طن من اللحـوم . وتشتري هذه الكميات مقابـل البترول ، في الـوقت الذي انخفضت فيـه أسعار البترول بمقدار النصف خلال هذه الفترة . ومن غير المقبـول استمرار الـوضع بهذه الطريقة .

كانت زيادة القدرة الشرائية للسكان ، ترفع الطلب على البضائع ، وعلى وجـه الخصـوص اللحم واللبن والفـاكهـة . وهنـاك نقص مستمـر في المـواد الغذائية ، يزيد من حدته ، الأسعار المنخفضة التي تحـددها الدولة للأسعار ، وعادة ما تحدد أقل من التكلفة بكثير . وعلى سبيل المثال يتكلف الكيلوجرام من اللحوم ٤,٨ روبل ويباع بالقطاعي بسعر الكيلوجرام ١,٨ روبل . ويتكلف كيلو اللبن ٥٨ كوبيك ، بينما يباع بمبلغ ٢٨ كوبيك .

في عام ١٩٨٦ ، ارتفعت قيمة دعم المواد الغذائية إلى ٥٧ بليون روبل

ميزانية دولة تبلغ ٤٣٠ بليون روبل . وأصبح الخروج من هذه « الورطة » مشكلة رئيسية . ونقترح الإجراءات التالية لحل هذه المشكلة في ظل البيريسترويكا :

١ ـ زيادة الإنتاج الزراعي بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ بنسبة ١٤,٤٪ واتخذت إجراءات رئيسية لزيادة الزراعة المكثّفة . ويتم استبدال الإجراءات الإدارية : الأوامر وطلبات التوريد ، بتنشيط اقتصادي ، وذلك برفع أسعار المنتجات ، وأسواق أكثر تحرراً . ولقد ازداد الإنتاج الزراعي في عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ بالفعل : الحبوب من ١٨٠ مليون طن إلى ٢١٠ مليون طن ، واللحوم من ١٥,٢ مليون طن إلى ١٨,٧ مليون طن ، والألبان ومنتجاتها من ٩٤,٦ مليون طن إلى ١٠٥ مليون طن . وسمح هذا بتخفيض الواردات ، ولكن المشكلة لم تحل ، لأن كل العائلات لم تنعكس عليها التحسينات .

٢ ـ إصلاح هيكل أسعار التجزئة بحلول عام ١٩٩٠ . وسيكون من الحتمي رفع أسعار التجزئة للحوم واللبن ، وتقديم تعويضات للمستهلكين حتى لا تنخفض مستويات المعيشة . ويسود قلق شعبي حاد حول هذه النقطة . ولذا لا بد من إجراء مناقشات علنية حول ارتفاع الأسعار ، قبل أربعة أشهر من التغييرات المخطط إجراؤها .

الصحة العامة :

كان من الممكن عقد مقارنات في مجال الصحة العامة في الخمسينات وأوائل الستينات مع دول أخرى ، في مصلحة الاتحاد السوفييتي . كانت نسبة الوفيات ٦ ـ ٧ لكل ألف ، وهي أفضل نسبة في العالم ، وكان متوسط طول العمر ٧٠ عاماً ، كما في اليابان ، وكانت نسبة وفيات الأطفال تضع الاتحاد السوفييتي في مصاف أفضل ١٥ دولة في العالم . لكن حدث منذ ذلك الوقت تدهوراً خطيراً ، يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية :

١ ـ زيادة مبيعات الكحوليات . وعلى سبيل المثال ارتفعت مبيعات الفودكا بنسبة ١٠٠٪ ، والنبيذ بنسبة ٤٠٪ ، وذلك خلال عشرين عاماً . وكان هذا السبب

هو المسؤول أساساً عن ارتفاع معدل الوفيات بين الذكور .

٢ ـ خصصت النسبة المخصصة للرعاية الصحية من الدخل القومي ، إلى ما بين مرتين إلى ثلاث مرات أقل من البلاد المتقدمة الأخرى .

٣ ـ لم يستفد الاتحاد السوفييتي من التقدم التقني الذي حدث في مجال الأدوية كما حدث في البلاد الأخرى : وانخفضت أجور الأطباء والممرضات نسبياً ، وهناك كثير من وظائف الممرضات خالية .

ونتيجة لهذه الأسباب ، ما أن حل عام ١٩٨٥ ، حتى ارتفعت نسبة الوفيات إلى ١٠,٥ في الألف ، وانخفضت معدلات طول العمر سنتين إلى ٦٨ عاماً [هذا في الوقت الذي ازدادت فيه من ٣ إلى ٤ سنوات في الدول الأخرى] . وكخطوة لتصحيح الأمور ، ازدادت ميزانية الرعاية الصحية والاستثمار الرأسمالي في الصحة لعامي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ بنسبة ٥٠٪ . وأدت الحملة ضد شرب الكحول إلى تخفيض استهلاكه إلى النصف . وكانت النتيجة المباشرة أن انخفضت نسبة وفيات الذكور من التسمم الكحولي ٢٢٪ إلى ٩,٦ في الألف ، وارتفع معدل توقع طولي العمر إلى ٧٠ سنة مرة أخرى . وارتفعت مرتبات العاملين في الهيئات الطبية بنسبة ٣٠٪ .

وبطبيعة الحال تم هذا في سنة واحدة فقط . وهناك مجموعة جديدة من الإجراءات التي ستتخذ ، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعلق بأرباب المعاشات الذين يبلغ عددهم ٥٧ مليوناً . فالتشريع في هذا المجال يعود إلى عام ١٩٥٦ ، وهو يوفر معاشاً يساوي في المتوسط ٦٠٪ من آخر مرتب للسيدة التي تبلغ الخامسة والخمسين من عمرها ، والرجل الذي يبلغ الستين من عمره ؛ أو حتى أقل لمن يعملون في المناجم والصناعات الثقيلة . وتشكل المعاشات ٤٠٪ من الأجور فقط في المدن و ٣٠٪ في الريف . وهذا وضع لا بد من تحسينه . إن قانوناً جديداً سيصدر العام القادم يعطي مكاسب إضافية لأرباب المعاشات الذين يستمرون في العمل ، وتحتاج كل تلك الإجراءات إلى زيادة كبيرة في المصادر المخصصة ، بطبيعة الحال .

التعليم :

كـان التعليم في الخمسينات يحصـل على ١٠٪ من الدخـل القـومي . وعنـدما أطلق الاتحـاد السوفييتي أول سبـوتنيك(*) ، قـامت لجنـة من الـولايـات المتحدة بفحص أسباب التقدم السوفييتي في مجال الفضاء ، وقـررت أن السر يكمن في نظام التعليـم السوفييتي عند مستوى المـدرسة . في ذلـك الوقت لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تصرف إلا ٤٪ فقط من ناتجها القومي الكلي على التعليم مقارنة بنسبة الـ ١١٪ التي ينفقها الاتحاد السوفييتي .

لكن . . ما أن حل عام ١٩٨٥ حتى كان ما تنفقه الولايات المتحدة على التعليم قد ارتفع إلى نسبة ١١٪ من دخلها القومي ، بينما انخفض إنفاق الاتحاد السـوفييتي إلى ٧٪ ، وهي نسبة أقـل بكثيـر ممـا تـتطلبـه الحيـاة العصـريـة . فـالمدارس السـوفييتية سيئـة الإعداد ، والمـدرسون نـوعيتهم غيـر مـرضيـة ، ومستواهم أقل من المطلوب ، وأجورهم منخفضة . ولقد زيـدت مرتبـاتهم في العام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ بنسبة ٣٠٪ ، ولكن نتائج هذه الزيادة لن تظهر إلا بعد مرور بعض الوقت .

هـذه هي إذن السمة الأولى للبيـريستـرويكـا : تحـويـل المصـادر لـرفـع المستوى العام للمعيشـة . لكن يتطلب كـل ذلك نـاتجاً أعلى ، مؤسسـاً على إنتاجية أعلى .

التنمية المركّزة

والعنصر الرئيسي الثاني في البيريسترويكا هو التحول من النمو العريض إلى النمو المركز . فخلال فترة خطة السنوات الخمس الماضية ، ازدادت قوة العمل عشرة إلى ١١ مليون شخص ، وازداد متوسط استهلاك الوقود من ٢٥ إلى ٣٠٪ ، وازداد متوسط الاستثمار الرأسمالي من ٤٥ إلى ٥٠٪ . وبهذه الطريقة تمت زيادة الإنتاج .

لكن . . منـذ منتصف السبعينـات ، لم تحـدث زيـادات مثـل هـذه .

(*) أي قمره الصناعي الأول ، عام ١٩٥٧ . ـ المترجم ـ.

فازدادت قوة العمل بمعدل ثلاثة ملايين شخص كل خمس سنوات ، وخلال الخمس عشر عاماً الماضية قلت الزيادة في قوة العمل بعشرين مليون شخص عن الخمسة عشر عاماً التي سبقتها ، وذلك بسبب النتائج الديموجرافية للحرب (العالمية الثانية) ، وبسبب وجود شباب أقل وأرباب معاشات أكثر . ولمواجهة هذا الوضع ، لا بد وأن ترتفع إنتاجية العمل بنسبة ١٠٠٪ .

وأدت الظروف الجيولوجية إلى زيادة إنتاج البترول بنسبة من ٣ إلى ٥٪ في السنوات الخمس الأخيرة . وحدث نفس الشيء في إنتاج المواد الخام ؛ وازدادت المطالبة بحماية البيئة الطبيعية والحفاظ عليها . وفي مجال تكوين رأس المال ، انخفضت الزيادة إلى ٢٥٪ خلال فترة السنوات الخمس الأخيرة ، بينما كانت ضعف هذه النسبة من قبل . وكان كل ذلك يعني تباطؤاً في نمو الاقتصاد في الوقت الذي كنا نحتاج فيه إلى تسارعه . وكانت الإجابة الوحيدة هي زيادة الكفاءة من خلال تحول رئيسي إلى الإنتاج المركز . ولكن كيف يتم هذا ؟

إن الطريق إلى الأمام ينبغي أن يمر عبر التقدم التكنولوجي . لقد تمت إنجازات تكنولوجية في الاتحاد السوفييتي ، لكنها محتاجة إلى التطبيق . والحقيقة أنه ينفق الكثير على العلم في الاتحاد السوفييتي ، وتم الوصول إلى مستويات عالية ، لكن الاكتشافات لا تطبق . ولقد كان هناك القليل من تجديد المصانع الإنتاجية ، وكان هناك استثمار خاطىء ، وسياسات تضع نصب أعينها إنشاءات إضافية بدلاً من التجديد التقني ؛ وخصصت مصادر غير كافية للهندسة التي تخلفت على وجه الخصوص . وفي عام ١٩٨٥ ، أظهر مسح شامل أجري على المصانع الهندسية ، أن ٧١٪ منها قد عفا عليها الزمن . ولكن لا يتم إخراج إلا ٣,١٪ منها من الإنتاج كل عام . وهناك حاجة ملّحة إلى تغيير هذه السياسة . وسيتم تجديد ٩,٣٪ من المصانع عام ١٩٨٨ ، وسيرتفع هذا الرقم إلى ١٣٪ كل عام بحلول عام ١٩٩٠ . ويتضمن هذا إعادة تنظيم تقنية رئيسية .

لقد زيدت الاستثمارات الرأسمالية بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ بنسبة ٢٤٪ . ومن المخطط رفع هذه النسبة إلى ٨٠٪ بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ .

وسيأخذ هـذا في معظمـه شكل إعـادة تنظيم مصـانع قـائمة ، وليس إنشـاءات جديدة . وقد حدث ذلك بالفعل عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ ، لمدى أبعد من معدل حدوثه خـلال السنوات السبـع الماضيـة كلها . وهـذه العملية من التحـول في الصناعة مؤلمة ، ولكن سينتج عنها زيادة في إنتاجية العمل تصل من مرة ونصف مرة إلى مرتين أكثر من الزيادة السابقة ، بينما يقـل استخدام خـامات المعـادن بنسبة ١٥٪ .

الإصلاح الإداري

والعنصر الثالث من عناصر البيريسترويكا هو إصلاح الإدارة : أي التحرك بعيداً عن الأساليب الإدارية إلى الإجراءات الاقتصـادية . إن كـل شيء يعتمد على هذا الإصلاح . فالمشاريع يجب أن تغيِّر في إدارتها الاقتصاديـة من نظام الأوامر الإدارية إلى التنظيم بالوسائـل الاقتصاديـة . الأسعار ، سعـر الفائـدة ، تجـارة الجملة . ويعني هذا إصـلاح البنوك وإجـراء إصلاح مـالي ، كما يعني إصلاح الأسعار ، والإبتعاد عن التخصيص المركزي للمصادر إلى البيع والشراء في السوق . وتلك إصلاحات مستهدفة في عام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . هكذا ندخل عصراً جديداً في خطة السنوات الخمس التالية .

والسمة المميزة لهذا الإصلاح ، هي ديموقراطية صناعية تتحرك في اتجاه إدارة ذاتية للمشاريـع . فالـدور المتزايـد للعمال في المشـاريع سيشـركهم في تحديد خطة المشروع ، وتخصيص المصادر ، وانتخاب المديرين . إنه برنامج ثوري . ولسوف تكون هناك معارضة شـديدة لـه ، وعلى وجه الخصـوص من الإدارة التي تخشى المخاطر ولا تحب التغيير . ولسوف يتم التغلب على تلك المصاعب ، لأن المجتمع كله يـريد التغييـر . إن القوة الـدافعة هي الإنفتـاح السياسي والمقرطة . ولقد بدأت بالفعـل المراحـل الأولى والتجارب الأولى . ولقد أجيزت القوانين الأولى التي سوف يتم تطبيقها عام ١٩٨٨ . ولسوف تشمل المرحلة التالية تغيرات كبيرة ومرهقة ، ولكننا نعتقد أن اتجاه التغيير صحيح .

أسئلة وإجابات

س : كيف يتم توفير دخل إضافي يعوّض أسعار المواد الغذائية الأعلى ؟

ج : ستزيد الإنتاجية الأعلى من الدخول كنتيجة للحرية الأكثر للمنتج والمستهلك ، ولاستخدام التقنية الجديدة .

س : هل ستوجد صلة بين الأسعار المحلية ، والأسعار العالمية ؟

ج : أن أسعار المصادر الطبيعية والفحم والبترول ـ منخفضة أكثر من اللازم ، وأسعار المنتجات المصنّعة مرتفعة أكثر من اللازم ، خاصة عندما تؤخذ النوعية في الاعتبار . وسنجعل تلك الأسعار أكثر اقتراباً للأسعار العالمية . ولا بد وأن نتحرك يوماً ما في اتجاه قابلية الروبل للتحويل .

س : التحسينات التكنولوجية ستتطلب معدات محسنّة . فإلى أي مدى يستطيع الاتحاد السوفييتي الوفاء بذلك ، بدون تحوّل عن سباق التسلح ؟

ج : أننا نطوّر صناعتنا الخاصة لبناء الماكينات ، لكننا سنحتاج إلى الاستيراد من البلدان الرأسمالية وغيرها . فلدينا مصادر عظيمة ستساعدنا على الوفاء بذلك : مصادر طبيعية وبشرية .

س : ألى أي مدى سيتم تحديد الأسعار من قبل الدولة ؟ وإلى أي مدى سيتم تحديدها من قبل الشاري والبائع ؟

ج : سيتقلص دور الأسعار المحددة من قبل الدولة ، فيما عدا بالنسبة للضروريات . ولسوف توصل هذه الأسعار أقرب إلى سعر السوق . وسيتم تحديد أغلبية أسعار البضائع الاستهلاكية في السوق ، ومن خلال عقود تنافسية .

س : هل تعني البيريسترويكا تغيّراً في العلاقات مع أعضاء الكوميكون الآخرين ؟

ج : سينتهي احتكار وزارة التجارة الخارجية . ويمكن الآن لعشرين وزارة وسبعين مشروعاً أن تتاجر مباشرة مع الأسواق الخارجية . وهناك مشاريع أخرى في السوق الداخلي ستفتح للتنافس العالمي ، بمرور الوقت ؛

والقائمة الأولى بها ١٣٠٠ مشروعاً . والقروض والائتمان بالنقد الأجنبي متوفرة منذ الآن . وستكون دول الكوميون قاعدة مهمة لتجارتنا الخارجية ، ولكننا نتطلع إلى اقتصاد أكثر إنفتاحاً على وجه العموم . .

س : كيف سيتم التنسيق بين المشروعات ، حين يتم تحريرها للعمل في السوق ؟

ج : ستتعلم كيف نستخدم الأساليب الاقتصادية في الظروف الجديدة بمرور الأيام . ولسوف يكون على الوزارات أن توقف تدخلها اليومي ، وأن تحدد دورها في القيام بالبحوث والتشغيل . ولسوف يخفّض عدد موظفيها بنسبة بين ٣٠ إلى ٥٠٪ . ولقد تناولت بالتفصيل في كتابي النموذج الاقتصادي في الإدارة .

س : كيف سيتم التغلب على الفجوة بين المناطق الأكثر والأقل تطوراً في الاتحاد السوفييتي ؟

ج : ستشمل الأساليب الجديدة لوضع الميزانية ، ميزانية الجمهوريات ، وتحدد نسبة كل منها مركزياً . لكن الميزانيات المحلية يمكن أن تميز بين المشاريع عند مختلف المستويات في كل جمهورية . ولسوف تستخدم الميزانية المركزية للإسراع في تقدم الجمهوريات الأكثر تخلفاً ، وتحقيق مساواة بين الجمهوريات . وفي هذا الإطار ، سيكون هناك استقلالية محلية أكثر .

س : أذا أعطيت سلطات أكثر للمشروعات ، فماذا عن إعلان إفلاس المشاريع غير الكفء ، والاستغناء عن عمالها ؟

ج : يسمح القانون الآن بتصفية المشروعات غير القابلة للحياة ، وهي لن تصفى على الفور ، ولكن بعد أن تقدم لها المساعدات للتغلب على مشاكلها . ولسوف تقدم تلك المساعدات من صندوق خاص بالوزارة المعنية . وإذا ما فشل المشروع بعد ذلك ، يصّفى . وفي هذه الحالة سيتلقى العمال أجر عدة شهور ، ويعاد تشغيلهم حسب خبرتهم ، ولسوف تباع القيم الثابتة لتسديد الديون .

س : ممن تعلمت وضع خططك الإصلاحية ؟

ج : أننا نتعلم من تجارب أوروبا الشرقية والصين ، وأيضاً من الدول الرأسمالية . [وقد كنت مهتماً بمشاكل التحول في ما نشستر في وضع ترافورد بارك] . إن بعض العناصر من كل تجربة يمكن أن تكون مفيدة ، ونستفيد منها ، ولكن لكل بلد ظروفه الخاصة :

أ ـ فمن جمهورية ألمانيا الديموقراطية أخذنا تكامل مؤسسات العلم والتكنولوجيا مع المشاريع الصناعية . كذا أخذنا الجمع بين العمل الجماعي ، والعمل الفردي .

ب ـ ومن المجر أخذنا بعض عناصر الإصلاح الزراعي ، وسياسة تحديد الأسعار .

ج ـ وفي حالة يوغوسلافيا ، فإننا نميّز بين المراحل المختلفة لتطورها . وفترة الستينات هي أكثرها فائدة بالنسبة لنا . لكننا نرفض الحقوق الإضافية المعطاة للجمهوريات والتي أدت إلى تفتيت السوق « القومي » . ولقد تعلمنا ـ سلبياً ـ من الانتشار غير المربح للصناعة الثقيلة في كل جمهورية ، وكذا من مخاطر الديون الخارجية التي بلغت عشرين بليون دولار .

س : ما هي ثقتك في الحفاظ على التأييد الشعبي للإصلاحات ؟

ج : يخشى الناس التغيير في الأسعار ، وليس لدى كثيرين فكرة واضحة عما تعني البيريسترويكا بالنسبة لهم شخصياً . وعلينا أن نتحول إلى الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية قبل أن نتجه إلى إجراء تغيرات راديكالية للغاية . لكن التحول الحاسم في أساليب الإدارة قد بدأ بالفعل . وقد يكون ذلك التحول أبطأ مما نأمل ، لكنه لن يتوقف . أما بالنسبة للتفاصيل فإننا لا بد سنرتكب بعض الأخطاء . لكننا سنتعلم منها ، ثم نتحرك إلى الأمام بخطى أسرع وأسرع .

- ٧ -

كريس هارمان
آندي زبروفسكي

الجلاسنوست
قبل العاصفة

يواجه الاتحاد السوفييتي أكبر أزمة منذ ستين عاماً ، أي منذ أن وطّد ستالين حكمه ، وبدأ في طريق اللحاق بالدول الرأسمالية المتقدمة ، من خلال تصنيع سريع الخطى . وفي فبراير ١٩٨٨ ، ظهرت إلى حد درامي ، مدى الأزمة السياسية والاجتماعية ، التي تواجه ميخائيل جورباتشوف ، وذلك في الاضطرابات التي حدثت في أرمينيا ، وفي منطقة ناجورني كاراباخ بجمهورية أذربيجان .

إن ما بدا منذ ثلاث سنوات كحملة قام بها قسم من القيادة السوفييتية « لإعادة هيكلة » الصناعة السوفييتية ، تحولت فجأة إلى انفجار هائل للعنف في مدينة عدد سكانها مليون نسمة . ويبدو أن النظام استعاد السيطرة على الوضع في أرمينيا . ولكن . . الاضطرابات التي ثارت هناك لن تكون الاندفاع الأخير في الحياة السياسية لمجموع السكان .

أصول الأزمة :

حكم ليونيد بريجينيف روسيا من عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٨٢ . ويطلق على ذلك السنوات « رسمياً » الآن اسم : « فترة الركود » في الاتحاد السوفييتي . لقد تم نسيان تتابع الإصلاحات الاقتصادية التي حاولتها القيادة في

(*) دراسة نشرها المؤلفان بمجلة « أنترناشيونال سوشياليست » الفصلية التي يصدرها « حزب الاشتراكي » البريطاني ـ وهو أحد التيارات التروتسكية العديدة في بريطانيا ـ العدد رقم ٣٩ ـ صيف ١٩٨٨ .

أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، حين تم التنديد بنكيتا خروشوف بسبب « خططه النزقة » . وانتهت السلسلة الجديدة من الإصلاحات التي حاولها اليكسي كوسيجين أول رئيس وزراء في ظل ليونيد بريجينيف، إلى لا شيء.

كانت البيروقراطية الحاكمة نفسها ، في ظل ستالين ، هدفاً لتطهيرات دموية متكررة . وإذا كان نيكيتا خروشوف قد أنهى سفك دماء البيروقراطية ، إلا أنه استمر في هز البناء الحاكم من فترة إلى أخرى . وكان السخط على تلك الهزات ، عامل هام ساهم في سقوطه .

وعلى النقيض من ذلك ، بنيت وضعية بريجينيف على أساس إرضاء جميع من ساعدوه على إخراج خروشوف من الحكم . وكان معنى ذلك ، ترك البيروقراطيين في مناصبهم ، بغض النظر عن مدى إجادتهم لإداء أعمالهم . وهكذا كانت فترة بريجينيف هي قصور ذاتي . وكان الموت وحده هو الذي يخرج معظم البيروقراطيين من مناصبهم .

عندما مات ستالين عام ١٩٥٣ ، كان متوسط عمر أعضاء المكتب السياسي خمسة وخمسين عاماً ، ومتوسط عمر سكرتيري اللجنة المركزية اثنين وخمسين عاماً . وعندما مات ليونيد بريجينيف عام ١٩٨٢ ، كان متوسط عمر أعضاء المكتب السياسي سبعين عاماً ، وسكرتيري اللجنة المركزية سبعة وستين عاماً .

تقول القيادة الروسية الآن عن تلك السنوات : « استمر زعماء كثيرون ، في المركز والأقاليم ، في العمل بأساليب عفا عليها الزمن ، وثبت أنهم غير مستعدين للعمل في ظل الظروف الجديدة . ولقد تدهور الانضباط والنظام إلى مستويات لا يمكن تحملها . كان هناك إنهيار في الدقة وفي المسؤولية ، واتسع نطاق الممارسة الاثيمة ، بإجراء تعديلات تخفيضية على الخطط »[١] .

في عصر ستالين وخروشوف ، كان يمكن أن يكون لدى البيروقراطيين في كل المستويات ، حس معين بالفخر بإنجازاتهم . ربما كانوا يعيشون في رعب من ستالين ، وربما كانوا يمتعضون من بتر خروشوف وتغييره للسياسات ،

ولكنهم كانوا على الأقل يرون الاقتصاد ينمو ، وتنمو معه أوضاعهم و « اعتبارهم » . كانوا يؤمنون « بتقدم الشيوعية بلا هوادة » ولم يكن هذا بمعنى تحرير الطبقة العاملة الذي بشّر به ماركس ولينين ، ولكن بمعنى « نمو قوة رأسمالية الدولة الروسية » .

وفي ظل بريجينيف أخلى الفخر مكانه للتبرير الساخر ، وبسهولة تحوّل التبرير الساخر إلى فساد صريح . وتقول القيادة الجديدة الآن : « ازدهرت وترعرعت البيروقراطية ، وانعدام السيطرة ، والفساد ، والرشوة ، وتحلل البورجوازية الصغيرة »[٢] .

ويقال الآن ، أنه عند قمة النظام ، فإن أسرة بريجينيف نفسه كانت متورطة في ذلك كله . إذ يشك في أن ابنته متورطة في فضيحة تتعلق بماس مسروق ، كما أن هناك شكوكاً في أن صهره ـ الذي كان نائباً للكي جي . بي (المخابرات الروسية KG—B ـ المترجم) ، متورط في التغطية على ما ارتكبته ابنته[٣] .

ونزولاً على سلم السلطة قليلاً : يبدو أن القيادات القومية في عدد الجمهوريات السوفييتية ، أقامت قاعدتها عن طريق السماح بازدهار الممارسات الفاسدة , وبعد موت بريجينيف وجهت هذه التهم إلى قيادات كازاخستان وأوزبكستان وجورجيا وأرمينيا . وترافق الاغتراب الجماهيري عند القاعدة ، بشكل واضح ، مع التبرير الساخر عند البيروقراطية . وارتفعت حالات إدمان الخمور (السكر) إلى قمم لم تسجل من قبل ، ولم تتحسن نوعية إنتاج المصانع ، وظلت الانتاجية في مجال الصناعة عند مستوى ٥٥٪ من مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية[٤] ، وارتفعت بقدر ضئيل للغاية عن سرعة ارتفاع الأجور[٥] .

والحقيقة أن النقد الحالي لبريجينيف كثير إلى درجة أننا لو أخذناه حرفياً ، فإنه من الصعب أن نرى كيف أمكن للنظام أن يستمر ١٨ عاماً . وهكذا تدعي مجلة « الايكونوميست » البريطانية مثلاً « أن روسيا كانت اقتصادياً لا تنمو على

مدى العشرين عاماً»[٦] . والحقيقة رغم أن معدل النمو في عصر بريجينيف كان أقل بقدر كبير مما كان عليه أيام ستالين ، إلا أنه كان ما يزال أسرع قليلاً من معدل النمو في معظم الدول الغربية ؛ فكان أبطأ من معدل النمو في اليابان ، ولكن أسرع من معدل النمو في بريطانيا التي لم تظهر نمواً صافياً في الانتاج الصناعي على مدى خمسة عشر عاماً . ونقترح تقديرات « وكالة المخابرات الأمريكية » أن متوسط معدل النمو في السنوات الخمس الأخيرة من حكم خروشوف كان ٥٪ ، و ٥,٢٪ في السنوات الخمس الأولى من حكم بريجينيف[٧] . وبالتأكيد فإن هناك قطاعات معينة في الاقتصاد لم تشهد أي نمو حقيقي . فقد كان متوسط محصول الحبوب في سنوات خروشوف الأولى ١٢٤,٤ مليون طن ، وصل إلى ١٧٦,٧ مليون طن في السنوات العشر الأولى من عهد بريجينيف[٨] . وفي عام ١٩٦٥ ، كانت ٢٤٪ فقط من العائلات السوفييتية تمتلك جهاز تليفزيون ، و ٥٩٪ فقط تمتلك أجهزة راديو ، و ١١٪ ثلاجة كهربائية ، و ٢١٪ غسّالة كهربائية . وبحلول عام ١٩٨٤ ، ارتفعت هذه النسب إلى ٨٥٪ (أجهزة تليفزيون) و ٩٦٪ (أجهزة راديو) ، ٩١٪ (ثلاجات كهربائية) ، و ٧٠٪ (غسالات كهربائية)[٩] .

كان ما يبدو من تحسن في الظروف الاقتصادية ، رغم « الإنحراف » ناحية « المحافظة البيروقراطية » ، هو بالضبط سبب تجاهل المشاكل التي قادت خروشوف إلى « خططه النزقة » . وقد انخفضت كمية الناتج الصناعي الجديد لكل روبل مستثمر بنسبة الثلث فيما بين أوائل الخمسينات وأواخر الستينات[١٠] . لكن كان ما يزال يمكن تعويض ذلك برفع نسبة الدخل القومي الموجه إلى التراكم ، وعن طريق ذلك ارتفعت نسبة السلع الانتاجية بالنسبة للناتج الكلي ، من ٧٠٪ في السنوات بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٥ إلى ٧٥٪ في أوائل السبعينات . وسهّل الوفاق على النظام تجاهل الفجوة التي كانت ما زالت موجودة بين الاقتصاد السوفييتي وبين اقتصاد منافسه العسكري الرئيسي : الولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن . . . بدأت المشاكل الكامنة ، تعيد تأكيد نفسها بوضوح ، في

أواخر السبعينات . إذ فجأة أخذ معدل النمو الاقتصادي يتدهور ، فحددت خطة السنوات الخمس ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، أقل أهداف نمو منذ العشرينات ؛ ورغم هذا لم تستوف الخطة . وانخفض معدل النمو السنوي إلى ٢,٧٪ ، وأصيبت صناعات بذاتها إصابات شديدة ، فإنتاج الكهرباء والبترول كان ينمو في الثمانينات بمعدل ثلثي معدله فقط الذي كان ينمو به في السنوات الخمس السابقة . وهبط بالفعل إنتاج الفحم والصلب وآلات تشكيل المعادن ، وإن كان بقدر صغير[١٣] . والأسوأ من ذلك أن المحصول الزراعي الجيد نسبياً في عام ١٩٧٨ ، تبعته محاصيل سيئة في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، ثم محصول عام ١٩٨١ الكارثة . وتدعي القيادة السوفييتية الآن :

« إن الاتجاهات غير الملائمة التي طفت على سطح التنمية الاقتصادية في السبعينات ، ازدادت حدتها في أوائل الثمانينات ، بدلاً من أن تتراخى . واستمر الإبطاء في معدلات النمو في السنتين الأوليتين للثمانينات. وتدهورت مؤشرات كفاءة الإدارة الاقتصادية . وفي عام ١٩٨٢ ، كان معدل الزيادة في الصناعة أقل من متوسط فترة السنوات الخمس السابقة بنسبة ٣٣,٤٪ »[١٤]
ويكتب آبيل أجانبيجيان المستشار الاقتصادي لميخائيل جورباتشوف :

« لم يكن هناك في الفترة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ ، نمو اقتصادي من الناحية العملية . إذ حدث ركود اقتصادي وأزمة في الفترة من ١٩٧٩ و١٩٨٢ لم يسبق لهما مثيل ، وذلك عندما انخفض الانتاج من الناحية الفعلية بنسبة ٤٠٪ ، لكل السلع الصناعية » كان رد فعل جيل بريجينيف من البيروقراطيين المسنين هو عدم مواجهة جميع المشاكل التي فرضها الركود الاقتصادي . فقد حاولوا الاستمرار بالأساليب القديمة وباستخدام نفوذهم السياسي ، لحماية نفوذهم الشخصي .

حدثان نبها بعض شخصيات القيادة إلى مخاطر عدم عمل شيء :

الأول : هو بدء الرئيس الأمريكي كارتر - ومن بعده ريجان بشكل أكثر - لفترة جديدة من الحرب الباردة ؛

والثاني : هو الهبة الفجائية لتمرد العمال التلقائي الذي أفرز نقابة « تضامن » في بولندا . هكذا إتضح أن عدم فعل شيء قد يدمر النظام من أسفل .

تولى يوري أندروبوف الزعامة بعد موت ليونيد بريجينيف . ولما كان رئيساً للكي جي بي (لإدارة المخابرات) فقد كان من المتوقع أن يكون محافظاً في إدارته لدفة الأمور . على أنه في دولة شمولية ، تكون الشرطة السرية ، في أحيان كثيرة ، هي أكثر الدوائر دراية بالمزاج الحقيقي لجماهير الشعب . فالمخابرات لها شبكة من المخبرين الذين يقدمون تقاريراً عما يقوله الناس حقيقة في أحاديثهم الخاصة . بينما يقدم أعضاء حزب النظام ما يحب أن يسمعه الأعلى في التسلسل القيادي . لذا كان يوري أندروبوف واعياً بالنظرة التبريرية الساخرة ، وبالفساد ، وبعمق اغتراب الشعب السوفييتي . ولقد كان أيضاً سفيراً لروسيا في المجر عام ١٩٥٦(*) ، فتعلم كيف أن مثل تلك المكوّنات قد يلتهب بسرعة ليتحول إلى تمرد شعبي ، وهو درس عمّقت منه أحداث بولندا عام ١٩٨٠ . ولقد بدأ السير على درب الإصلاح لتقليل مثل هذه المخاطر التي يتعرض لها الحكم البيروقراطي .

لم يعش يوري أندروبوف أكثر من ١٤ شهراً بعد توليه الزعامة . وكانت القوى البريجينيفية المحافظة ما زالت قوية بشكل ضمن أن واحداً منها هو تشيرينينكو ، تولى السلطة بعد أندروبوف . ومع ذلك كان أندروبوف قد تمكن من إحداث بعض التغّير في ميزان القوى . فعندما مات تشيرينينكو نفسه بعد ١٣ شهراً في الحكم ، عين ميخائيل جورباتشوف سكرتيراً عاماً .

(*) في وقت متزامن مع العدوان الثلاثي في مصر في أكتوبر عام ١٩٥٦ ، قامت أحداث بولندا ، وقيل وقتها أنها حدثت بتدخل من قوى أجنبية للإحاطة بالنظام الاشتراكي وأعدم رئيس الوزراء المجرى ايمري ناجي . وقد اتخذ المكتب السياسي لحزب العمال المجرى قراراً عام ١٩٨٩ بأن هذه الأحداث كانت هبة شعبية استغلتها العناصر اليمينية . - المترجم -

في الفترة التي تفصل بين ليونيد بريجينيف وميخائيل جورباتشوف ، استمر الركود الاقتصادي : فكان إنتاج مجموعة كاملة من المنتجات ، من الصلب إلى الأسمدة ـ أقل مما كان عليه منذ عام . ولم يكن من الممكن أن تتجنب الزعامة الجديدة ، البحث المحموم عن حل لما تصفه الآن « بالطبيعة الدرامية للوضع الذي وجدت فيه البلاد نفسها في أبريل عام ١٩٨٥ ؛ وهو وضع نصفه اليوم ، على حق ، بأنه « وضع ما قبل الأزمة »[١٦] .

ديناميكية النظام

لكي نفهم لماذا تفجرت الأزمة الاقتصادية هكذا فجأة ، ومعها الحاجة إلى إعادة الهيكلة المشدّدة ، فمن الضروري أن نفهم الديناميكية الحقيقية للاقتصاد الروسي في ظل ستالين وخروشوف وبريجينيف وجورباتشوف .

هناك خطان شائعان في أوساط اليسار فيما يخص الاتحاد السوفييتي :

الأول : عن تأثير الستالينية دولياً . وترى هذه النظرة الاتحاد السوفييتي والدول المماثلة ، كمجتمعات مختلفة في أساسها عن الرأسمالية الغربية ؛ من حيث أنها اشتراكية في جوهرها ، ولذا فهي متفوقة على الغرب ، وهكذا ينظر إلى زعماء الاتحاد السوفييتي على أساس أنهم رفاق لنا ، بهذه الطريقة أو تلك ، حتى لو كانوا رفاقاً ضالين ! وتعتقد هذه النظرة أيضاً أن للاقتصاد السوفييتي مناعة ضد عناصر الأزمة التي هي بمثابة « وباء » في الغرب ، وذلك لأنه اقتصاد « مخطط » . وكما عبّر ارنست مندل عن ذلك بتعبير نمطي :

« يحافظ الاتحاد السوفييتي على إيقاع مستقر تقريباً في نموه الاقتصادي ، خطة بعد خطة ، وعقد بعد عقد ، بدون أن يطغى الماضي على إمكانات المستقبل . . . فلقد تم القضاء على كل قوانين تطور الاقتصاد الرأسمالي التي تسبب البطء في سرعة النمو الاقتصادي »[١٧] .

لم تكن مثل هذه النظرة قادرة تماماً على التنبؤ بنوعية الأزمة التي تعانيها روسيا اليوم ، ولا أن تقدم تفسيراً لها .

الثاني : هو رد فعل خاطىء للخطأ الأول الشائع . فتلك النظرة الثانية ترى أن النظام الروسي أدنى منزلة من الرأسمالية الغربية ، وينظر إلى الاتحاد السوفييتي بصفته مجتمع في أزمة دائمة ، مجتمع يهدر فيه الإنتاج ـ ضمناً ـ أكثر مما يهدر في الغرب . ويمكن لهذه النظرة أن تنحرف بسهولة إلى القول بأنه يجب على الاشتراكيين أن يؤيدوا الطبقات الحاكمة الغربية ضد روسيا ، وإن كان يجب أن يتم ذلك ، « بطريقة إنتقادية » . وتتواءم هذه النظرة ، بشكل كبير ، مع الوسواس القهري الذي ينظر إلى « السوق » بصفته حلاً لجميع المشاكل .

ولكن من الخطأ القول ضمناً بأن الاتحاد السوفييتي أدنى منزلة . ففي عام ١٩٢٨ ، عندما أكّد ستالين سلطته ، كان الاتحاد السوفييتي متأخراً كثيراً في تطوره الاقتصادي عن بلاد مثل بريطانيا وألمانيا ، ودعنا من الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كان الاتحاد السوفييتي ما يزال بلداً زراعياً متخلفاً على الأغلب ، به جيوب للتصنيع الواسع في مدن قليلة . وفيما بين ١٩٢٩ ، ونهاية الحرب العالمية الثانية ، أصبح ثاني أقوى دولة في العالم ، عسكرياً واقتصادياً . وحوالي عام ١٩٧٠ على وجه التقريب ، لحق بالأمريكتين ، وتساوى في الأسلحة النووية . فإذا كانت النظرة الخاطئة الأولى لا يمكنها تفسير الأزمة في روسيا ، فإن النظرة الثانية لا يمكنها بدورها أن تفسر طول الوقت الذي استغرقته عملية التطور في روسيا ، ولم تحول الاتحاد السوفييتي ، خلال ذلك ، من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متقدمة .

ويرى خط التحليل الذي تسند إليه ـ هذه المجلة ـ دائماً ، أن عناصر الأزمة في الاقتصاد الروسي هي بالضبط نتاج الديناميكية التي أظهرها الاقتصاد في ظل ستالين ، وحتى في ظل خروشوف . فلقد كان رد فعل البيروقراطية الروسية للتهديد الصادر عن الإمبريالية الغربية في عامي ١٩٢٧ و١٩٢٨ ، بأن

سارت في درب قاد إلى محاولة تضيع البلاد من خلال أبشع استغلال لجماهير العمال والفلاحين . وبطردها الفلاحين من الأرض إلى المزارع الجماعية ، حصلت البيروقراطية على كل من العمالة الفائضة ، وعلى سيطرة الدولة على تموين الأغذية الضئيل - إلى حد ما ، التي كانت البلاد في حاجة إليه لبناء صناعة حضرية . وبتخفيض مستويات معيشة العمال بين ٣٠ إلى ٤٠٪ حصلت البيروقراطية على معدل استغلال في تلك الصناعة الجديدة ، يكفي لاستمرار التوسع الصناعي .

تضمّن ذلك التصنيع الإجباري بالضرورة ، تبديداً هائلاً للمصادر والعمالة ، كانا متوفرين للغاية . وكان منطق البيروقراطية في ذلك ، أن تلك المصادر لم تكن - لولا ذلك - ستستخدم لبناء الصناعة ، وإنها - لذلك - كانت ستعتبر مبددة تماماً . كان الإندفاع نحو تكوين التراكم يطغى على أي اعتبار آخر . وكان ينظر إلى أي سيطرة لصيقة بتكاليف الإنتاج ، على أنها اعتبار ثانوي ، طالما كان من الممكن إجراء تخفيض قاسٍ لمستوى معيشة العمال والفلاحين والحصول على فائض إنتاج ضخم . وفي الحقيقة فإن أي محاولة لتوفير فحص أمين لتكاليف الإنتاج ، في الظروف التي بدأ في ظلها الإندفاع نحو التصنيع ، قد استبعدت لعوامل سياسية واجتماعية .

وكما تقول رواية حديثة ، مهمة للغاية ، عن تدعيم ستالين لسلطته عام ١٩٢٨ :

« في وضع أزمة اجتماعية - اقتصادية بالغة القسوة ، كانت قد جاءت بالفعل بحرمان لا يصدق لفئات من الجماهير ، أظهر برنامج ستالين حتمية أن يغض النظر تماماً عن العامل الإنساني والاحتياجات البشرية . ولم يتردد ذلك البرنامج في قبول أي خسارة أخلاقية أو مادية أو إنسانية ، مهما كان مداها .

« وإذا أخذنا في اعتبارنا الوضع الحقيقي في المجتمع السوفييتي ، فقد كان من المستحيل تبرير - دعك من الدفاع - عن قرارات ستالين السياسية . فقد كان من المستحيل مناقشة الحفاظ على معدلات تصنيع عالية ، إذا تم الاعتراف

صراحة بالوضعية الحقيقية للمجتمع . آنذاك كان سيصبح من الضروري الحديث عن شيء كان الستالينيون يفضلون المرور عليه في صمت : ألا وهو تكلفة الطريق الستاليني . فمناقشة مثل تلك كانت ستمس مدانة لآخر مدى . لذا لم يكتم ستالين ومؤيدوه حقائق هامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فحسب ؛ بل أقاموا صورة تحكمية للمجتمع بأسره . وأصبحت الفجوة بين الخطط الاقتصادية والمتطلبات المادية المسبقة لتلك الخطط ، هي واحدة من أهم السمات المميزة للسياسة الستالينية »[١٨] .

لم تكن هناك مصادر كافية تضمن المعدل المقترح للنمو الصناعي . لذا قررت هيئات التخطيط أن توازن الخطة بواسطة مصادر لم يكن الاقتصاد يملكها بعد تحت يده . كانت متضمنات تخطيط مثل هذا واضحة ، إذ اعتمد تحقيق الخطة على هجمة غاية في الشراسة على ظروف العمل والمعيشة لعمال الصناعة وسكان الريف . كانت تلك خطة للفقر والمجاعة المنظمين[١٩] .

كانت النتيجة بالضرورة : دائرة جهنمية من التبديد وعدم الكفاءة . وكما ذكر أنطوني كليف في طبعة عام ١٩٦٣ من كتابه « رأسمالية الدولة في روسيا »[٢٠] :

« إن تعريفنا للاقتصاد المخطط ، إنه اقتصاد تكون فيه جميع عناصره مضبوطة ومنظمة في نسق واحد ، حيث تكون التناقضات عند حدها الأدنى ، وفوق كل شيء ، حيث يكون التفكير المسبق سائداً في صنع القرارات الاقتصادية ، والاقتصاد الروسي يمكن أن يكون بهذا أي شيء سوى أن يكون مخططاً . فبدلاً من خطة حقيقية ، تطور أساليب حازمة من القسر الحكومي لملء فجوات توجدها في الاقتصاد قرارات تلك الحكومة نفسها . لذا . . فبدلاً من الكلام عن اقتصاد سوفييتي مخطط ، يكون من الأصح بكثير الكلام عن اقتصاد يدار بشكل بيروقراطي » .

ووصف أنطوني كليف « الدائرة الجهنمية » التي تعمل ، بالطريقة التالية :

« يحـدد المخططون أهـدافاً أعلى ممـا يمكن إنجازهـا بسهولـة ، ولكي يحمي المـديـرون أنفسهم من تلك الضغـوط ، يكـدسـون لـديهم المصـادر والعمـالة ، ولكي يحمي العمـال أنفسهم من الضغوط ـ التي تـزيد فجـأة ـ من جانب المديرين ، فإنهم يعملون عادة بأقل من إنتاجيتهم الحقيقية . وهناك إذن إدراك بـأن ذلـك يتم خـلال الاقتصـاد كله ، ويقـود هـذا الإدراك ، بـدوره ، المخـططين إلى فرض أهـداف عاليـة قصداً ، ويقـود بيروقـراطية الحـزب إلى استخـدام كـل وسيلة تحت تصـرفهـا حتى يحقق المـديـرون والعمـال تلك الأهداف » .

ويستمر أنطوني كليف قائلاً :

« إن كل تلك المتطلبـات تجعل من الضـروري وجود تعـددية في نـظم الرقابة والسيطرة ، التي هي في حد ذاتها مبـددة ، ولعدم وجـود منهج نـظامي ووئام ، فهي تؤدي إلى تبديد أكثر ، ومن هنا تكون الحـاجة إلى رقـابة أكثـر ، وإلى أهرامات ورقية ، وإلى زيادة مفرطة في أجهزة الرقابة » .

كان أحد أهداف الإرهاب الفظيع في عهد ستالين ، بما يشمله من آلاف الإعدامات ، وملايين العملاء المسترقين ، هو إلقاء الرعب في قلب الجماهير ، في محاولة للوفـاء بتلك الأهداف غيـر القابلة للتحقيق . وألغي هـذا الإرهاب الصريح ، في عهد خروشوف وبريجينيف ، ليستبـدل بآليـات إدارية أخـرى ؛ ولكن لم يكن في وسع أي من آلية الإرهاب ولا آلية الإدارة ، إلغاء التبديـد . وفي الحقيقة ، فإن الرقابة المركزية البيروقراطية عمّقت من التبديد نفسه ، تلك الرقابة التي كان المقصود منها إيقـافه ، ذلـك أن الناس كـانت تكذب بـطريقة منظمة ، على من هم أعلى منهم ، لكي يحموا أنفسهم .

لـذا لم يكن لدى المخـططين فهم حقيقي لتكلفة إنتـاج بضائـع معينة ، فكانوا يحددون لها أسعاراً ليس لها علاقة بتكلفتها الحقيقية . وأدى هذا بدوره إلى استحالة أن يضع المخططون أهدافاً عقلانية للخـطة . ومع ذلـك لم يكن النظام « لا عقلاني » في كليته . فلقد نجح حين لم يكن من الممكن أن ينجح

أي أسلوب آخر في تنظيم الصناعة ، في ظروف روسيا التي كـانت سائـدة في تلك الأيام : في تمكين البيروقراطية من تحقيق زيادة هائلة في قدر الصناعة التي كانت تحت يدهـا . وقد عبـر أنطوني كليف عن هـذا عام ١٩٦٣ في كتـابه ، بقوله :

« يجب أن يتجنب المـرء خطأ الافتـراض القائـل بأن سـوء الإدارة الذي ينهش في الاقتصاد الوطني الروسي ، يستبعد حدوث إنجازات ضخمة للغاية ، بل ومذهلة . فالواقع أن هناك وحدة جدلية قوية بين سوء الإدارة البيروقراطية ، والإندفاع في الصناعة إلى مستويات عليا في روسيا . إن تخلف قوى الإنتاج ، والإندفاع العظيم في اتجاه التوسع السريع ، وفوق كل شيء تغلب التراكم على الاستهـلاك ، كلها أشيـاء لا يمكن أن تفسر إلا ارتفـاع شأن رأسمـالية الـدولة البيروقراطية . على أن رأسمالية الدولة آخذة في كونها عائقاً متزايداً في تـطوير أكثـر القـوى الإنتـاجيـة أهميـة : العمـال أنفسهـم ، هؤلاء الـذين لا يمكن أن يحررهم سوى مجتمع اشتراكي متسق » .

لم يكن الميل نحو تهديد أهداف فعالية للخطة ، نتاجاً لا عقلاني للعقلية البيروقراطية ، بل كان متطابقاً مع الاحتياجات الحقيقيـة ذاتها ، لأولئـك الذين يـديرون الاقتصـاد الروسي ، هؤلاء الـذين تبنـوا « إقـامـة الاشتـراكيـة في بلد واحد » ، الذين تخلوا عن منظور التغلب على العزلة الدولية للبلاد عن طـريق نشر الثورة(*) . كـان الذين حكمـوا روسيا يحتـاجون في الحقيقـة إلى اللحاق

(*) هذه هي الأفكار الأصلية لليون تروتسكي ، صاحب عدة نظريات وسياسات منسوبة إليه « التروتسكية » ، وكان هو الذي أسّس المجلس السوفييتي الشعبي الأول عام ١٩٠٥ ، عارض لينين زعيم الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ ، ثم أيّده . ثم كان بعد ذلـك المنافس الأوحد على قيادة الحزب الشيوعي لجوزيف ستـالين بعد وفـاة لينين . عارض ستـالين ممـا أدى إلى طـرده من الاتحـاد السـوفييتي عـام ١٩٢٩ ، فنـظم من الخـارج المعارضة ضد ستالين بين المنفيين ، وأسّس « الدولية الرابعة » عام ١٩٣٨ . لكنه قتل بعد ذلك عام ١٩٤٠ بإيعاز من ستالين .

عـارض تروتسكي ستـالين نظريـاً ، وظل ينـادي بالاشتـراكيـة العـالميـة معـارضـاً سيـاسـة =

بالقوى الأكثر تقدماً من الناحية العسكرية ، وكان ذلك يعني بناء صناعة ثقيلة بغض النظر عن الثمن الذي ينبغي أن يدفع . ولقد كانت معدلات التراكم الزائدة عن الحد التي تبنوا إنجازها ، هي إنعكاس داخلي لضغوط النظام الرأسمالي العالمي خارج البلاد . ولكن ما أن بدأت البيروقراطية الروسية السير في طريق هذا التراكم التنافسي ، حتى أمست جزءاً من النظام العالمي ، أمست عنصراً في ذلك النظام ، ساعد بدوره على فرض التراكم التنافس على آخرين . وساعد الإندفاع نحو التراكم التنافس على تشكيل البناء الداخلي الكامل للمجتمع الروسي ، مجبراً البيروقراطية على أن تفصل نفسها عن طبقات المجتمع الروسي الأخرى ، بنهر من الدماء ، وأن تؤسس سيكلوجيتها الذاتية على استغلال تلك الطبقات .

إن محاولة أحد عناصر النظام العالمي ، اللحاق بالعناصر الأخرى ، « والفوز في المنافسة » ، لهو جهد سيزيفي خارق . ذلك أن أي نجاح ، يحفّز المتنافسين الآخرين على القيام بمجهودات زائدة ، وبذلك تكون أية مكاسب مؤقتة فقط . وذلك هو السبب في أنه بعد ستين عاماً من بداية سير ستالين على درب رأسمالية الدولة ، ليصل إلى نفس المستوى العسكري للقوى التي كانت عظمى آنذاك ، يستمر « الإجهاد العسكري » على الاقتصاد الروسي . فالتنافس العسكري المباشر قائم بين القوتين العظميتين

= ستالين : « إقامة الاشتراكية في بلد واحد ، واستمر ينادي « بالثورة العالمية » مستخدماً جملة استخدمها كارل ماركس في « خطاب إلى عصبة الشيوعيين » عام ١٨٥٠ ، وقد أصبحت منذ ذلك الوقت ستاراً مميزاً للتروتسكية : « الثورة الدائمة » .

ويرى تروتسكي أن « الثورة الدائمة » هي الثورة المناسبة لظروف التخلف التي كانت عليها روسيا قبل الثورة . ففي غياب طبقة متوسطة متطورة ، يكون هناك مواجهة مباشرة بين الطبقات الدنيا والطبقة الحاكمة ، ويتحد العمال والفلاحون في كل واحد هو الشعب » .

وزيادة على ذلك تصبح هزيمة الرأسمالية ممكنة فقط بانتشار الثورة إلى الدول الأخرى ، وعلى وجه الخصوص إلى أوروبا ، حيث الظروف ناضجة للثورة .

ـ المترجم ـ

العسكريتين أي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا . واقتصاد روسيا ، نصف حجم الاقتصاد الأمريكي ، ومع ذلك فهو يحاول أن يتساوى عسكرياً مع الولايات المتحدة الأمريكية . وإذا قمنا بمقارنة مساهمة شركاء الولايات المتحدة في « الناتو » ، بمساهمة حلفاء روسيا في « حلف وارسو » لقلنا أن ثقل الحمل يقع أكثر على روسيا . ويقدر أحد المصادر أنه إذا افترضنا أن كل من الولايات المتحدة وروسيا تنفق حوالي ٥٠٪ على نفقات التسلح ، فإن بلدان « القانون » تضيف ١٧٪ إلى الولايات المتحدة ، أما بلدان « حلف وارسو » فلا تضيف إلى مصروفات الاتحاد السوفييتي أكثر من ٤٪ .

وبكلمات أخرى فإن روسيا في حاجة لأن تتصرف كما لو أن اقتصادها في حالة حرب دائمة إذا ما كانت ترغب في المحافظة على وضعها وتحسينه في النظام الرأسمالي العالمي التنافسي ، وهي تفعل ذلك بالفعل . ومن الناحية الأخرى وصل استهلاك سكان الولايات المتحدة إلى معدلات أعلى من استهلاك سكان روسيا ، وهي تقوم بمهام أعظم ، لأنها تقوم بدور رجل البوليس في أجزاء أكبر من العالم .

ومن المستحيل الحصول على تقدير دقيق لإنتاج الأسلحة الروسي لأن أحد الأسرار الدفينة . ولا يمكننا الاعتماد على تقديرات « وكالة المخابرات المركزية الأمريكية » لأسباب واضحة ، خاصة بعد اعترافها بأن أرقامها خاطئة بشكل كبير وقد رفضت مؤسسة سيبري SIPRI(*) أن تقوم هذا العام بتقدير إنتاج السلاح الروسي ، لأن الأرقام لا يعتمد عليها . وعلى العموم ، يقدر أن ذلك الإنتاج يصل إلى ١٤٪ من الإنتاج الصناعي الكلي .

وإذا نظرنا إلى أسلوب تصرف الاقتصاديات الغربية في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فسنرى تماثلاً كبيراً مع الاقتصاد الروسي منذ الخطة

(*) معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام ، وهو ينشر إحصائيات سنوية عن تسلح كل دولة وما تصرفه على التسليح . ـ المترجم ـ

الخمسية الأولى عام ١٩٢٩ . فهناك دراسة حديثة عن الرأسمالية الفرنسية فيما بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨[٢١] تقدم لنا الوصف التالي :

« أصبحت الحكومة الفرنسية ، هي المستورد والموزع الوحيد للمواد الخام المستخدمة في الصناعة . وبمرور الوقت ، أنشأت الحكومة اتحادات لتموين الصناعات بالمواد الخام التي تحتاجها . وقامت تلك الاتحادات ، التي كانت تحت الرقابة المشددة لوزارة التجارة ، باحتكار النقل ، وترتيب المدفوعات الخارجية ، والإستيلاء على مواد التموين ، وتحديد الأولويات الصناعية ، وتحديد الأسعار والأرباح . وفعلت الحكومة البريطانية نفس الشيء ، فتم فرض نفس هذه السياسة جزئياً ، وشعرت الحكومة البريطانية إنه لا بد من التصميم على أن يكون أصحاب الأعمال الفرنسيين تحت طائلة نفس النوعية من السيطرة البيروقراطية التي يخضع لها نظرائهم البريطانيين » .

ولقد تم التشديد على هذا النمط أثناء الحرب العالمية الثانية . ومن المهم التأكيد على أن تلك الإجراءات اتخذت عندما وصل التنافس الرأسمالي إلى أعلى قمة له ، وبتعبير لينين عندما « حلت الحرب محل التنافس السلمي حول الأسلحة »[٢٢] . ولذلك فمن الغريب أن يقرأ المرء لمنظرين من اليسار واليمين ، يؤكدون على أن الاقتصاد الذي يدار بالأوامر ، هو ما يميز أساساً المجتمعات الاشتراكية عن المجتمعات الرأسمالية .

إن المشكلة بالنسبة لاقتصاد يتم فيه توجيه المصادر إلى منافسة عسكرية ، هو أنه بمرور الوقت يخاطر ذلك الاقتصاد بالتردي والتراجع خلف منافسيه ، لأن الاستثمارات المخصصة لا تستخدم لتحديث القطاع غير العسكري . ويفسر عبء التسليح السبب في أن روسيا لم تفعل ما فعلته اليابان التي تبيع بضائعها أرخص من منافسيها . فليست الصناعة المدنية هي وحدها التي ستضعف بمرور الوقت ، ولكن القدرات العسكرية نفسها .

هكذا فإن التهديد لوضع روسيا العسكري يفسر بعض التعجيل خلف بيريسترويكا جورباتشوف .

البيريسترويكا :

ليس الضغط من أجل إعادة الهيكلة شيئاً خاصاً بروسيا وحدها ، فهو أمر يصيب الشركات الرأسمالية في الغرب بشكل متكرر . إذ توطّد هذه الشركات أنماطاً ناجحة للتراكم والمنافسة ، فتتجسّد في تنظيمها الداخلي . ولتلك الشركات هياكل معينة للاستثمار الرأسمالي ، يتصل بها سلم إداري يميزها . وتؤثر هذه الأنماط بدورها على الأساليب التي تتعامل بها الشركات مع التهديد بعدم الاستقرار من جانب قوة العمل ، وعما إذا كانت هذه الأساليب تعتمد على القمع الفج ، أو على الأشكال الأبوية المعادية للنقابات ، أو على التعاون مع بيروقراطيات نقابية . ويصبح لسلسلة العلاقات التي تتدعم بهذه الطرق ، تأثير على أسلوب عمل الشركة نفسها ، حتى عندما تتغير الظروف الخارجية التي أدت إلى نموذج معين للتراكم في أول الأمر .

وعندما تكبر الرأسمالية في العمر ، تصبح أكثر تركيزاً [أي تصبح الوحدات أكبر حجماً] وتمركزاً [أي تصبح الوحدات أقل عدداً] والتغيرات التكنولوجية هي جزء من هذه العملية . ونورد بعض الأمثلة :

بعد أن فازت شركة فورد في المنافسة ضد كل شركات السيارات الأخرى في العالم ، لإدخالها نظم « خط التجميع » ، بدأت تخسر المنافسة مع شركة جنرال موتورز في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات ، وكانت النتيجة حروباً مريرة داخل هيكل إدارتها[٢٣] . وجاء الدور على شركة جنرال موتورز في السبعينات لتكتشف أن حجمها في حد ذاته ، كان يخفي المدى الذي كانت تتراجع فيه أمام منافسيها . وتاريخ الصناعة البريطانية في الثلاثين عاماً الماضية ، هو تتابع لاكتشافات فجائية مثل هذه . ولقد كانت تلك هي التي أدت إلى اختفاء « شركة إنجليش اليكتريك » ، و « شركة أوستن - موريس » ، وشركات القديمة لبناء السفن على شاطىء نهر كلايد . . وهكذا .

وتوجد في الجامعات وفرة من البحوث المنشورة حول هذا الموضوع لكل من يرغب في البحث في مجال الإدارة . وهي بحوث في الحقيقة مماثلة

للبحوث المؤيدة للبيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي ، فكلها تؤكد على حاجة المؤسسات المستمرة لإعادة الهيكلة ، حتى يمكن استغلال قوة العمل بأكثر الأساليب كفاءة . ويتطلب ذلك إعادة تنظيم دورية لهياكل الإدارة ، ولسياسة التسيير ، وأيضاً للاستثمار ، لتحسين إنتاجية العمال .

أمست تلك المشاكل ملحة بعد عام ١٩٤٥ ، على وجه الخصوص . ذلك أن الشركات العملاقة التي كانت قد نمت في الحدود المحمية للإمبراطوريات الاقتصادية في فترة ما بين الحربين [الإمبراطورية البريطانية ، والإمبراطورية الفرنسية ، ومنطقة الدولار ، ومنطقة الرخاء المشترك اليابانية] واجهت مشكلة التلاؤم مع اقتصاد عالمي آخذ في التوسع . فكيف كان يمكنها تنظيم نفسها ؟ كان هناك مسألتان ضروريتان :

الأولى : كان على إدارات الشركات أن تطور استراتيجية للتنافس . لذا أصبح التخطيط المركزي لسنوات مقدماً ، شيئاً حيوياً، وهو شيء لم يكن معروفاً لشركات كثيرة من قبل .

الثانية : أنه كان على وحدات الشركات المتعددة الجنسيات أن تعمل بأكبر كفاءة ممكنة ، وبدون ذلك ، كان حجم الشركة يلعب دوره كعامل ينتج عنه عدم كفاءة أكبر ، حيث تعتمد الوحدات غير الكفء على الشركة الأم لكي تنقذها .

إن كل الشركات متعددة الجنسيات تفحص دورياً إمكانات أنواع مختلفة من إعادة الهيكلة ، ولأسباب أساسية هي نفس أسباب جورباتشوف . فالشركات المتعددة الجنسيات تحاول أن تجمع بين التخطيط المركزي وبين الكفاءة في فروعها العديدة . وتبدو الشكاوى من مديري الوحدات المختلفة للشركات ، وكأنها شيء يمكن أن يقوله آبيل أجانبيجيان أو تاتيانا زاسلافسكايا [أشهر عالمين أكاديميين مصلحيين مؤمنان بنظرية السوق في الاتحاد السوفييتي] . نقل عن مدير أمريكي الجنسية في تايلاند قوله عن خبراء شركته :

« يلعب هؤلاء « الأطفال المعجزة » بالأرقام ، وإن كانوا في الحقيقة لا يعرفون ماذا يفعلون بها . فكلما أعطيت لهم أرقاماً ، طالبوني بالمزيد . ونصرف أنا ومساعدي الأمريكيين ٦٠٪ من وقتنا في كتابة الأرقام والتقارير . وآمل أن يستعملها شخص ما كورق تواليت »[٢٤] .

وتختلف تكلفة الإنتاج في الشركات كثيراً ، في مثل تلك الظروف ، عن تلك التي كان يمكن أن تنجز . والنتيجة قد تكون ما أطلق عليه أحد الاقتصاديين : عدم الكفاءة ، وهو مستوى من عدم الكفاءة في الشركة يصل إلى ٣٠٪ و ٤٠٪ من تكلفة الإنتاج[٢٥] . وتتباعد تكلفة الإنتاج بشدة عن الأسعار التي يجب أن تسود في « سوق نموذجي » . وإذا استخدمنا التعريفات الماركسية ، لقلنا أن هناك إنتهاكات ضخمة قصيرة الأجل لقانون القيمة .

وهناك مشكلة أخرى شائعة بالنسبة للشركات الكبرى ، ألا وهي تقسيم وحدات الربح . ويقرر الوصف الذي صدر عام ١٩٧٩ عن كيفية إدارة شركة فولفو ، « إن على أقسام المنتجات أن تتفاوض مع مديري الإنتاج ، للوصول إلى خدمات تصنيع بسعر يسمح لهم ببيع سياراتهم وأوتوبيساتهم ولورياتهم بيعاً مربحاً لعملائهم » . ومعظم أولئك هم وحدات تسويق سيارات الفولفو ، أما الأخيرة فهي أيضاً وحدات ربح ، حيث أنها تتعارض مع أقسام المنتجات على أساس سعر الحجم والوحدة .

وتتحدث نفس الدراسة عن أساليب مختلفة لتقسيم شركة متعددة الجنسيات . فهناك أقسام : التصنيع ، والتمويل ، والمشتريات ، والتسويق ، وأقسام إقليمية ، وأقسام للمنتجات (قسم السيارات ، وقسم آلات توليد الكهرباء مثلاً) ، وفي أحيان كثيرة تنضم أنواع مختلفة من التقسيمات . وتضع كل شركة لنفسها هياكل تختلف عن الشركات الأخرى . فتنقل نفس الدراسة عن متحدث باسم شركة في بلد اسكندنافي آخر ، إنه يعارض التقسيم الوظيفي ، « لأن مشاكل أكثر من اللازم تصعد وتهبط السلم الوظيفي ، قبل

اتخاذ قرار . ويضع هذا عبئاً أكثر من اللازم على الإدارة العليا ، ويضع العراقيل أمام النمو الأبعد للشركة[٢٦] . أما الأشكال التنظيمية الجديدة التي تتبناها الشركة فنجاحها غير مضمون بأي حال من الأحوال ، ولذا يتم التخلي عنها في بعض الأحيان . ولذا فالقضية هي لِمَ تتبناها أصلاً ؟ والإجابة هي الضغط المستمر من أجل المنافسة . فكلما ازدادت مشاكل الربحية ، كلما وجّه الرأسمالي نظره إلى إعادة هيكلة الشركة ، وكلما ازدادت أهمية إعادة الهيكلة المؤثرة .

الاقتصاد والسياسة :

نادراً ما تكون إعادة الهيكلة مسألة سهلة للشركات الرأسمالية ، فقد تؤدي إلى صراعات مريرة بين المديرين الذين يضغطون من أجل إجرائها وبين أولئك الذين يرون أن مواقعهم ستتدهور نتيجة للتغيير . وسيجتهد كل جانب لاستخدام نفوذه الشخصي : الصداقات القديمة ، والوعود بالترقية ، والرشوة الصريحة ، لكي يكسب إلى صفه الشخصيات المؤثرة داخل الشركة . لذا يمكن أن تحاكي التغييرات داخل الإدارة العليا للمؤسسات والشركات الكبرى ، الإنقلابات العسكرية : فيجمع أحد الأطراف ، التأييد سراً ، ثم يدعو إلى عقد اجتماع مفاجىء لمجلس الإدارة للتخلص من الخصوم قبل أن يطيحوا به ، وفي حالات قصوى يمنعهم قسراً من دخول مكاتبهم التي عملوا بها لعقود[٢٧] . وعندما تتم إعادة الهيكلة عن طريق محاولة شركة الاستيلاء على شركة أخرى ، فقد يحدث أن تشمل المعركة من أجل السيطرة ، على عملية سرقة صريحة كما حدث في معركة استيلاء شركة جنيس للمشروبات الكحولية على شركة ديستلرز ، أو قد تحاول كل شركة الحصول على تأييد الدولة ، كما حدث عند بيع شركة ويستلاند(*) عام ١٩٨٦ .

(*) شركة « ويستلاند » البريطانية لصناعة الطائرات الهليكوبتر التي اشترتها شركة أمريكية ، وسبب ذلك أزمة في الحكومة البريطانية بزعامة السيدة مرجريت تاتشر ، وأدت إلى استقالة وزيرين هما مايكل هيسيلتاين وزير الدفاع آنذاك ، وليون برتيان وزير التجارة والصناعة . ـ المترجم ـ

وتصل متاعب إعادة الهيكلة إلى ذروتها ، عندما يكون هناك إندماج كامل بين السيطرة على الصناعة والسيطرة على الدولة ، أي في حالة رأسمالية الدولة . فإعادة الهيكلة تشتمل في هذه الحالة على فقدان عدد كبير من المديرين لوظائفهم . وكما ذكر ميخائيل جورباتشوف في كتابه : « البيريسترويكا »[٢٨] : « إننا ننوي إجراء تخفيضات كبيرة في جهاز الإدارة » .

وفي عام ١٩٨٧ تم تخفيض في الإدارة في قطاع صناعة البترول بمقدار الثلث ، وتقول أحد التقديرات أن مائتي ألف موظف قد استغني عنهم عموماً[٢٩] . لكن المديرين المهددين بفقدان وظائفهم في رأسمالية الدولة ، يمتلكون شيئاً من النادر أن يحوزه نظرائهم في الرأسمالية : درجة من السيطرة المباشرة على سلطة الدولة . هنا تتضمن إعادة الهيكلة على معارك سياسية ، إلى جانب المعارك على الإدارة .

ففي البلاد التي فيها رأسمالية دولة جزئية ، مثل إيطاليا والبرازيل ، يتحول الحوار عن السياسة الاقتصادية ، إلى مناورات سياسية داخل الأحزاب البورجوازية الرئيسية وداخل بيروقراطيات جهاز الدولة . وكان ذلك عاملاً أساسياً في منع إعادة هيكلة ضخمة للمؤسسات التي تديرها الدولة في هذين البلدين .

وقد وصل الإندماج بين السيطرة على الصناعة والسيطرة على الدولة إلى أعلى ذروة في الاتحاد السوفييتي . فعند كل مستوى ، كان الأسلوب القديم في التخطيط ، يتضمن ضغوطاً متكررة من المسؤولين في الجهاز السياسي حتى يوفي المديرون في الصناعة بالأولويات التي حددتها الخطة ؛ وكان يتضمن في الاتجاه العكسي ، ضغوطاً من جانب المديرين في الصناعة على البيروقراطيين السياسيين ، للحصول على ما يحتاجونه من مصادر للوفاء بتلك الأولويات . ويظهر التفاعل بين الجهاز السياسي والجهاز الاقتصادي في حقيقة أن الأعضاء البارزين في المكتب السياسي ، تولوا مهاماً اقتصادية في مراحل مختلفة من حياتهم وتقلدهم لمسؤولية بعض المناصب . ويحدث هذا التفاعل عند كل مستوى في الهيكل الاقتصادي والسياسي ، لدرجة أنه حين يصل الأمر إلى

الخلايا المحلية للحزب ، فإن الأغلبية الساحقة لأولئك الذين يسيطرون عليها يأتون من بين ممن يشغلون وظائف المديرين[٣٠] . ولذلك تتضمن إعادة الهيكلة بالضرورة ، معارك سياسية هائلة داخل البيروقراطية . ولا تحدث هذه المعارك مرة واحدة فقط عند القاعدة ولكنها تتكرر في كل درجات سلم الهيكل البيروقراطي ، في كل صناعة ، وفي كل منطقة ، وحيثما تتشابك السلطة السياسية والصناعية ، كنتاج تراكم ستين عاماً من رأسمالية الدولة .

المسألة القومية في روسيا :

نصف سكان روسيا من غير الروس . والموقف الرسمي للجناحين داخل القيادة ، هو أن تلك القوميات متكاملة داخل المجتمع . وهكذا يكتب جورباتشوف عن القوميات بكلمات متألقة :

« يقدم الاتحاد السوفييتي نموذجاً فريداً من نوعه في تاريخ التمدن الإنساني ، مقابل خلفية من الصراعات القومية التي لم تستثن حتى أكثر البلاد تقدماً في العالم . لقد لعبت الأمة الروسية دوراً بارزاً في حل المسألة القومية . . . وعندما أقابل الناس أثناء تجوالي في الجمهوريات والمناطق القومية في الاتحاد السوفييتي ، أرى بنفسي المرة تلو الأخرى ، كيف أنهم يقدرون ويشعرون بالكبرياء ، من حقيقة أن قومياتهم تنتمي إلى عائلة دولية كبيرة واحدة »[٦١] .

على أن الواقع القاسي لحياة كثيرين من غير الروس ، يختلف تمام الاختلاف عن هذه الصورة الوردية . فالبيروقراطية الحاكمة تتألف في أغلبيتها الساحقة من الروس ، ولمدى أقل من السلاف الآخرين . فعلى سبيل المثال هناك عضوان فقط من غير الروس في « المكتب السياسي » الذي يضم اثني

(*) يستخدم المؤلفان كلمة روسيا في معظم الدراسة بدلاً من كلمة « الاتحاد السوفييتي » ، ويعكس هذا الموقف من المسألة القومية والذي يتضمن سيطرة القومية الروسية على القوميات الأخرى ؛ ويعني هذا أنه امتداد للوضع « القيصري ». ومن البديهي أن الاتحاد السوفييتي يعني اتحاد جميع الجمهوريات مهما كانت المشاكل والعوائق . ـ المترجم ـ

عشر عضواً ، وهذان هما شيشتربتسكي وشيفارندزه . ورغم أن الروس يؤلفون بالكاد نصف عدد السكان ، إلا أنهم يشكلون ٥٩,٧٪ من عضوية الحزب البالغة ١٨ مليوناً . ورغم أن السكرتير العام للحزب في كل جمهورية من الجمهوريات غير الروسية عادة ما يكون من المجموعة العرقية المحلية المعنية ، (لا يحدث هذا دائماً بالضرورة) ، إلا أن السكرتير الثاني القوي ، عادة ما يكون روسياً . وعلى غير الروس الذين يريدون أن يشقوا طريقهم ، أن يفعلوا ذلك بالتواؤم مع القومية المسيطرة ، وقبول ما هو لغة أجنبية بالنسبة لهم .

ويعني هذا أن هناك درجات مختلفة من التمييز ضد الفرد غير الروسي من السكان في المجتمع كله . ففي عام ١٩٨٤ ، صدرت ٤٢١٨ نشرة دورية باللغة الروسية ، مقارنة بـ ٧٣٦ نشرة صدرت بجميع لغات القوميات الأخرى[٦٢] . وفي كييف عاصمة أوكرانيا لا يتلقى أكثر من ٢٣٪ من الأطفال دروسهم باللغة الأوكرانية[٦٣] ، هذا رغم أن ٩٨,٧٪ من السكان يتحدثون بلغتهم الأوكرانية الأم ، طبقاً لإحصاء عام ١٩٧٩ ، بينما لم يدرس ٤,٥٪ من تلامذة العاصمة اللغة الأوكرانية على الإطلاق . والمشاكل في أحيان كثيرة حادة ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للقادمين من الريف الذين يهاجرون إلى المدن . ففي قيرغيزيا يتحدث ٥٢٪ باللغة القيرغيزية ، لكن عدد الروس أكبر في المدن . وفي المناطق الحضرية التي يقطنها السكان المحليون ، ليس هناك روضة أطفال واحدة تستخدم اللغة القيرغيزية . وبكلمات أخرى : يبدأ التمييز ، بسبب اللغة ، من الثالثة[٦٤] .

ويحدث أسرع نمو سكاني اليوم ، بين الشعوب الأسيوية في البلاد ، لكن التوسع الصناعي الأساسي يحدث في المناطق التي يقطنها الروس . وعلى الأسيويين الذين يريدون الإلتحاق بوظائف في منطقة موسكو ، على سبيل المثال ، أن يقبلوا وضع العمالة المؤقتة المهاجرة [مثل العمال الضيوف في ألمانيا الغربية إلى حد كبير] .

دخلت القوميات غير الروسية تحت الحكم الروسي ، لأول مرة ، عندما توسعت الإمبراطورية القيصرية في القرنين الثامنة عشر والتاسع عشر ، واتبعت

البيروقراطية القيصرية بلا هوادة سياسة صبغها بالصبغة الروسية : مشجّعة المستعمرين الروس على الاستقرار في الأرض المستعمرة ، محاولة تدمير اللغات والعادات المحلية . ولقد غيّرت الثورة الروسية عام ١٩١٧ كل ذلك ، لمدة قصيرة . فلم ينجح البولشفيك في صد الثورة المضادة والتدخل الخارجي ، إلا بعد أن جمعوا بين كفاح العمال ضد الرأسماليين والفلاحين ضد ملاك الأراضي ، وبين الكفاح من أجل الحقوق القومية للمجموعات العرقية المقهورة ، بما في ذلك حق الإنفصال ، وهو حق مارسه الفنلنديون ودول البلطيق . ولقد جرت نضالات دموية معقّدة ، حين تآمرت أقسام من البورجوازية المحلية مع القوات الغازية للروس البيض والألمان والبريطانيين والفرنسيين والبولنديين . ولكن ، بالضبط لأن البولشفيك عرضوا الحقوق الكاملة على القوميات المختلفة ، للمرة الأولى ، أمسوا قادرين في أوائل العشرينات على أن « يضربوا بجذورهم » داخل كل مجموعة قومية ، وأن يمسكوها معاً في وحدة اختيارية(٦٥) .

على أن صبغ النظام الثوري بالصبغة البيروقراطية ، أعاد خلق الظروف لقهر قومي متجدد . وحيث أخذ الحزب يعمل بشكل متزايد مع أجزاء من البيروقراطية القيصرقة القديمة ، ويمتصها ، فقد أخذ يستسلم لأساليبها . وأمسى ذلك واضحاً عام ١٩٢٢ ، حين قام ستالين باستخدام أكثر الأساليب فجاجة ، ضد بلاشفة جورجيا ، بما في ذلك استخدام العنف . وأثار ذلك غضب لينين الذي كان يحتضر(٦٦) . وما أن حلَّ منتصف العشرينات ، حتى كان أشخاص مثل راكوفسكي ـ الذي حارب كقائد بلشفي في أوكرانيا لكي يجعلها جزءاً من الاتحاد ـ قد أخذوا يحتجون على الاتجاه المتزايد للبيروقراطية المركزية لتجاهل المشاعر القومية(٦٧) .

كان تحول البيروقراطية إلى تراكم رأسمالية الدولة الإجباري عام ١٩٢٨ ، مصحوباً بالعودة الكاملة إلى القهر القومي . فقد كان لا بد من تشكيل البيروقراطية نفسها إلى أداة أحادية قادرة على دفع التصنيع وتنفيذ التجميع الزراعي ، بغض النظر عن مستوى المصاعب التي يسببها ذلك للعمال

والفلاحين المحليين ، الذين كان من الضروري قطع جميع الصلات بهم . وأنجز صبغ الجهاز بالصبغة الروسية ، تلك المهمة بالكامل في المناطق غير الروسية . وفي نفس الوقت طُهّر الحزب والبيروقراطية من تلك العناصر التي يمكن أن تكون مترفقة بالعمال والفلاحين ، ومن كل أولئك الذين قد يدافعون عن حقوق الأوكرانية ، والجورجيين ، والاذربيجانيين ، والبيلوروسيين ، وغيرهم . واشتمل الصبغ بالصبغة الروسية أيضاً ، بالنسبة لستالين ، على عائد إضافي ، إذ أبعد فئة بأكملها من شاغلي الوظائف ، مما خلق فرصاً متزايدة أمام المتحدثين بالروسية الذين أرادوا أن يترقوا في سلم البيروقراطية . وأخيراً دعمت تلك السياسة ، إيديولوجية « التفوق الروسي » يمكن استخدامها لربط المثقفين والعمال الروس بالنظام .

كان قهر القوميات جزءاً من التقوية الشاملة للإيديولوجية الاستبدادية . ففي عام ١٩٣٤ ، أصبح الشذوذ الجنسي جريمة يعاقب عليها بالسجن من خمس إلى ثماني سنوات . وفي نفس تلك السنة صدر مرسوم بتدريس التاريخ ، فأشيد بالتوسع القيصري في القرون الماضية بصفته تقدمياً في مصلحة الشعوب المستعبدة . وأجيزت عدة إجراءات بهدف التفوق الروسي ، ففي يوم ١٣ مارس عام ١٩٣٨ ، صدر قانون جعل تعليم اللغة الروسية إجبارياً في المدارس . وصبغت لغات شعوب المناطق الوسطى والشرقية في روسيا بالصبغة الروسية ، فأجبرت على استعمال الأبجدية السيريلية ، في الوقت الذي كانت فيه هناك حركة في العشرينات للتحول إلى الأبجدية اللاتينية . وحلت كلمات روسية محل كلمات عربية أو تركية أو فارسية . وفي قومية بعد أخرى « جرجرت » صفوة الانتليجنسيا المحلية إلى معسكرات الاعتقال وإلى غرف الاعدام . ولقد حدث مثل ذلك في أوكرانيا ، أكبر جمهورية غير روسية ، بينما كانت المجاعة تحصد الملايين حصداً ، حتى أن بعض التقديرات تقول أن عدد ضحايا هذه المجاعة يصل إلى سبعة ملايين نسمة . وبينما أخذ البيروقراطيون المتحدثون بالروسية ، وبمعاونة جيش روسي ، يصادرون المحاصيل من الفلاحين الذين يتضورون جوعاً ، كان الاستياء القومي يتزايد بشدة .

وعندما وقع حلف هتلر ـ ستالين عام ١٩٣٩ ، تقدم الارتداد إلى أساليب الإمبراطورية القيصرية إلى مرحلة أبعد ، فتم امتصاص ليتوانيا واستونيا ولاتفيا ومولدافيا (والأخيرة يطلق عليها أيضاً اسم بيسارابيا ويتحدث أهلها الرومانية) . وقد تم هذا أيضاً بالنسبة لبولندا الشرقية كما كانت تسمى حينئذ . لكن ستالين كان أكثر قسوة من القياصرة في « حل » المسألة القومية الذي ارتآه . فأجليت تجمعات سكانية بأكملها لمنع مخاطر حدوث أي تمرد ضد الحكام الجدد . ففي ليلة ١٤ ـ ١٥ يونية عام ١٩٤١ ، أجلى ٦٠ ألفاً من أهالي استونيا ، و ٣٤ ألفاً من أهالي لاتفيا ، و ٣٨ ألفاً من أهالي ليتوانيا ، وأرسل روس ليحلوا محلهم في ممتلكاتهم .

ونفي ٤٠٠ ألف ألماني ممن يقطنون منطقة الفولجا ، ومليون ممن يتحدثون الألمانية ويقطنون مناطق أخرى في روسيا ، إلى الشرق ، عام ١٩٤١ . وصدر في ديسمبر عام ١٩٤٣ مرسوم بإجلاء كل مواطني جمهورية كالميك وعددهم ربع مليون نسمة إلى سيبيريا . وأجليت قوميات بأكملها عام ١٩٤٤ ، ٧٠٠ ألفاً من التشتشن ، و ٢٥٠ ألفاً من تتار القرم ، و ١٩٠ ألف كراتشي . كذلك أجلى البالكار : ومحيت كل جمهورياتهم ومناطقهم المستقلة ذاتياً من على الخريطة .

ولقد ذكر خروشوف في خطابه الشهير الذي ألقاه في المؤتمر العشرين : « نجا الأوكرانيون من هذا المصير ، فقط لأن عددهم كان كبيراً جداً ، ولولا ذلك لكان ستالين قد أجلاهم أيضاً » .

بعد وفاة ستالين ، خففت أسوأ تجاوزات سياساته . وتعمّد خروشوف ، في خطابه السري ، مهاجمة عمليات الإجلاء التي قام بها ، وسمح لبعض القوميات التي أجليت أن تعود إلى موطنها (وإن لم يحدث ذلك بالنسبة لألمان الفولجا ، وكذلك بالنسبة لتتار القرم) . وخفضت مناصب بعض قادة الجمهوريات غير الروسية ، من المتصلين اتصالاً وثيقاً بسياسات ستالين ، بينما أعيد تعيين آخرين كانوا قد عوقبوا من قبل بسبب « قوميتهم البورجوازية »[٦٨] . على أنه كما أشار توني كليف قبل وقت قريب من طرد خروشوف من السلطة :

« لـم تتغيـر الخـطوط الرئيسيـة لسياسـة القوميـات تغيراً جـذريـاً . ففي حكومات الجمهوريات الآسيوية الجديدة التي عينت بعد عام ١٩٥٩ ، كان عدد الوزراء الأوروبيين لا يقل عن ٣٨ وزيراً من بين ١١٨ وزيراً ، ويتولى هؤلاء عادة المناصب الحساسة مثل أمن الدولة ، والتخطيط ، ومنصب رئيس أو نائب رئيس الـوزراء . واستمرت الإشـادة باستيـلاء القياصـرة على أراضي القوميـات غيـر الروسية ، وما زالت اللغة الروسية تنحي بعيداً اللغات القومية حتى في مدارس الجمهـوريات القـومية . ورغم أن غيـر الروس يشكلون أكثـر من نصف سكان الاتحاد السوفييتي ، لم يشكل نشر الصحف باللغات غير الروسية أكثر من ١٨٪ فقط من العدد الكلي للمطبوعات في عام ١٩٥٨ »(٦٩) .

لقد ترك « ركود » عصر بريجينيف وضع الجمهوريات غير الروسية دون أن يمس . واستمـر صبغها بـالصبغة الـروسية . [هبـطت نسبـة التـلاميـذ الـذين يتحدثون اللغة الأوكرانية في أوكرانيا بنسبة ٢٠٪ في العقدين الماضيين](٧٠) . ومـا زالت انتصـارات الجيش القيصـري تمتـدح . وفي نفس الـوقت سمـح للسكرتيرين الأوائل المحليين أن يبنوا قاعدة لهم عن طـريق « الرجـوع الشاذ » إلى التقاليد العرقية ، وكذا بالسماح للفساد أن يزدهر . وتم تقبل وجود انتلجنسيا الجمهوريات غير الروسية ، وإن شجعت بالكاد في تلك السنوات .

شيء آخر لا بد من إضافته لفهم المسألة القومية في روسيا . إن سياسـة « فرق تسد » لم تكن تعني مجرد قيام ستالين بتشجيع التمييز الروسي ضد غير الـروس ؛ بل كـانت تعني أيضاً التفـرقة بين الشعـوب غير الـروسية . فمعـظم الجمهـوريات القـومية بهـا أقليات قـومية. هكـذا نجـد مـولـدافيين وبيلو روسيين وبولنديين في أوكـرانيا ، ونجـد آرمن وأذربيجانيين في جـورجيا ، ونجـد أرمن وجورجيين في أذربيجان . ونحد الروس في كل مكان بطبيعة الحـال . وبينما يواجه أغلبية السكان المحليين التمييز لصالح الروس ، فإنهم في أحيان كثيـرة يقومون بالتمييز ضد أقلياتهم الموجودة في أراضيهم . وهكـذا يحرم ٣٠٠ ألف أرمني يعيشون في منطقة كاراباخ بأذربيجان ، محرومين من أية برامج تلفيزيونية باللغة الأرمنية .

البيريسترويكا والجلاسنوست
والمسألة القومية

يجد الجناح الإصلاحي في القيادة صعوبة خاصة في المسألة القومية ، لأن للبيريسترويكا والجلاسنوست متضمنات متعارضة بخصوص المسألة القومية . فإعادة بناء الاقتصاد تعني القضاء على عدم الكفاءة والفساد ؛ وطبقاً لما تقوله القيادة الحالية ، فقد ظهرت بعض أسوأ أمثلتهما في عهد بريجينيف بين مختلف حكومات الجمهوريات غير الروسية : في كازاخستان وأوزبكستان وأرمينيا وجورجيا . وتعني إعادة البناء أيضاً ، توجيه المصادر لتكثيف النمو في أكثر المشاريع ربحية ، ويعني ذلك على أكثر الاحتمالات ، تلك المشاريع الموجودة في أكثر مناطق البلاد تقدماً ؛ وذلك بدلاً من التطوير العريض لصناعات جديدة ، ويعني هذا أن يساعد المركز المشاريع على أن تفك وثاقها من المصالح البيروقراطية المحلية ، على مستوى الجمهوريات . ويرى الجورباتشوفيون أن تحطيم قبضة كثير من القيادات القديمة في الجمهوريات هو شرط مسبق لإنجاز هذا كله .

وهكذا قام جورباتشوف باستبدال كوناييف رئيس الحزب في كازاخستان ، وكوتانديجيان بأوزبكستان ، وأقنع علييف بالإستقالة ، والأذربيجاني الذي تولى أعلى المناصب القيادية ، وانتقد دميرتشيان رئيس الحزب في أرمينيا بسبب فشله في الوقوف بما فيه الكفاية إلى جانب البيريسترويكا ، ويقال إنه يريد الإنهاء على شتشيربتسكي السكرتير الأول للحزب في أوكرانيا ، والبالغ من العمر سبعين عاماً . على أن هجوم جورباتشوف على شخصيات مثل تلك ، إنما قد تستند إلى الاستياء القومي بسهولة ، ولقد استخدم فساد هؤلاء في أحيان كثيرة لإحياء جذور محلية بها قدر من المشاعر القومية الغامضة . وظهر ما يمكن أن يحدث ، عندما طرد جورباتشوف كونايف السكرتير الأول للحزب في كازاخستان ، وفرض شخصاً روسياً في ذلك المنصب في أواخر عام ١٩٨٦ . آنذاك إندفع مئات الآلاف من الكازاخ إلى العاصمة آلماآتا قادمين من الريف للاحتجاج ، لكن تم قمع ذلك

الاحتجاج في نهاية الأمر بتدخل الجيش . وفي محاولة لتشويه تلك المظاهرات ، إدعت صحافة موسكو أنها نظمت من عناصر على علاقة بالسكرتير الأول المطرود ، واستخدمت تلك الصحف لهجة عنصرية مغطاة بالكاد ، فقالت أن المتظاهرين « انسطلوا » من الحشيش ، ونزلوا إلى الشارع .

وعلى عكس ذلك ، يوفر الجلاسنوست فرصة للانتليجنسيا المحلية في كل مجموعة عرقية ، لتقوم بتنظيم نفسها علانية ، ولهؤلاء الذين اضطهدوا في السابق على اعتبار أنهم من المنشقين ، وبذا يمكن أن يكون لهم الآن بعض النفوذ المحلي . وهكذا بدأت جماعات غير رسمية في الانتشار بسرعة كبيرة في كل الجمهوريات تقريباً . ووجدت تلك المجموعات ، في أحيان عديدة ، مئات إن لم يكن آلاف المؤيدين المحليين . فتظاهر في لاتفيا خمسة آلاف يوم ١٤ يونية ١٩٨٧ لإحياء ذكرى الاجلاء القسري لأهالي لاتفيا إلى سيبيريا يوم ١٤ يونية عام ١٩٤١ ، وسمح للمظاهرة أن تتم دون تدخل البوليس . وبعدها تظاهر ثلاثمائة يوم ٢٧ ديسمبر أمام نصب الحرية ، وبعدها بأسبوع واحد حدثت مظاهرة أكبر ، وذكر تقرير صحفي أن ٢٠٠٠ شاب مسلحين بالمدي والعصي شوهدوا يشاركون في المظاهرة[٧١] . وفي أغسطس عام ١٩٨٧ ، أحيت مظاهرات في جميع أنحاء جمهوريات البلطيق ، ذكرى توقيع حلف هتلر - ستالين .

وقام تتار القرم بمظاهرات واسعة في العام الماضي . ففي الثاني من أغسطس قدر أن خمسة آلاف قد تظاهروا بالقرب من طشقند في أوزبكستان ، حيث نقل معظم التتار . وفي السادس من يونية عام ١٩٨٧ قام ثمانون من تتار القرم بالتظاهر في الميدان الأحمر ، فقام البوليس بتفرقهم . وفيما بين يومي ٢٣ و ٢٦ يولية قام ثلاثمائة تترى بالاعتصام على سور الكرملين ، وأصدرت « وكالة تاس » تصريحاً بأن التتار يريدون تصحيح « مسار العدالة التاريخية المنتهكة » . وبعد أن قابل وفد منهم الرئيس أندريه جروميكو ، قامت مظاهرة أخرى منهم يوم الثالث من أغسطس . وفي يناير عام ١٩٨٨ ، وصلت تقارير عن مظاهرات قام بها التتار في مدن عديدة بجمهورية أوزبكستان . وفي جمهورية قيرغيزيا ، ذكر

الشاعر توكومباربيف ، الذي يناهز الثانية والثمانين ، لصحيفة « البرافدا » أن هناك اضطرابات قد تؤدي إلى أحداث مماثلة لتلك التي حدثت في الماآتا(٧٢) . ولقد كان من الواضح أن هناك زيادة واضحة في عدد الأصوليين في تلك المناطق الإسلامية التي تأثرت دون شك بالحرب في أفغانستان ، وربما بأحداث إيران ، وجاء تقرير من طاجيكستان بآسيا الوسطى عن إلقاء القبض على الملا عبد الله سعيدوف . و « تسببت أنباء القبض عليه ، في أن يهب شركاؤه وأولئك المؤمنين به والذين أقسموا معه على الإخلاص . . . وشاركت معهم أيضاً مجموعة من المغامرين والمتسكعين في المدينة ، فأخلّوا بالنظام الاجتماعي في الشوارع ، وأشاعوا الاضطرابات في إدارات الدولة(٧٣) . ولقد اشتكت تقارير أخرى من تردد شيوعيين على المساجد ، وانتحار عدد من الفتيات لم يردن قبول زيجات مرتبة .

ولا تزال معظم الجماعات القومية ، غير معبأة في الشارع ، وإن كان نفوذها يمتد إلى كل مكان ، وبالذات بين الشباب . هكذا انتشرت جماعة قومية في مولدافيا ، وتحول اجتماع بقاعة الشعب في مدينة مينسك في بيلوروسيا إلى مظاهرة فعلية بعد أن تحولت قراءات شعرية إلى حوارات حول معاملة ستالين لمثقفي بيلوروسيا ، وقام الحاضرون بإنشاء النشيد الوطني البيلوروس(٧٤) . وفي كييف أجبر « المنتدى الثقافي » الأوكراني ، الصحيفة المحلية ، على أن تجري مناقشات حول مصير المثقفين الأوكرانيين في عهد ستالين ، وحول الموضوع الشديد التفجر ، ألا وهو مجاعة عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ . وفي جورجيا عقد « اتحاد تشافاتشا فدزة » مظاهرة من مائتي شخص بساحة المقابر التي دفن بها ضحايا حملات تطهير الثلاثينات ، واشتركوا في حملة ضد خطة لإنشاء خط سكة حديد عبر القوقاز ، وجمعوا آلاف التوقيعات ضدها ، فتعرضت الحملة لسلسلة من الهجمات في الصحافة(٧٥) .

ولكن حتى عندما تكون النشاطات المنظمة عند مستوى منخفض كما هو الحال الآن ، فإنها تحدث قلقاً عظيماً لدى قيادة الحزب . ذلك أن ستين عاماً من قهر القوميات ، خلق كمية هائلة من المرارة والإحباط . وتفكك الإنقسامات

داخل زعامة الحزب المركزية في موسكو ، وبين قيادات موسكو والبيروقراطيين المحليين من جانب آخر ، تفكك ذلك التحكم القوي الذي كان سائداً على وسائل الإعلام المحلية ، وتسمح لبعض الأفكار القومية أن تجد مجالاً للتعبير لنفسها . ولن يتورع الزعماء المحليون عن لعب ورقة القومية في بعض الظروف لحماية أنفسهم . وفي ظل تلك الظروف ، يمكن للقوميات المحلية ، والجمعيات غير الرسمية التي تجسّدها ، أن تصبح بؤرة لمدى واسع الأنواع أخرى من السخط ، وأن تجذب أعداداً ضخمة من الناس إلى مجابهة مع جهاز الدولة المركزي . وقد ظهر هذا بأوضح ما يكون في الهياج الأرمني الذي حدث في أشهر فبراير ومارس وأبريل عام ١٩٨٨ .

أحداث أرمينيا

حدثت أول مظاهرة في يريفان عاصمة أرمينيا يوم أول سبتمبر عام ١٩٨٧ ، عنما تجمع مائتا شخص خارج مصنع « نايرت » للكيماويات ، للاحتجاج على ما يتسرب من المصنع من مواد سامة كانت تدمر صحة السكان . وقبل ذلك بعام ، وقع ٣٥٠ من المثقفين الأرمن على خطاب مفتوح احتجاجاً على التلوث وما يتسرب من محطة القوى النووية بميدزاموف ، ثم حدثت مظاهرة أخرى يوم ١٧ أكتوبر شارك فيها بين ألفين إلى أربعة آلاف شخص ، وهذا عدد كبير بما فيه الكفاية ليلفت الانتباه في مدينة لا يزيد عدد سكانها عن المليون نسمة . وانتهت باجتماع تكلم فيه متحدثون من بينهم الصحفي زوري بالاليان . وفي غضون ذلك قامت مجموعة صغيرة من « كاراباخ » عريضة يطالبون فيها بالوحدة مع جمهورية أرمينيا ، وتم جمع ٩٠ ألف توقيع عليها من سكان « كاراباخ » الذين لا يزيد عددهم عن ١٢٥ ألف نسمة(٧٦) .

حدثت تلك الاحتجاجات على خلفية من الصراع الداخلي المرير داخل البيروقراطية المحلية ، حيث حارب أنصار دميرتشيان السكرتير الأول للدفاع عنه ضد الهجمات الموحى بها من الإصلاحيين في موسكو . ونشرت صحف موسكو تصريحات صادرة من منتقدي تنظيم الحزب الأرمني . ومثال ذلك خطبة تندد بالفساد في اللجنة المركزية الأرمنية ، وتنادي باستقالة دميرتشيان ، وأخرى

تكشف عن مناقشات تجري في « معهد التاريخ » التابع « لأكاديمية العلوم الأرمنية » حول مسائل مثل « الحماية والرشوة في الحياة السياسية » و « مشاكل بيئية خطيرة تواجه أرمينيا » وكذا « تخريب البيريسترويكا الذي يتم بأيدي موظفين صغار »[٧٧] . وفي بداية هذا العام ، أبعد الكاتب الروائي بتروسيان من منصبه كرئيس لاتحاد الكتاب الأرمن ، لدفاعه عن الحزب ضد اتهامات بوضع العراقيل أمام البيريسترويكا .

كان ذلك هو الوضع في منتصف فبراير (١٩٨٨) عندما تسببت تلك العريضة الجماهيرية في أن يصوت مجلس سوفييت « كاراباخ » على الإنفصال عن أذربيجان والوحدة مع جمهورية أرمينيا السوفييتية . وسمع المعتصمون أمام أرض يزمع قيام مصنع كيماوي عليها ، بذلك ، فهرعوا للاشتراك في اجتماع خاص بهذه المسألة وسط العاصمة يريفان[٧٨] . وخلال أسبوع واحد ، أخذت الاحتجاجات اليومية تجتذب مئات الآلاف في الميدان وحوله . وكتب سيرجي جريجور يانتس رئيس تحرير مجلة السافيردات « جلاسنوست » يقول أن « الجمهورية كلها والشعب الأرمني بأجمعه نزل إلى الشارع » . وقال الاقتصادي الشاب موريادين أحد النشطين في هذه الحركة « لم نكن نتوقع أبداً حدوث شيء مثل هذا »[٨٠] . وكان المتظاهرون يحملون صور جورباتشوف وشعارات مثل « كاراباخ هي إمتحان للبيريسترويكا » . وهناك بعض التلميحات بأن قيادة الحزب المحلية قدمت درجة من التأييد للمظاهرات[٨١] ، ولكن . .

« طبقاً للتقارير الواردة من يريفان ، قوبل كارين دميرتشيان رئيس الحزب الأرمني بالصفير وصيحات الاستهجان من الجماهير التي تجمعت أمام دار الأوبرا بوسط المدينة ، وذلك حين ناشدها العودة إلى الحالة الطبيعية ، ويقال أنه سأل المتظاهرين : من الذي سيدفع لكم أجر أربعة أيام من الإضراب عن العمل؟ »[٨٢] .

تحدث جورباتشوف لمدة ساعة ونصف في التليفزيون الأرمني ، واندفع أعضاء المكتب السياسي من موسكو إلى أرمينيا وأذربيجان ، ونقلت جواً قوات حملت على ٢٩ طائرة ، اتخذت مراكزها في المدينة . لكن المظاهرات

استمـرت لعدة أيـام أخرى ، حتى وافق جـورباتشـوف على شيء لم يسبق لـه مثيل ، ألا وهو إجراء مفاوضات مع ممثلين عن المتظاهرين منهم الشاعر سيلفا كـابوتيكيـان والصحفي زوي بالايـان اللذين انتخبـا في اجتمـاع حـاشـد . ثم أوقف الأرمن اجتماعاتهم لمدة شهر . وفي تلك الأثنـاء حدثت حـوادث شغب طـائفي ، فجـائيـة ، ليس لهـا سبب ، في سـونجيت ، الميناء الصنـاعي الاذربيجاني على بحر قزوين بالقرب من باكو . خرجت جماهير أذربيجانية فيما كـان فعلاً « بـوجروم » للسكـان الأرمن (أي حملة تمثيل واضـطهاد طـائفيـة ـ المترجم) ، حيث قتل ٣١ أرمنيـاً على الأقل[٨٣] . وفي بـاكو ، حيث يشكـل الأرمن جزءاً لا يستهان به من الطبقة العاملة ، « قيل أن الأرمن خلعوا اللوحات التي تحمل أسماءهم من على أبواب شققهم ، خوفاً من أن يُهاجموا » .

ولم تدم طويلاً الأوهام التي كانت عند المتظاهيرن الأرمن عن المظاهرات في عهد جورباتشوف . فقد تبدو قضيـة أن تكون « كاراباخ » في أدربيجـان أو في أرمينيا مسألة صغيرة ، إلا أن جورباتشوف أدرك سريعاً ، أنه إذا قام بتنازلات فيها ، فهو لن يقوم بإغضاب حلفاء ممكنين له داخل البيروقـراطية الأذربيجـانية فحسب ، ولكنه سيفتح الباب أيضاً لعدد كبير من مطالب مماثلة في طول الاتحاد السوفييتي وعرضه . ويرجع ذلك إلى تعقيد العلاقات القومية لتركة ستين عامـاً من سياسات فرق تسد . ولقد استخدم « المكتب السيـاسي » فترة الشهـر التي تـوقفت فيها مـظاهرات يـريفان لـلإعداد لعمليـات القمع . وفي عـطلة نهايـة الأسبوع التي كانت موعداً لاستئناف المظاهـرات ، قامت السلطات بقـطع أي اتصال بأرمينيا وكارابـاخ ، وملأت شـوارع المدن بـالقوات المسلحـة ، وألقت القبض على واحد على الأقل من قادة الاحتجاج وهو بيروير إيريكيان من جماعة « حق تقرير المصير » .

ونشـرت « البرافـدا » حواراً بين مـراسلها وبين جيفـورج جاربيـدجانيـان المؤرخ الأرمني . وصمم المــراسـل على أن الإضـرابـات ليست جـزءاً من « الجلاسنوست » قائلاً : « لا يمكنني أن أرى مثل هذا الشكل من الحوار داخل إطار البيريسترويكا ، وادعى أن المـظاهرات استـولى عليها محتـرفو السيـاسة

والمغامرون الذين يريدون تحويل أرمينيا إلى جمهورية لا تخضع للحزب . وأجابه المؤرخ : « إن الأغلبية العظمى من المتظاهرين كانوا يؤمنون بأن كل ما يفعلونه هو في روح البيريسترويكا ، ورداً على ذلك ، ألصقت بهم كل الصفات القديمة »[٨٤] .

منع القمع قيام مظاهرات في بيرفان ، وإن لم يستطع أن يمنع إضراباً عاماً في كاراباخ . فيبدو أن مدينة ستيباناكيرت أصبحت مشلولة على مدى أسبوعين[٨٥] . وبعد تسعة أيام من بداية الإضراب ، لم تستطع « الازفسيتا » إلا أن تدعي أن « أكثر من نصف عمال مصنع الأدوات الكهربائية ومصنع الحديد في كاراباخ ، وكذا ثلث عمال مصانع الأحذية والأثاث ، كانوا يعملون على ماكيناتهم » . واشتكت الجريدة من أن مهيجين حزبيين بعينهم كانوا يدورون على شقق العمال محاولين إقناعهم بالصورة إلى أعمالهم في اليوم النالي ، فقيل لهم أنهم خونة في وجوههم »[٨٦] .

تظهر أحداث أرمينيا ، بوضوح تام ، أن المسألة القومية يمكن أن تنفجر فجأة في وجه القيادة الروسية وأن تواجههم بأوضاع صعبة للغاية قد لا يمكن السيطرة عليها . وربما تنجح تلك القيادة في وقت ما ، في استعادة المبادرة في أرمينيا وأذربيجان ، ولكن استغرق ذلك وقتاً أكثر بكثير ، وجهداً أكبر بكثير ، من معالجة آخر تفجر ضخم للسخط ، ذلك الذي حدث في كازاخستان منذ ١٨ شهراً . ولا بد أن تلك القيادة تعيش في خوف من انفجار سخط آخر ، ليس بين المليون من أهالي كازاخستان ، وليس بين الثلاثة ملايين أرمني ، ولكن بين الخمسين مليون أوكراني .

لقد عقدت أحداث أرمينيا الأمور لجورباتشوف قبل إنعقاد المؤتمر الخاص للحزب ، ولسوف تجعل من الأصعب له كثيراً التخلص من أعداء البيريسترويكا الذين لهم قواعد في الجمهوريات القومية ، ولسوف تقوى الأجنحة المحافظة داخل البيروقراطية المتحدثة بالروسية ، والتي تنظر إلى « الجلاسنوست » بصفته مهدداً الهيكل الكامل للسيطرة البيروقراطية ، والتي تعتمد على المشاعر الوطنية الروسية الضخمة كسلاح تستخدم ضد هذا

« الجلاسنوست » . ومن غير المحتمل أن يكون الأمر مصادفة ، أن يحدث هجوم « سوفييتسكايا روسيا » ظهر يوم ١٣ مارس ، بعد مظاهرات بيرفان مباشرة ، أو ألا يشعر الإصلاحيون داخل القيادة بالثقة لكي يشنوا هجومهم المضاد في « البرافدا » يوم السادس من أبريل بعد أن أظهروا قدرتهم على إيقاف المظاهرات والإضرابات .

العمال

قد تكون مسألة الطبقة العاملة ، على المدى البعيد ، أكثر إقلاقاً حتى من المسألة القومية ، لجناحي البيروقراطية الروسية . فأي إعادة لبناء الاقتصاد ، سواء نفذت بالأسلوب المركزي السلطوي الذي يفضله جورباتشوف ، أو بالاعتماد على السوق كما يفضل الإصلاحيون الراديكاليون ، أو بالجمع بين الاثنين ، تتضمن هجمات على ظروف عمل قطاعات هامة من العمال ، وأجورها . ولا بد أن ذلك سيستثير مقاومة . ومع ذلك ، يمكن أن يشل الصراع الداخلي بين الأجنحة البيروقراطية المختلفة ، الآليات القديمة للقمع . ويمكن أن تتطور نوعية « جلاسنوست من أسفل » للطبقة العاملة ، نوعية تجعل من المستحيل تنفيذ البيريسترويكا بشروط البيروقراطية . إن أخطر شعار على البيروقراطية ككل ، يمكن أن يضرب بجذوره بين المائة مليون عامل أو ينيف : « جلاسنوست : نعم ، بيريسترويكا : كلا » .

فالبيروقراطية تريد أن يشعر العمال أن لهم مصلحة في وجود النظام الحالي ، وهي لا تستطيع أن تزيد الإنتاجية وتقلل من الفاقد وعدم الكفاءة ، إلا إذا زادت من الشعور بتطابق الهوية بين المنتجين المباشرين وبين العملية الإنتاجية . عندئذ فقط يمكن أن تحصل البيروقراطية على المعلومات التي تحتاجها لتستطيع الحكم على ماهية المصادر الحقيقية التي تحت يدها ، وعندئذ فقط يمكنها أن تبدأ حقيقة في التعرف على المديرين غير الإكفاء فتبعدهم . ولهذا السبب قدمت البيروقراطية عدداً من الآليات الجديدة :

أولاً : هناك الإصلاح الانتخابي . وكانت الممارسة العادية هي ألا يكون

هناك اختيار على الإطلاق . وكانت الإمكانية الوحيدة هي أن يقوم المرء بالرفض ويقول « لا » . وتغيرات تلك القواعد في شهر يونية ١٩٨٧ لانتخاب السوفييتات المحلية ، إذ تقدم ٩٣٩ مرشحاً لشغل ٧٤٠ مقعداً . وانطبق الإصلاح على ٥٪ من المقاعد فقط ، ولم يكن هناك أي إمكانية تسمح للمرشحين بالتعبير عن سياسات بديلة .

ثانياً : تلقى إنتخاب مديري المصانع دعاية واسعة من وسائل الإعلام في روسيا ، لكن من الواضح أن قواعد إنتخابهم لن تمكّن العمال من أي سيطرة حقيقية ، وهم لا يقررون بأنفسهم الأسماء التي توضع في قائمة المرشحين القصيرة ، والذين سيجري الاقتراع عليهم . والمرشح الناجح لا بد وأن توافق عليه « الهيئة العليا » المسؤولة عن المشروع[٨٧] . ولا يملك العمال وحدهم حق التصويت ، بل هناك باقي الموظفين ، وهؤلاء يشملون المديرين والمشرفين ورؤساء العمال .

ثالثاً : وأخيراً فقد حدث في الانتخابات التي جرت حتى الآن ، أنه لم يسمح للعمال بالقيام بحملة مع مرشحين بعينهم أو ضدهم ، طبقاً لشكوى صدرت عن عمال مصانع سيارات « راف » في لاتفيا . من السهل إذن رؤية أنه أن في ظل ظروف مثل تلك ، فإن المجموعة الوحيدة المسموح لها بالعمل علانية داخل المصنع ، أي خلية الحزب ، هي التي يمكنها أن تقرر دائماً تقريباً نتيجة الانتخابات ، مستخدمة ذلك للتخلص من مدير ينظر إليه على أنه غير كفء من جانب منافسين له في البناء البيروقراطي .

وأقيمت « لجان المشرع » المنتخبة ، إلى جانب انتخاب المديرين . ولكن مرة ثانية فإن القواعد الإنتخابية الموضوعة لا تجعل من هذا مثالاً لديموقراطية عمال حقيقية . فالمهمة الأولى لتلك اللجان هي تتبع أداء العمال وتشجيع إنتاجية المشروع :

« فيركز المجلس انتباهه الأساسي على تطوير مبادرات العمال ، وعلى مساهمة كل عامل في القضية المشتركة ، ويطبق إجراءات لإنجاز نتائج نهائية عالية ، وللحصول على عائد جماعي محسوب اقتصادياً »[٨٨] .

ولقد اعتمدت الحملات الانتخابية الأولى كلية تقريباً ، على سجل المرشحين في زيادة الكفاءة والإنتاجية ، وعلى التصاقهم بقيم الشرعية والأخلاقيات الاشتراكية[٨٩] . وتلك اللجان هي أقرب ما تكون في الحقيقة إلى كونها هيئات لمراقبة جودة الإنتاج ، منها إلى مجالس مصانع حقيقية . ولو كان هناك أدنى شك في هذه المقولة ، فالبند السادس من قانون تأسيسها يقول أن « التنظيم الحزبي هو الذي يدير أعمال تنظيم التيسير الذاتي الجماعي » .

وليس لدى جورباتشوف نفسه أي شكوك فيما يريده من العمال . فقد تحدث في « المؤتمر الكامل للجنة المركزية الذي انعقد في يناير ١٩٨٧ عن دور النقابات العمالية كما يلي :

« أثناء إعادة البناء ، فإنني أرى أن الدور الجديد لنقابات العمال في أن تكون ، أولاً وقبل كل شيء ، مع المجهودات التكنوقراطية في الاقتصاد ، التي يجب القول أنها قد أصبحت شائعة الانتشار في السنوات الأخيرة . وكذا في زيادة التتبع الاجتماعي للقرارات التي تم اتخاذها »[٩٠] .

وهناك دلائل بالفعل من مصادر في روسيا ، على أن الأوهام التي لدى العمال عن « الجلاسنوست » و « البيريسترويكا » أقل بكثير مما لدى الطبقات المتوسطة . وقد وجد استقصاء للرأي العام أجري في ألف مشروع بالأورال ، أن ربع العمال يؤمن بأن البيريسترويكا لن تغير شيئاً في حياتهم إلا بعد خمس سنوات ، بينما اعتقد ٧٠٪ منهم أنها ستفي زيادة الأعمال الموكلة إليهم . وعليحد تعبير مدير « معهد البحوث الاجتماعية بموسكوا الذي أجرى معهده استفتاء للرأي العام تبيّن منه نتائج شبيهة نشرت في شهر مايو ١٩٨٧ ، فإن : كان الذي يتم أخذ رأيه في الاستفتاء ، قريباً من عملية الإنتاج ، كلما قّل تقييمه للبيريسترويكا » . وهذه النظرة المتشككة تجاه البيريسترويكا لا تكاد تصيب

أحداً بالدهشة . ذلـك أن البيريستـرويكا مثلهـا مثل التـرشيد وإعـادة البناء في الغرب ، تتضمنان معاناة عدد كبير من العمال . ولقد أدى التحكم في النـوعية بالفعل إلى تخفيض الأجور في عدد من المصانع . ويريد الإصلاحيون أن يكون التكثيف المشدد للعمل ، هو أحد الطرق الرئيسية لزيـادة الإنتاجيـة ، ذلك في الوقت الذي يدعي فيه كثيـر من المثقفين المتحمسين للإصـلاح ، في لغة قـد يتصور المرء أنها مكتوبة في باب رسائل القراء بصحيفة الـديلي تلجراف(*) ، بأن « لا أحد يعمل في المصانع الروسية » . ويؤمن جميع اقتصـاديي الإصلاح بأنه لا بد من زيادات ضخمة في الأسعار ، ويلمح كثيرون إلى أن إعادة البناء قد تعني طرد العمال والبطالة . وستعني معدلات النمو الاقتصادي ، المنخفضة ، إن الإصلاحات لن تنفذ في الوقت الذي تكون فيه مستويات معيشة العمال آخذة في الارتفاع ، كما حدث في محاولات الإصلاح التي تمت في أوروبا الشرقية في منتصف الخمسينات ، وفي روسيا نفسها في منتصف الستينات .

فكيف سيكون رد فعل العمال على الهجمات على ظـروفهم المعيشية ؟ قد تحاول القـطاعات البيـروقراطيـة المحافـظة أن تخدع العمـال لينحازوا إلى جانبها ، مدعية أنهـا وقفت إلى جانب مصـالح الـطبقة العـاملة في الماضي . وهناك بعض محللي الجناح اليساري في روسيا ، الذين يوافقون جزئياً مع هذا التقييم ، مـدعين أن العمـال كـان في وسعهم تعـويض عـدم وجـود حقـوقهم السيـاسية والنقـابية ، بنـوع من التواطؤ مع الإدارة يعـطيهم وضعـاً متميـزاً في النظام . ولقد كان لذلك تأثيره المفسد على وعي الطبقة العـاملة ، وهو يفسـر عدم حدوث إضرابات منذ تولي ستالين السلطة .

فهناك على سبيل المثال البريبيسكا ، أي كتابة تقارير عن أعمال لم تتم وإنتاج لم ينتج ، وذلك بغرض خداع المخططين المركزيين . ويقتـطف ديفيد سيبومن دراسة روسيا إدعى فيها « أن البريبسكا تمثل ما يصل إلى ٤٠٪ من أجور العمال »(٩١) . وهناك كتاب آخرون يشيـرون إلى المستوى المنخفض للبـطالة

(*) أي بلغة غلاة المحافظين البريطانيين . ـ المترجم ـ

مدعية أن ذلك مبني على « ميثاق اجتماعي غير مكتوب بين البيروقراطية والعمال ، بل إن فرنك فوريدي[٩٢] يذهب بعيداً فيدعي أن العمال « مدعومون » من قبل النظام .

وحقيقة الأمر أن بزوغ عصر ستالين شهد إضرابات ضخمة للغاية[٩٣] . لكن التصنيع رأي الطبقةالعاملة القديمة لكل تقاليدها النضالية وقد جرى تمييعها بشدة نتيجة لدخول فلاحين سابقين إلى المصانع . أما العمال الذين حاولوا بالفعل الاستمرار في النضال ، فقد ألقى بهم في معسكرات العمل ، إذا كانوا لم يعدموا . ولقد استخدم ستالين المحاكمات الاستعراضية بعناية لإلقاء تبعة هذا كله على بيروقراطيين في المستويات الدنيا ، بعيداً عن العصر نفسه . وفي ظل تلك الظروف ، فإن أي إضرابات حدثت كانت منعزلة وتم تحطيمها بسهولة . وحتى في ظل الحكومات الأقل قمعاً التي جاءت بعد ستالين ، فإن أولئك الذين نظموا إضرابات انتهى بهم الأمر في معسكرات الاعتقال . وأولئك سجنوا لسنوات ، مثل عامل المناجم كليبانوف الذي حاول تأسيس نقابات عمال مستقلة ، وهم لا زالوا في السجون ولم يستفيدوا من النظام الأكثر ليبرالية والمسموح فيه للمثقفين المنشقين بالتعبير عن آرائهم. وحيث توجد إمكانات قليلة للكفاح الجماعي ، تحرك عمال أفراد بأساليب فردية لتحسين ظروفهم ، مثل الانتقال من مشروع إلى آخر بحثاً عن أجر أعلى ، والذي يستطيع المديرون فيه أن يمنحوه إياهم بترقيتهم إلى درجة أعلى . ولم تكن العمالة الكاملة نتيجة محاولة بيروقراطية لإرضاء العمال ، ولكنها كانت نتيجة لنقص الأيدي العاملة ، ذلك النقص الذي خلقه التوسع المسطح لاقتصاد يتميز بمستوى عالٍ جداً من الإنفاق على التسلح (اقتضت كل خطط السنوات الخمس ، تشغيل ملايين العمال الإضافيين أكثر مما كان مقصوداً) . ويظهر ذلك الطريقة التي تواجدت بها البطالة في مناطق ليس بها نمو اقتصادي كبير . فمثلاً ، أظهر إحصاء حديث قام به البوليس في مدينة أوسيتين ، وجود نسبة بطالة تصل إلى ٧,٥٪[٩٣] .

إن ما هو حقيقي ، هو أن الخوف من إثارة إنفجار تلقائي ضخم لغضب الطبقة العاملة ، قد منع البيروقراطية في العهد بعد ـ الستاليني ، من القيام

بإجراءات معينة تجعل الاقتصاد أكثر كفاءة ، وقد منعها بالذات من القيام بزيادة شاملة في الأسعار . ومع هذا ، فبدون تلك الإجراءات لم تكن البيروقراطية لتستطيع إيقاف الاستخدام غير الكفء للعمالة في أجزاء كثيرة من الاقتصاد ، وكذلك لم تكن لتستطيع إيقاف النقص في العمالة . وحيث يكون هناك نقص في العمالة في أي مكان في النظام العالمي ، يكون هناك قدر من التواطؤ بين المديرين والعمال الذين يريدون الاحتفاظ بخدماتهم . وقد يعني مثل هذا التواطؤ أن معيشة بعض العمال تكون محتملة أكثر قليلاً عما كان يمكن أن تكون لو أخرجوا من أعملهم . لكن ذلك لا ينفي بأي حال واقع الكدح والاستقلال . وهذا هو السبب في أنه رغم أن العمال الروس يشكون في البيريسترويكا ، فليس من المحتمل أن يطابق كثيرين منهم هويته مع البيروقراطيين المحافظين الذين عاشوا على نتاج كدحهم طوال هذه المدة .

ومن الصعب ، على أية حال ، أن يحصل المرء على صورة دقيقة للإضرابات الروسية ، إذ احتفظ النظام دائماً بقبضة قوية عن المعلومات حول تلك الإضرابات ، حتى عندما أنهاها بعد تقديمه لتنازلات . وما كان يجري نمطياً ، هو إغلاق المناطق المتأثرة بالإضرابات ، بينما تدفع بسرعة إلى المنطقة بتموين إضافي للمواد الغذائية لإرضاء العمال المضربين . وهكذا لم يعرف بالإضراب الضخم الذي حدث في نوفوتشيركاسك بأوكرانيا في أوائل الستينات إلا بعد سنتين أو ثلاث من حدوثه . ولا بد أن حدثت إضرابات كثيرة صغيرة للغاية ، ولم يعلن عنها . ولقد حدث إضراب نوفوتشيركاسك بعد أن زادت أسعار اللحوم ومنتجات الألبان إلى الضعف ، وخفضت نسبة الأجور على الإنتاج بنسبة ٣٠٪ بمصنع بوديني للقاطرات الكهربائية وشمل ذلك ٢٠ ألف عامل هم كل عمال المصنع وأطلق البوليس الرصاص على المتظاهرين في الميدان الرئيسي للمدينة ، بعد أن رفعوا لافتات تدعو إلى إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه ، ولقد قتل العشرات ، وامتدت الإضرابات إلى خمسة عشر مدينة أخرى[٩٤] ؛ واستمر على مدى ثلاثة أيام متتالية فيما بين الأول والثالث من يونية . ويفسر هذا الإنفجار الذي شمل نصف العمال لماذا حافظوا على دعم

المـواد الغـذائيـة في الاتحـاد السـوفييتي حتى الآن . ولقـد حـدثت مؤخـراً احتجاجات أخرى بخصوص ارتفاع أسعار المواد الغذائيـة في منيسك ، حيث وصلت تقارير تفيد حدوث شغب بعـد أن ارتفعت أسعار اللحـوم التي تباع في المتاجر التعاونية صيف عام ١٩٨٦ .

وتسجل دراسة قامت بها لودميلا اليكسييفا إضرابين وقعا بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٩ و ١٧ إضراباً في عقد الستينات ، و ٢٥ إضراباً في السبعينات ، و ٣١ إضراباً فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٣ . لكن ذلك لا يعكس بالضـرورة زيادة نشاط الإضرابات ، ولكنه قد يعكس الزيادة في عدد مجلات السافيـردات التي تسجل تلك الإضرابات[٩٥] .

ولقد أدى صعود نقابة تضامن في بولندا فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، إلى حدوث بعض التأثير في المناطق الغربية من روسيا ، وحدث ذلك بالذات في الأشهـر الأولى للنشاط النضـالي المحموم . وقـد ذكر تقـرير أنـه[٩٦] « في مناطق ترانسكارباتيا المتاخمة للحدود مع رومانيا ، هجر جنـود الاحتياط نقـاط تجمعهم هجـرة جماعيـة ، واستغرق الأمـر اسبـوعين لإتمـام التعبئـة ، بسبب الهروب المتكرر على مستوى واسع ، لدرجة أنه كان من المستحيل عقاب أفراد بعينهم » . وطبعاً لدراسة اليكسييفا ، فقد حدث إضراب استمر نصف ساعة في استونيا في ديسمبر ١٩٨٠ ، دعت إليه منظمة « الجبهة الوطنيـة الديمـوقراطيـة للاتحاد السوفييتي » ، وكان يدور حول عدة مطالب تضمنت عـدم التدخـل في الشؤون الداخلية لبولندا . وتعكس إ ضـرابات روسيـة كثيرة ، تـأثير العـواطف الوطنية . ولقد سأل مراسل سويدي مجموعة من عمال الطرق كانت قد توقفت عن العمل لمدة نصف سـاعة ، عن سبب إضـرابهم هذا ، فـأجابـوا بقولهم : « نحن استونيون » [كان ذلك الصحفي السويدي هو المراسل الأجنبي الوحيد الذي سمحت له السلطات بدخول المنـطقة] . وبسبب الإنـذار المبكر الـذي قدمه المنشـور الداعي إلى الإضـراب ، أكدت السلطات على منح العمال في أماكن عمل كثيرة بالمنطقة فترة راحة إضـافية لاحتسـاء القهوة السـاعة العـاشرة صباحاً ، وهو الميعاد الذي كان مقرراً لبدء الإضراب . وقطعت خطوط التليفون

في ذلك اليوم ووصلت تعزيزات للبوليس .

وكانت نقابة « تضامن » مسؤولة أيضاً عن الزيادة الضخمة في التغطية التي تقدمها الصحافة الروسية الرسمية لشؤون النقابات العمالية . وانتقدت النقابات في أحيان كثيرة لعدم تمثيلها لمصالح العمال بما فيه الكفاية . ومنذ وضع جورباتشوف تأكيده على « الجلاسنوست » ، أخذت الصحف تذكر الإضرابات . ويبدو أن أول إضراب جاء ذكره في الصحافة الرسمية ، كان ذلك الذي حدث في نارفا أول يونية عام ١٩٨٣ ، والذي جاء تقرير عنه في مقال مطول بصحيفة الازفيستيا يوم ١١ يولية ؛ ووجه اللوم فيه إلى كل من الإدارة والعمال ، رغم أن كلمة « إضراب » لم تذكر في المقال ؛ وجاء في المقال « يبدو أن العمال أصبحوا مدللين » . وقد ظهر هذا المقال ، بعد وفاة ليونيد بريجينيف عام ١٩٨٢ . ويبدو أنه كان قد حدث تحول طفيف بالفعل فيما يسمح بنشره .

وبدأت أكبر موجة من الإضرابات في عصر جورباتشوف قبل إدخال الإجراءات الجديدة للتحكم في الجودة عام ١٩٨٧ . ونشر مقال في صحيفة الازفيسيا[٩٧] عن مظاهرة صاخبة بمصنع لوريات الديزل عند نهر الكاما بسبب رفض إنتاجية لنوعيته الرديئة . بعدها حدثت عدة إضرابات مشابهة حين خفضت الأجور الإضافية كعقاب للعمال بسبب سوء نوعية البضائع التي ينتجونها[٩٨] .

وأضرب سائقو الأوتوبيسات في مدينة تشيكوف على بعد ٤٥ ميلاً من موسكو حين زيدت « مقطوعية » عملهم بسبب البيريسترويكا في سبتمبر ١٩٨٧[٩٩] . وقد حدث احتجاج استمر لمدة أسبوع ، من عمال مصنع ياروسلاف لموتورات الجرارات ، احتجاجاً خطط وضعت ليعملوا أيام السبت في ديسمبر[١٠٠] .

وماذا بعد ؟

نكتب هذا المقال قبل انعقاد المؤتمر الخاص للحزب في يونية ١٩٨٨ ، والذي يفترض أنه سيقرر الخطوة التالية في الإصلاح . وعلى الأرجح أن هذا

العدد من مجلة « انترناشيونال سوشياليزم » الذي يظهر به المقال ، لن يخرج من المطبعة إلا بعد انتهاء المؤتمر ، ويجعل هذا من المستحيل التعليق على الصراع الداخلي في قيادة الحزب . ولكن هناك بعض المسائل القليلة التي يمكن أن تذكر بقدر من التيقّن .

ومن بعيد الاحتمال أن ينجز الإصلاحيون أكثر من جزء صغير مما كانوا يأملون فيه من عام سابق . فقد أظهرت حكاية صحيفة « سوفييتسكايا روسيا » فن مقاومة الجناح المحافظ في البيروقراطية . ذلك أنه على مدى ثلاثة أسابيع كاملة ، افترض كثير من الإصلاحيين في وسائل الإعلام ، أن الجانب الآخر آخذ في الانتصار ، وانبطحوا مختفين وراء ساتر . ومنذ ذلك الحين ، استعاد الإصلاحيون المبادرة ، ولكن من غير المحتمل تماماً أنهم فعلوا ذلك على مستوى كاف يكشف الخصوم الصريحين للبيريسترويكا ، والقطاع الضخم من البيروقراطية الذي يعبّر شعورياً عن تأييده للبيريسترويكا بينما يأمل أن تذهب هباءً في نفس الوقت . وربما كان يوري أندرييف الكاتب اللينينجرادي ومؤيد جورباتشوف على حق ، عندما كتب في « سوفييتسكايا كولتورا » يقول :

« تضمن كل التجربة الماضية ، عملياً ، أن تبذل هيئة موظفي الحزب المستمرين في عملهم منذ مدة طويلة ، ـ أي قدامى أعضاء الجهاز الحزبي ـ أقصى ما في وسعهم لكي يكونوا أغلبية أوتوماتيكية من مندوبين من نفس نوعيتهم لمؤتمر الحزب »[١٠١] .

وفي ظل تلك الظروف ، فرغم أن من المحتمل أن يكون جورباتشوف قادراً على حماية نفسه من أي تحدٍ لوضعه الخاص ، من اليمين المحافظ ، وقد يمكنه أن يبعد أكثر الخصوم صراحة ، إلا أنه لن يفعل ذلك إلا عن طريق التحالف مع قطاعات أخرى محافظة معينة . وإن كون مثل هذا التحالف وشيك الوقوع ، يقترحه تصريح أدلى به ادوارد شيفارندزه وزير الخارجية فقال « بصفتي عضواً في القيادة ، أستطيع أن أقول أنه لا توجد خلافات بين جورباتشوف السكرتير العام ، وليجاتشوف : فليس هناك صراعات »[١٠٢] . وستكون نتيجة هذا التحالف ضرباً من التلفيق ، يترك البيريسترويكا مغروسة في الوحل

البيروقراطي . وعلينا ألا ننسى أن اليمين المحافظ له قاعدة تأييد عريضة إلى حد كبير . فإيديولوجياته خليط من المصالح الذاتية البيروقراطية ، والشوفينية الروسية ، العظيمة ، واستياءً ينظر إلى الأيام الخوالي بحسرة بسبب تحلل المجتمع الروسي . إن مجلة « مولدايا جفارديا » القانونية الشهرية التي تطبع ٦٥٠ ألف نسخة ، تجمع بين الستالينو فيليا(*) والعنصرية ، [فهي تهاجم موسيقى الروك آندرول لأنها تستعير كلمات من القاموس الزنجي(**) لها متضمنات جنسية غير لائقة] . والشوفينية الروسية العظيمة ، والتأييد للقيم التقليدية ، فتندد بتدمير العائلة الروسية من جراء الجنس والكحوليات والمخدرات[١٠٣] . ومثل هذه الطبخة جذابة ، ليس لقدامى أعضاء الجهاز الحزبي فحسب ، ولكن أيضاً لقطاعات من الانتليجنسيا ، وللروس الذين يعيشون في المناطق غير الروسية وحتى لبعض الشباب في المدن الكبيرة . لقد جاءت بعض تقارير تفيد وجود جماعات نازية صريحة . وجرت حوادث شغب ضارية قام بها مئات من الشبان الروس ضد عمال أسيويين مهاجرين بإحدى ضواحي موسكو في شهر فبراير ، حيث قيل أن عشرة أشخاص قد قتلوا[١٠٤] . وعلى الأرجح أن مثل هذا التحالف يمكنه الاعتماد في نفس الوقت على شبريكوف رئيس الكي جي بي (المخابرات السوفييتية) والذي تعتبر لهجة خطبه محافظة وسلطوية ، والاعتماد أيضاً على قسم كبير من قيادة القوات المسلحة ، وهي قوة ذات أثر حاسم مكنت خروشوف من هزيمة خصومه في القيادة في أواخر الخمسينات ، ومكنت بريجينيف من الإحاطة بخروشوف عام ١٩٦٤ .

لكن اليمين يواجه مشكلة مركزية محددة . فحتى لو كانت تلك التحالفات تسمح له أن يطرد الإصلاحيين ، فإنها لن تكون قادرة على حل مشاكل البلاد الاقتصادية . فرغم أن لدى ليجاتشوف شخصياً برنامج للترشيد

(*) عبادة ستالين . ـ المترجم ـ

(**) كلمة زنجي في الغرب لها متضمنات عنصرية ، أما كلمة أسود فليس لها هذه المتضمنات . ـ المترجم ـ

الاقتصـادي ينفذ بـإجراءات سلطويـة من المـركـز ، فـإن كتلة البيـروقـراطيين المحافظين الذين سيعتمد عليهم لابعاد جورباتشوف ، سيقومون بتخريب ذلك البرنامج الليجاتشوفي بكل تأكيد مثل أي برنامج إصلاحي آخر(١٠٥) . ولا يعني هذا أن حدوث إنقلاب يميني ضد « الجلاسنوست » أمر مستبعد ، فتلك إمكانية كامنة ضمناً في الوضع القائم . لكن ذلك الإنقلاب اليميني سيعيد خلق ظروف الأزمة التي أدت إلى تبني البيريسترويكا في المقام الأول . وذلك الإنقـلاب ، مثله مثل إنقلاب ياروزيلسكي في بولندا ، قد يسمح مؤقتاً للسلطويين بالإستيلاء على السلطة ، ولكنه لن يوقف تراكم المصاعب الاقتصادية مع كتل من السخط ستجد بطريقة أو بأخرى طريقها إلى التعبير . لقد كان ميتشيسـلاف راكوفسكي نـائب رئيس وزراء بولنـدا السابق أحـد الذين كـانوا يـأملون أن ينقـذ الجنـرال يـاروزيلسكي بولنـدا عام ١٩٨١ ، ولقـد صعّد منـذ وقت قـريب إلى المكتب السياسي . وهو يعتـرف بأن الحكـومة فشلت في تحسين وضـع النقص اليومي الـذي يجعل الحيـاة بؤسـاً ، ويبني عـدم الـرضـا ضـد السلطات ، بـل وحتى الكراهية . وهو يرسم صورة عن زعامة تعبت من الكفاح سبـع سنوات لإنجـاز تقدم اقتصادي ، بنجاح لا يكاد يـذكر ، ففقـدت الإيمان بـأن ذلك قـد يصبح ممكناً في أي وقت(١٠٦) .

وإذا كان أي من جناحي البيروقراطية لن يمكنه إدخـال تغييرات مؤثـرة ، فسيستمر الركود الاقتصادي والأزمة العامة التي تمسك بخناق المجتمع . ويعني ذلـك حتماً حـدوث أزمة إيـديولـوجية ، إذ سيفقـد المثقفون إيمـانهم في قدرة البيروقراطية على حل مشاكل المجتمع ، ويعني كذلك حدوث تمردات أخرى من القوميات المقهورة ، واندلاع حوادث شغب طائفية بواسطة القوميـات ذات الوضع الأفضل ، وحدوث إضرابات أكثـر ، وهناك الإمكـانية المـوجودة دائمـاً لحـدوث هبات كفـاحية ، على مستـوى كبير ، بين العمـال على شاكلة نقـابة « تضامن » . وعلى هذه الخلفية ، سيتم إغراء قطاعات من البيروقراطية ، على أساس أن حل عقدة الموقف هو التأييد ، وعلى مستوى أكبـر بكثير ممـا حدث حتى الآن ، وهذا يعني مناداة مجمـوعات خـارج البيروقـراطية تمـاماً ، وذلـك

بإعطاء دفعة ضخمة ـ وإن كانت مؤقتة ـ للجلاسنوست من أسفل ، كما فعلت القيادة التشيكية ربيع عام ١٩٦٨ . وقد يؤدي ذلك إلى أن يفكر معارضو الإصلاح في اتخاذ إجراءات مضادة من جانبهم ، كما فعل الجنرالات الذين كانوا يؤيدون الزعيم التشيكي القديم نوفوتني ، في أوائل عام ١٩٦٨ ، حين وضعوا خططاً لإدخال الدبابات إلى براغ وإلقاء القبض على ألف من الخصوم .

وسيعتمد مدى سرعة إيقاع التطورات على عدد من المجاهيل :

١ ـ قدرة النظام على تخليص نفسه من الحرب التي يخسرها في أفغانستان .

٢ ـ والمدى الذي ستساعد به الحكومة الأمريكية النظام بعقد إتفاقيات لنزع السلاح .

٣ ـ وإذا ما كان الإصلاحيون على حق عندما يقولون أن الوضع الاقتصادي سيء على الإطلاق[١٠٦أ] .

٤ ـ والكيفية التي ستنتقل بها الأزمة من روسيا إلى الأنظمة تحت حمايتها في أوروبا الشرقية .

٥ ـ وفوق كل شيء رد فعل عشرات الملايين من العمال والمجموعات العرقية المقهورة .

سياسات الأزمة

تقدم الأزمة الراهنة في روسيا ، في دوائر الجناح اليساري في الغرب ، في أحيان كثيرة في محتوى إذا ما كان المرء يؤيد جورباتشوف أم لا يؤيده . فمن ناحية هناك من ينظرون إلى جورباتشوف بصفته الإجابة على مشاكل الإنسانية[١٠٧] ، ومن ناحية أخرى هناك الذين يركزون على التهديد لوظائف العمال الناتج عن إعادة البناء ، ويضعون أنفسهم في صف واحد مع « المخططين المركزيين » القدامى . وترتكز طريقتا التناول هاتين على فهمٍ خاطىء تماماً للأحداث والإمكانات فالأزمة في روسيا هي جزء من أزمة أكثر شمولاً لنموذج رأسمالية الدولة في التراكم . ولقد ظهر هذا النموذج ، بهذا الشكل أو ذاك حول العالم ، كإجابة على الأزمة الاقتصادية فيما بين الحربين ،

وتمَّ تعريف هويته خطأ ، في أحيان كثيرة ، « كـإشتراكيـة » من جانب كـل من الاشتـراكيـين الـديمـوقـراطيـين والستـالينيـين[١٠٨] . لكن بحلول منتصف السبعينات حدث تدويل للإنتاج الاقتصادي ، فكان معنى هذا أن تدخل الدول الوطنية لم يعد من الممكن أن يحمى من الأزمة ، أو أن يمنع الإنزلاق إلى ركود اقتصادي . فأمسى هذا النموذج غير مرضي . فإذا نظرنـا في هذا الضـوء على الأزمة في روسيا وأوروبا الشرقية لوجدنا أنها أزمة موازية لأزمة « الكينزيـة » في المجتمعـات الغـربيـة المتقـدمـة ، ولنمـاذج التنميـة « لاستبـدال الـواردات » و « الشعبية » في العالم الثالث .

ولا يمكن أن تكون هوية الاشتراكيين هي نفس هوية أولئك الذين يتصورون أن نموذج رأسماليـة الدولـة يمكن أن يعمل الآن ، فمحـاولة فعـل ذلك لن تقـوم فحسب بتقزيم تطور القوى الإنتاجية ، وتحقيق الركـود الاقتصادي ، وتصعيـد العوز الإنساني ، لكنه أبداً لم يكن « نموذجياً » على أية حال في أي وقت من الأوقات . لقد كانت « الكينزية » برنامجاً بورجوازياً ليبراليـاً ثريـاً ، يبحث عن بديل للثورة الاشتراكية ، وطبق فقط على أساس استعدادات عسكرية مستمرة . ونمت رأسمالية الدولة الستالينية على عظام المعارضين اليساريين الثوريين الذين تمسكـوا برؤيـة عـام ١٩١٧ ، وتضمنت إفقـاراً ضخمـاً للعمـال والفـلاحين . والوقوف في صف جناح البيروقراطية المعادي للإصلاح في روسيا ، في اللحظة الراهنة ، هو وقوف في صف محافظين متعصبين عنصريين سلطويين، لن تؤدي محاولتهم تجميد تطوير القوى الاجتماعية إلا إلى تسويء جميع المشاكل التي تواجه العمال الروس . وسيكون معنى ذلك ، الـوقوف في صف أولئـك الذين استخـدموا بـوليسهم ، وبوليسهم السـري ، وقواتهم المسلحـة ، لضـرب كـل محاولة من جانب عمال الكتلة الروسية لتنظيم أنفسهم باستقلالية خلال الستين عاماً الماضية .

لكن . . . لا يمكن أن نقف في نفس الصف مـع جوربـاتشوف أيضـاً . ذلك لأنه يمثل إصلاحاً لذلك النموذج للاستغلال والتـراكم لا لكي يخفف من أعبائه على العمال ، ولكن ليجعله أكثر كفاءة . وفي الظروف الحالية ، قد يعني

ذلك الإسراع في التنمية ، وتخفيضات في الأجور ، وربما البطالة . وهو بالمثل لا يقترح فك آليات القمع ، وهو قد « يعلق » الرقابة جزئياً ولفترة ، لكي يسمح للمثقفين أن يهاجموا أعداءه في قيادة الحزب، لكن كل التجارب الماضية نقترح أنه سيعيد فرضها متى أصبحت مفاتيح السيطرة بين يديه . ولنتذكر أن « الإصلاحي » خروشوف هو الذي أرسل الدبابات لتقتل عشرين ألف من العمال المجرمين ، وأن « الإصلاحي » جومولكا هو الذي أطلق بوليس مكافحة الشعب ضد الطلبة في مارس عام ١٩٦٨ ، وضد العمال في ديسمبر عام ١٩٧٠ .

وزيادة على ذلك فليس هناك ضمان أن برنامج جورباتشوف الإصلاحي يمكن تنفيذ أهدافه حتى بشروطه . وأدى فشل المركزية التي قادت إليها رأسمالية الدولة في الاقتصاد ، بخبراء الاقتصاد عبر شرقي أوروبا ، إلى اعتناق اقتصاد السوق كحل سحري لمشاكلهم . ولكن إذا نظرنا إلى اقتصاد يوغوسلافيا ، واقتصاد المجر ، اللذين أدخلا ما سمي بـ « اشتراكية السوق » نجد أن حالهما ليس أفضل بكثير من الاقتصاد الروسي . فكلاهما يعاني من الركود الصناعي ، ومستويات عالية من التضخم ، وديون أجنبية ضخمة . وحاول كلاهما فرض تخفيضات في الأجور وبطالة على العمال . وفي الصين ، حيث كانت الظروف أكثر ملائمة للإصلاح من روسيا ، لأن الصناعة قطاع أصغر بكثير في الاقتصاد الكلي ، ولأن الصين كانت قادرة على تخفيض مصروفاتها العسكرية بشكل جذري ، فإن مستوى التضخم ونقص المواد الغذائية في المدن ، أدى إلى خشية النظام من نمو فجائي لاحتجاجات على شاكلة نقابة « تضامن »(*) . والتفسير هو أن الإصلاح لا يمكنه التعامل مع السبب الجذري للنقائص الاقتصادية في دول الكتلة الشرقية . وتكمن تلك في الأسلوب الذي تتبعه البيروقراطية الحاكمة في إخضاع الاقتصاد كله للمنافسة مع الغرب عسكرياً

(*) وهذا هو ما حدث بالضبط فيما بعد في منتصف مايو ١٩٨٩ ، وأدى إلى المظاهرات الطلابية والاحتجاجات الواسعة التي شاركت فيها قطاعات واسعة من المجتمع الصيني ، وأدت إلى مذبحة ميدان تيانانمين بوسط بكين .

واقتصادياً ، وفي حالة روسيا ، مع الصين . ويجبرها هذا على القيام بمستوى تـراكم لا يمكن أن يستمر الحفـاظ عليه ، اعتمـاداً على المصادر المتـوفـرة . ويؤدي هـــذا بـدوره إلى تغـريب عميق لكتلة السكـان من عمــال ومــزارعين جماعيين ، عن نشاطهم في العمل ، تغريب يجعلهم لا يعنون بنوعية إنتاجهم .

ويتضمن الاعتماد على السوق ، الإيمان بأن توقف المشاريع غير الكفء نشاطها ، تاركة مكانها للمشاريع الكفء لكي تنمو . ولكن في الحقيقة نادراً ما يحدث هذا في « السوق الحرة » في الغرب . فوحـدات الرأسمـالية العصـرية كبيرة للغاية إلى درجة أن تركها هكذا ببساطة لمصير قوى السوق يهـدد بسحق مساحات بأكملها في الاقتصاد والمؤسسات الرابحة بداخلها . ولـذلك تتـدخل الـدولة الـرأسماليـة الغربيـة دائماً تقـريباً حين تـواجه مؤسسـات رئيسيـة خـطر الإفـلاس . ويحدث هـذا حتى في ظل حكـومات معـاديـة « للتـدخـل » مثـل حكومات تاتشر وفي ظل تلك الظروف ، يخفض نشاط المؤسسات غير الكفء ـ إن حدث ـ على مدى سنوات كثيرة وليس فوراً . وتستمر مصادر التبذير وعدم الكفاءة في الاقتصاد ، في التكاثر .

إن الاقتصـاد الـروسي في نصف حجم الاقتصـاد المنـافس الـرئيسي : الاقتصاد الأمريكي . ولكن عليـه أن يحاربـه في حجم وحدات الإنتـاج واحدة بواحدة . والنتيجة هي أن تركيز الإنتاج أعلى نسبياً ، وتأثير حالات بـذاتها من انعدام الكفاءة والتبذير أعظم بكثير . على أن حل هذه المشاكل ليس ببساطة أن يطرد السوق تلك الوحدات غيـر الكفء ، لأن ذلك سيسبب دمـاراً ضخماً إلى الدرجة التي يهدد بها منافسة الاقتصاد بأكمله .

وأخذت علامات هذه الأزمـة تتكاثـر في الشرق والغـرب ، منذ منتصف السبعينات ، وأخذت معدلات الأرباح تنحدر ، وكما كتب أجانبيجيان في أوائل الثمانينات ، فقد هبط معدل العائد على رأس المال(١١٠) . ولا تسمح الظروف على اتساع العالم بإعادة البنـاء على مستوى كـافٍ ، إلا بإصـلاح جزئي لهـذا الوضع . ومن هنا يستمر الضعف في الاقتصاديات الغربية رغم مرور ١٤ عاماً على انفجار الأزمة لأول مرة ، ومن هنا ضعف معدلات النمو في روسيـا والتي

تقترح أنه رغم كل جهود جورباتشوف وكلامه فقد توقف معدل النمو عند نصف في المائة فقط العام الماضي ، بالمقارنة بنسبة ٣,٩٪ في عام ١٩٨٦ .

كتب ماركس عام ١٨٥٦ يقول ان « من مشاكل تطوير القوى الإنتاجية أن تتحول العلاقات القديمة للإنتاج قيود ، ثم يبدأ عصر الثورة الاجتماعية »[١١٢] . ولقد أصبح من الواضح أن علاقات الإنتاج التي دعمتها رأسمالية الدولة الستالينية منذ ستين عاماً ، قيوداً عليها مثل تلك التي ذكرها ماركس . وهذا هو السبب في أن شخصاً مثل راكوفسكي عضو « المكتب السياسي » للحزب البولندي ، الذي يحارب حتى النهاية للدفاع عن النظام ، يحذر قائلاً أن بدون إجراء إصلاح « فسيشهد تكويننا تقلبات عنيفة وانفجارات ثورية »[١١٣] .

وواجب الاشتراكيين في وضع مثل هذا ، لن يكون الوقوف في صف أولئك الذين يريدون أن يرقّعوا النظام ، بل إن مهمتهم هي التصميم على أن مصدر عدم الكفاءة والتبذير يكمن في أن العمل الذي يغذي النظام هو عمل مغترب نزع من سيطرة أولئك الذين يؤدونه ، وأخضع لأوامر التراكم التنافس على مستوى العالم . هذا هو الذي يؤدي في الشرق وفي الغرب إلى الإنتاج الضخم لبضائع لا يحتاجها الناس ، وإلى تحويل الإنتاجية البشرية إلى أسلحة لتدمير البشرية ؛ ويؤدي إلى قيام بيروقراطيات ضخمة ومكلفة للإشراف على الاستغلال ، وإلى تبديد ضخم حيث لا يظهر المنتجون المباشرون أي اهتمام بتكلفة الإنتاج أو نوعيته . ويدعي الإصلاحيون الراديكاليون أنه فقط بالسماح لكل مشروع بالتنافس مع المشروعات الأخرى ، وفي السوق العالمي ، تتبنى تلك أسعاراً تتطابق مع أكفأ وسائل الإنتاج. والمعنى المتضمن في هذا الكلام هو أن العمال الذين لا يعملون في مشاريع كفء سيلقى بهم في القمامة . وسيكون هذا بمثابة استجابة لعدم الكفاءة التي يخلقها العمل المغترب ، برفع الاغتراب إلى درجة أعلى . وهناك أسلوب أكثر كفاءة وأقل إيلاماً للتعامل مع مصادر التبديد وعدم الكفاءة ، وهو أن يقوم العمال ، « المنتجون المتحدون » بأخذ زمام السيطرة على الإنتاج بين أيديهم ، وأن يجعلوا الإنتاج لاحتياجاتهم المقيمة ، جماعياً . آنذاك ، وآنذاك فقط ، فإن أولئك الذين يؤدون العمل فعلياً

من نوع أو آخر، سيكون لديهم الـدافع للقيـام بتقييم صحيح وأمين لقـدر عملهم المتوفر للإنتاج ، ويكون لديهم الحافز لاستخدام العمل بأكثر الأسـاليب كفاءة وأقلها جهداً في حدود الإمكان .

والبدائل الوحيدة ليست الفـوضى المدار مـركزيـاً والتي يتسم بها تـراكم رأسمالية الدولة ، ولا الفوضى اللامركزية التي تتسم بها « السوق » . هناك أيضاً بديل الاشتراكية الحقيقية الصادقة ، أي ما وصف في بعض فترات تمرد الطبقة العاملة في أوروبا الشرقية : « الاقتصاد المسير ذاتياً اجتماعياً » . وهناك القليل من المؤيدين لمثل هذه الأفكار في روسيا وأوروبا الشرقية في الوقت الراهن . ولا يدهش ذلك أحداً ، فالخصوم من الاشتراكيين الثوريين للستالينية هم الذين يواجهون أعنف قمع ، فلقد اجتاز عدد لا بـأس به من ذوي الأفكـار الليبراليـة واليمينية معسكرات العمل الستالينيـة ، في الوقت الـذي قتل فيـه جميع أفـراد المعارضة اليسارية تقريباً . ولقد ظهر الجيـل الجديـد من المنشقين في روسيا وأوروبا الشرقية ليشارك في النشاط السياسي في وقت ساءت فيه سمعة النموذج الاشتراكي الديموقراطي لاقتصاد مخطط بناء على خطوط كينزية في الغـرب ، بمثل ما ساءت فيه سمعة النموذج الستاليني في الشرق . فليس من المدهش إذن أن يتعـرض أولئـك المنشقين لتـأثيـر أفكـار تؤمن بـأن المستقبـل يكمن في « السوق » .

ومـع ذلك ، فليس هـذا بـالـوضـع الـذي قـد يـدوم طـويـلاً . فـإيقـاع « الجلاسنوست » من أعلى ، فتح « فضاءً » سياسياً يوجد فيه مكان لنشاط أولئك الذين يؤمنون « بـالجلاسنـوست» من أسفل . ومهمـا كانت شعبيـة أفكار رفـع الأسعار وفصل العمال ، عند القطاعات المميزة في انتليجنسيا مـوسكو ، فهي ليست بالأفكار الجذابة لأي قطاع من قطاعـات العمال التي تـود المشاركة في النشاط . فبعض الأشخاص المنشغلين في « فوران » الجلاسنـوست من أسفل سينجذبون إلى محاولة التعامل مـع مسائـل مثل هـذه ، من وجهة نـظر الطبقـة العـاملة . ويمكنهم ، في غضون هـذه العملية ، أن يتحـركوا في اتجـاه أفكار

ثورية حقيقية ، مزيحين أمامهم ستين عاماً من القمامة الستالينية ، ليصلوا إلى ما تعنيه الماركسية حقيقة .

ولقد أشار توني كليف إلى استحالة بناء حتى بـدايات لمنـظمة مـاركسية ثورية في ظل ظروف الشمولية الستالينية ، في الطبعة الأولى من كتابه الذي قيّم فيـه رأسماليـة الدولـة في روسيا ؛ وطبقاً لتفسيـره ، فكمـا يحـدث في جيش رأسمالي ، فإن مدى القمع الهائل يجعل من المستحيل حدوث أي شيء سوى انفجارات جماهيرية تلقائية من الثورة :

« لا بد وأن يعبّر الصراع الطبقي في روسيا الستالينية عن نفسه حتمياً في انفجارات تلقائية عملاقة يقوم بها الملايين . ومتى حدث ذلك ، فإن السلطان الطاغي للبوليس السري ، سيجعل من المستحيل قيام حزب ثوري بتنـظيم أي عمل منظم مهما كان » .

واليوم ، وللمرة الأولى منذ كتب توني كليف ذلك ، فإن إمكانات إعـادة ميلاد الماركسية الثورية في أرض ثورة أكتوبر ، تتواجد مرة أخرى . إن الصراع الداخلي المرير بين فئات متنافسة في الطبقة الحاكمة ، آخـذ في خلق ظروف ليس في موسكو وحـدها ولكن عبـر أوروبا الشـرقية كلهـا ، حيث يمكن لأفراد قلائل أن يتوصلوا إلى سياسات اشتراكيـة ثوريـة ، ويبدؤون في إيجـاد وسائـل لتوصيل أفكارهم إلى الآخرين . ولن تكون الحياة سهلة بالنسبة لهم ، ذلك أن تجربة بولندا في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، وتجربة أرمينيا عام ١٩٨١ ، تظهران كيف أن أزمة رأسمالية الدولة البيروقراطية يمكن أن توفر فجأة جمهوراً مستعداً لتلقي أفكار مجموعات من المنشقين كانت معزولة من قبل . وعلينا أن نأمل في أنه عندما تحدث الكفاحات العمـالية الضخمـة في روسيا ، فسـوف تضم تلك المجموعات الاشتراكيين أيضاً .

إن روسيا تدخل فترة من الأزمة الهائلة ، ولن تكـون هذه الفتـرة ، مجرد فترة صراعات متصاعدة ، بل ستكون هناك كل أنواع الحيـود والهزائم ، تمـاماً كمـا كانت هنـاك هزيمـة رئيسيةفي بـولنـدا عـام ١٩٨١ . ولن تكـون الأفكـار

الاشتراكية الثورية هي الأفكار الوحيدة التي تبحث عن جماهير لتتبعها . لسوف تكون هناك أفكار مناصرة لاقتصاد السوق تحاول أن تربط العمال بعجلة إعادة البناء . ولسوف تكون هناك حركات قومية من غير الروس تخدم في تركيز الكراهية ضد الدولة المركزية وإن كانت تخدم أيضاً في أن يقف العمال في نفس الصف مع البيروقراطية المحلية ، ولسوف تكون هناك الأفكار الشوفينية الروسية الفظيعة ، ولسوف تكون هناك الطائفية التي تعبىء كل قومية مقهورة ضد الأخرى . إن تراكم الإحباطات والقهر في روسيا يمكن أن يكون بالدرجة التي ينتج فيها سلسلة من الإنفجارات غاية في « اللخبطة » .

وفي مثل هذا الوضع سيكون على هؤلاء الذين يقفون تحت لواء الاشتراكية الثورية أن يقاتلوا للدفاع عن حقهم في التعبير عن آرائهم ، ويعني هذا من الناحية العملية ، القتال من أجل « الجلاسنوست » من أسفل ، وتأييد أولئك المثقفين الذين يحاربون من أجل حرية التعبير ، وتأييد كفاح القوميات المقهورة ، ضد الدولة ، وضد الشوفينية المؤمنة بروسيا العظمى . لكن سوف يكون عليهم أيضاً القتال بضراوة ضد الأفكار التي يطرحها كثيرون ممن يؤيدون بدورهم « الجلاسنوست » من أسفل : ضد الإيمان باقتصاد السوق ، وضد الإيمان بأن ضرب البيروقراطية يمكن أن يصلح ، وضد القوميين الذين يعارضون العمل الموّحد بين العمال الروس والعمال غير الروس ، وضد كل وهم يؤدي بالناس إلى إيقاف الصراع خوفاً من إخراج الزعماء الإصلاحيين .

إن نظام رأسمالية الدولة البيروقراطية الذي دعمه ستالين مأزوم بطول أوروبا الشرقية وعرضها . ومهمة الاشتراكيين ليست الوقوف إلى جانب أولئك الذين ، يريدون الإصلاحات للمحافظة على بناء ذلك النظام ، ولكن الاستفادة من الأزمة للكفاح من أجل سلطة عمال حقيقية .

كرونولوجيا (مختارة)

١٩٥٢ وفاة جوزيف ستالين الذي تشكلت التجربة الاشتراكية السوفييتية باسمه .

١٩٥٦ الخطاب السري لنيكيتا خروشوف سكرتير الحزب الشيوعي السوفييتي أمام المؤتمر العشرين للحزب ، يدين فيه « عبادة الفرد » .

١٩٦١ نقل جثمان ستالين من مقبرته بالكرملين .

١٩٦٤ (**أكتوبر**) سقوط نيكيتا خروشوف بأسلوب « ستاليني » وتولى ليونيد بريجينيف كسكرتير عام .

١٩٦٨ (**أغسطس**) غزو قوات حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا وإنهاء « ربيع براغ » والحركة من أجل « اشتراكية ذات وجه إنساني » . كان هذا الغزو بداية لتطبيق ما عرف باسم « مبدأ بريجينيف » .

١٩٧٩ (**الكريسماس - ديسمبر**) القوات السوفييتية تدخل أفغانستان .

١٩٨١ (**ديسمبر**) قيادة بريجينيف تساند الجنرال ياروزيليسكي لفرض الأحكام العرفية في « بولندا » واعتبار نقابة « تضامن » منظمة غير قانونية .

١٩٨٢ وفاة بريجينيف ، وتولى يوري أندروبوف كسكرتير عام للحزب الشيوعي .

١٩٨٤ وفاة أندروبوف بعد مرض طويل ، وتولي تشيرنينكو كسكرتير عام للحزب الشيوعي .

١٩٨٥ (**مارس**) وفاة تشيرنينكو ، وتولي ميخائيل جورباتشوف كسكرتير عام للحزب .

أبريل : جورباتشوف يقدم أول تقرير لـه إلى اللجنة المـركزيـة يكشف فيه عن « الاتجاهات غير المناسبة في الاقتصاد السوفييتي » .

مـايو : حمـلات موجهـة ضد شـرب الخمر وضـد الفساد . بـداية سلسلة من تغييرات كبرى في الشخصيات في القيادات الحكومية والحزبية .

أكتوبر : « مشروع برنامج للحزب الشيوعي » أكثر واقعية يطرح للمناقشة بطول البلاد وعرضها .

نوفمبر : أول مؤتمر قمة بين جورباتشوف وريجان في جينيف .

١٩٨٦ يناير : خطاب هام لجـورباتشـوف يحدد فيـه برنـامجاً لعـالـم خالٍ من السلاح النووي حتى عـام ٢٠٠٠ . ويشير هـذا الخطاب إلى تغيـرات حاسمة في فلسفة السياسة الخارجية السوفييتية وسياسة الدفاع أيضاً .

يناير / فبراير : « الجلاسنوست » يأخذ مداه بنشر آراء ومناقشات ما قبل مؤتمر الحـزب السابـع والعشرين . المـزايا التي تمنـح لكبار المسؤولين في الحزب والدولة تهاجم في خطابات تنشرها صحيفة « البرافدا » الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوفييتي .

فبراير / مارس : المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي . يركز خـطاب جوربـاتشوف في المؤتمـر على الحاجـة إلى إجراء « إصـلاح جذري » في الاقتصاد ، كما يشير إلى تفكير جديد على نطاق العـالم أجمع . تغير هام في تركيب اللجنة المركزية الجديدة . ولأول مرة منذ أوائل الستينات تختار سيدة لمنصب رفيـع في الحزب ، وهي السيـدة بيريوكوفا .

أبريل : كارثة تشيرنوبيل النوويـة : رد فعل سـوفييتي من « النوع القـديم » في البداية ، سرعان ما يتلوه تغطية كاملة صريحة ومكثفة من الصحافة وبقية وسائل الإعلام السوفييتية .

يونية : هجوم على خطة الحكومة لتحـويل أنهـار سيبيريـا في « مؤتمر الكتـاب السوفييتي » على أساس أنها خطة مدمرة للبيئة .

أغسطس : الحكومة تلغي خطة تحويل أنهار سيبيريا .

الربيع / الخريف : جورباتشوف يقوم بزيارة الأقاليم السوفييتية ويلقي بخطب نارية تركز على الحاجة إلى المزيد من المقرطة .

أكتوبر : فشل القمة الأمريكية ـ السوفييتية الثانية بريكافيك عاصمة ايسلندة ، بسبب تمسك رونالد ريجان ببرنامج « حرب النجوم » . الزعيمان يبديان رغبتهما في عالم خالٍ من الأسلحة النووية .

نوفمبر : « المجلس السوفييتي الأعلى يصدر قراراً بمد نشاط القطاع الخاص ليشمل قطاع الخدمات .

ديسمبر السماح لأندريه ساخاروف بالعودة إلى موسكو من منفاه بمدينة جوركي دون قيد ولا شرط . الإفراج عن عدد من المسجونين السياسيين ـ المنشقين ـ من السجون ومعسكرات العمل .

« البرافدا » تهاجم لأول مرة قيادة بريجينيف وتقول عن عهده أنه « عهد الركود » .

اضطرابات قومية في كازاخستان على أثر اكتشاف فساد القيادة الحزبية وتغييرها .

« مؤتمر قانوني » كبير يضع برنامجاً لإصلاح النظام القانوني لحماية « حقوق المواطنين » .

١٩٨٧ ـ يناير : الاجتماع الكامل للجنة المركزية ، وكان اجتماعاً حاسماً في دفع عملية المقرطة إلى الأمام بعد أن قال جورباتشوف في تقريره أن « المشاكل التي تجمعت في مجتمعنا هي مشاكل عميقة الجذور أكثر مما توقعنا في البداية . الاجتماع يوافق على عقد مؤتمر خاص للحزب في يونية ١٩٨٨ .

يونية : الاجتماع الكامل للجنة المركزية يدعم مواقع جورباتشوف في « المكتب السياسي » بتعيين ثلاثة من أنصار « البيريسترويكا » من بينهم ياكو فلييف .

أغسطس : انعقاد المؤتمر الأول لكل الاتحاد السوفييتي للجمعيات « غير الرسمية » . اجتمع ٣٠٠ مندوباً (ثلاثمائة) يمثلون ٤٧ منظمة غير

حكومية بموسكو . عدد من هذه المنظمات بشكل مظلة للجميع هي « الاتحاد الفيدرالي للنوادي الاشتراكية » .

أكتوبر / نوفمبر : أول ضربة يتلقاها جورباتشوف مع خلافات في « المكتب السياسي » ، عندما يتهم بوريس يلتسين ليجاتشوف بأنه يقف في طريق الإصلاحات . يطرد يلتسين من « المكتب السياسي » ومن مسؤوليته كقائد الحزب في موسكو ؛ دون أن تنشر اتهاماته في الصحف .

نوفمبر : خطاب جورباتشوف بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر ، يعدد فيه بالكامل جرائم عصر ستالين . وتبدأ عملية إعادة الاعتبار لكل البولشفيك الذين قتلهم ستالين .

في اجتماع للأحزاب الشيوعية والاشتراكية الديموقراطية يكشف جورباتئوف في خطابه عن السمة التعددية والعلاقات الدولية في التفكير الجديد ، وبشكل واضح للغاية .

ديسمبر : في اجتماع قمة بواشنطن يصل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاقية حول « الأسلحة النووية المتوسطة المدى INF » على أساس ما يسمى بـ « خيار الصفر ـ صفر » أي إزالة كل الأسلحة النووية المتوسطة المدى لدى الطرفين المقامةعلى الأراضي اليابسة(*) .

١٩٨٨ ـ يناير : قانون جديد حول مؤسسات الدولة ، لتطوير الكفاءة للاقتصاد ، واعتماد المؤسسة على نفسها من خلال التمويل الذاتي وحسابات التكاليف ؛ وكذلك زيادة الديموقراطية في أماكن العمل بانتخاب العمال للمديرين . ومع ذلك فلا يزال للوزارات المركزية والأوامر الحكومية الفوقية تأثيرها المهيمن على المؤسسات .

فبراير / مارس : إنفجار الأزمة القومية ـ الأثنية في ناجورنو ـ كاراباخ ، وهي جيب أرمني في جمهورية أذربيجان . إضرابات كبيرة عنيفة في أرمينيا

(*) هناك أسلحة من نفس النوع في البحر والجو لم يشملها الاتفاق .

تأبيداً لنقل مسؤولية « الجيب » الأرمني إلى أرمينيا . تمردات دموية في أذربيجان وذبح عدد من الأرمن في سانجيت . قالت الأرقام الرسمية أن عدد القتلى وصل إلى ٣٢ .

مارس : هجوم للمحافظين على « البيريسترويكا » بنشر مقال طويل في صحيفة « سوفيتيسكايا روسيا » بعنوان : « لا يمكن أن أترك مبادئي » بقلم نينا اندرييفا . وقد أعيد نشر المقال في أربعين صحيفة بطول البلاد وعرضها . أعتقد الناس أن هناك تراجعاً .

أبريل : بعد تأخير ثلاثة أسابيع تأتي الإستجابة على الهجوم ، بالرد على مقال اندرييفا ، في إفتتاحية « البرافدا » . الرد قوي ويقدم قضية « البيريسترويكا » .

الربيع : تسارع خطى « البيريسترويكا » بنشر « دراسة » مقدمة لمؤتمر الحزب(القادم) وما دار حولها من مناقشات . « فك » كل « نظام الإدارة المهيمن » الستاليني يوضع الآن في جدول الأعمال .

مايو : قمة جورباتشوف ـ ريجان تنعقد في موسكو . وفاة « عصر إمبراطورية الشر » المقولة الريجانية الشهيرة .

يونية / يولية : المؤتمر الخاص للحزب الشيوعي السوفييتي ، الذي يشهد خلافات ومناقشات في أعلى مستويات الحزب لأول مرة منذأكثر من خمسين عاماً ، أي منذ الأيام الأولى للثورة وقبل القمع الستاليني . الموافقة على مجموعة هامة من الإصلاحات السياسية والقانونية ، من بينها إنتخابات تنافسية (حقيقية) لمناصب الحزب والسوفييتات . وألا تشغل المناصب القيادية لأكثر من فترتين متتاليتين لا يحق بعدهما شغل نفس المنصب .

الصيف : بيع ١,٢ مليون نسخة من رواية أناتولي ريباكوف « أطفال أربات » عن الحياة في ظل روسيا ستالين . صدر أمر بإعادة طبعها .

إعـادة الاعتبار لكـل المتهمين في قضيتين سيـاسيتين كبيـرتين عـامي ١٩٣٤ و ١٩٣٧ .

أغسطس : ليجاتشوف يحاول تأكيد المفاهيم القديمة في الاقتصاد وفي السياسة الدولية ، أثناء قيام جورباتشوف بأجازته .

سبتمبر : جورباتشوف يغير في « المكتب السياسي » فيقوي مواقعه ومواقع أنصار « البيريسترويكا » . أندريه جروميكو يحال على المعاش ، وينقل ليجاتشوف من المسؤولية الإيديولوجية إلى مسؤولية الزراعة .

نوفمبر : « جمعية الذاكرة » ومجلة « أوجاينوك » تنظمان أسبوع « الضمير » لذكرى ضحايا الستالينية ، ولجمع أموال لبناء مجمع بموسكو يخلد ذكراهم .

ديسمبر : جورباتشوف يرسم خطوط « التفكير الدولي الجديد » كأوضح ما يكون في خطاب بالأمم المتحدة . ويعلن من على منبر المنظمة الدولية ـ في نفس الوقت ـ عن تخفيضات كبيرة في القوات السوفييتية المرابطة في دول أوروبا الغربية ، من جانب واحد فقط .

زلزال مدمر في أرمينيا . وعلى عكس ما حدث تماماً في تشيرنوبيل يغطي الحدث تغطية كاملة في وسائل الإعلام السوفييتية والعالمية . الاتحاد السوفييتي يرحب على الفور بكل مساعدات خارجية لإنقاذ ضحايا الزلزال وإزالة آثاره .

١٩٨٩ ـ يناير : منطقة ناجورنو كاراباخ تؤخذ مسؤوليتها الإدارية من جمهورية أذربيجان لتتبع موسكو بشكل مباشر .

فبراير : شيفار نادزه يزور الصين ، إنهاء الخلاف الصيني ـ السوفييتي والاتفاق على أن يتقابل جورباتشوف ودنغ في شهر مايو ، في بكين .

إنسحاب آخر الجنود السوفييت من أفغانستان .

مارس / أبريل : الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي

يوافق على خطة إصلاحية مكثفة ، تشجع الفلاحين على ملكية الأرض التي يزرعونهـا بعقود طـويلة المدى ، دون تـوريث . نقد حـاد لخبرة التجميع الزراعي وتاريخها ، خلال فترة ستالين ، وتبين للنواقص .

إنتخـابات البـرلمان السـوفييتي الجديـد ، ويتم التنافس على معـظم المقاعد رغم معارضة الجناح المحافظ ، ضـربة قـاضية ضـد « تركـة الخوف » . هزيمة عدد لا بـأس به من مسؤولي الحـزب والحكومـة ، وانتخاب عدد من المنادين بالتغيير الجذري . بينهم بوريس يلتسين ، وروي ميدفيديف ، وأندريه ساخوروف .

نشر خطاب خروشوف السري في المؤتمر العشرين .

الهـــوامـــش

(1) N Ryzhkov, Report on draft guidelines for economic and social development, given to 27th congress of CPSU, March 1986.
(2) Pravda, 5 April 1988.
(3) There are various accounts of this affair. See for example, C Schmidt-Hauer, Gorbachev, the path to power (London, 1986) pp. 72-3.
(4) Speech by Gorbachev, quoted Financial Times, 12 June 1986.
(5) Figures by E Rusanov show that while in the early 1950s a 0.3 per cent increase in wages produced a 1 per cent increase in productivity, by the late 1970s it took a 0.9 per cent increase in wages to do so. Quoted in Goldman, Gorbachev's Challenge (Ontario, 1987) p. 23.
(6) Economist, 9 April 1988.
(7) US Congress, Joint Economic Committee, USSR: Measures of Economic Growth (Washington, 1982).
(8) Figures given in Goldman, Gorbachev's Challenge (Ontario, 1987) pp. 32-3.
(9) Figures from Narodnoe khoziaistvo SSSR, various years, quoted in Mike Haynes, «Understanding the Soviet crisis», International Socialism 2:34, p. 18.
(10) Figures given by K Fitzlyon, Soviet Studies, Summer 1969.
(11) According to estimates by W D Connor, Problems of Communism, March/April 1973.
(12) According to the US estimates quoted above.
(13) Figures from Narodnoe khoziaistvo SSSR, quoted in Goldman, p. 66.
(14) Ryzhkin, as above.
(15) Aganbegyan, The Challenge, the Economics of Perestroika (London, 1988).
(16) Pravda, 5 April 1988.
(17) E Germain (Ernest Mandel) in Quatrième International 14 (1956), nos 1-3.
(18) M Reiman, The Birth of Stalinism (London, 1987) p. 86.
(19) Reiman, p. 89.
(20) Russia, a Marxist Analysis (London, 1964).

(21) J D Godfrey, Capitalism at War: Industrial Policy in France, 1914-18 (Leamington Spa, 1987).
(22) In Imperialism, the highest stage of capitalism.
(23) Interestingly, one of the Czechoslovak economic reformers referred to this instance in the run up to 1968.
(24) See A Negandhi and M Welge, «Beyond Theory Z: Global Rationalization Strategies of American, German and Japanese Multinational Companies», Advances in International Comparative Management, Supplement 1, (London, 1984).
(25) H Liebenstein, «Allocative Inefficiency v. «x-inefficiency»», American Economic Review, June 1960.
(26) S M Davis, Managing and Organising in Multinational Corporations (Oxford, 1979).
(27) This happened, for instance, when the board of Read International - then owners of the Daily Mirror - removed Cecil King as company chairman in the late 1960s.
(28) Perestroika (London, 1987).
(29) F Halliday in Marxism Today, November 1987.
(30) M Matthews has shown that «elective» posts in primary party organisations are overwhelmingly in the hands of «employees» (as opposed to «workers» and «peasants»). See Class and Society in Soviet Russia (London, 1972).
(31) For one defence of this early attempt at perestroika, see I Nagy, Imre Nagy on Communism (London, 1957).
(32) Z Medvedev, Gorbachev (London, 1986).
(33) C Harman, «Prospects for the seventies: The Stalinist states», International Socialism 1:42, p. 17.
(33a) Z Medvedev, Gorbachev, op. cit.
(34) Moscow television programme, summarised in BBC monitoring report, SU/0118i, 6 April 1988.
(35) Pravda, 12 December 1974 and 22 August 1985, quoted in Goldman, p. 23.
(36) Quoted in Goldman, p. 30.
(37) S Roberts in Labour Focus on Eastern Europe July/October 1987, pp. 13-14.
(38) Perestroika, p. 74.
(39) T Gustafson and D Mann, «Gorbachev's Gamble», Problems of Communism, July/August 1987.
(40) Pravda, 17 April 1987.
(41) Text in Radio Liberty Reports, 8 June 1987.
(42) This account is based upon various sources, including the Guardian, 12 November 1987, and A Barnett, Soviet Freedom (London, 1988) pp. 174-7.
(43) Report by Razumovsky on the progress of the campaign, quoted in Radio Liberty Research, 27 January 1988.
(44) N Bodnaruk, Izvestia, 10 April 1988.

(45) Komsomolskaya Pravda, quoted in Guardian, 22 April 1988.
(46) As above.
(47) All quotes from Pravda, 5 April 1988.
(48) All quotes from Sovietskaya Kultura, 9 April 1988.
(48a) Extract of broadcast, BBC television news, 26 April 1988.
(49) Izvestia, 13 April 1988.
(50) «Restructuring Questionnaire», programme, mailbox report presented by Ali Gueseynov, 8 April 1988, BBC monitoring report Su/0127 b3.
(51) Television discussion of 17 April; a summary of this appears in BBC monitoring service transcript SU/0129 i, 19 April 1988.
(52) Summarised in BBC monitoring report SU/0118 i, 6 April 1988.
(53) According to the Guardian, 28 December 1987.
(54) According to G Pavlovsky, Moscow News, 13 September 1987.
(55) Radio Liberty Research, 27 January 1988.
(56) Radio Liberty Research, 31 January 1988.
(57) Radio Liberty Research, 8 February 1988.
(58) E Pavlenko, Novosty Press Agency report, LFEE, p. 16.
(59) A Severyukhin from the Austrian magazine Profil, quoted in LFEE November-February 1988, p. 6.
(60) On page 119 of his book Perestroika.
(61) Perestroika, p. 112.
(62) Vestnik Statistiki, February 1986.
(63) Literaturna Ukraina, Kiev, 9 April 1987, translated in Radio Liberty Research, 15 April 1987.
(64) «The nationality issue in Kirghizia», Radio Liberty Research, 29 January 1988.
(65) For a summary account of this, see E H Carr, The Bolshevik Revolution, vol 1; for a summary of the argument in the Ukraine, see the introduction to C Rakovsky, Selected Writings on Opposition in the USSR 1923-30.
(66) See M Lewin, Lenin's Last Struggle.
(67) See C Rakovsky, Selected Writings, ibid.
(68) Details are given in T Cliff, Russia: A Marxist Analysis (London, n.d., 1964), pp. 327-33.
(69) Cliff, pp. 229-31.
(70) Literaturna Ukraina, as above.
(71) Literaturna un Maksla, 1 May 1987.
(72) Pravda, 19 May 1987.
(73) Tajikistan-i Sovieti, 14 February 1987.
(74) Radio Liberty Research, 18 and 31 January 1988.
(75) Report in Le Monde, 2 April 1988; see also summary of criticism of the society's analysis in Literaturuli Sakartvelo, 8 January 1988 in BBC monitoring service report, SU/0129 i, 19 April 1988.
(76) Interview with I Muradian, an activist in the group, International Herald Tri-

bune, 12-13 March 1988.

(77) Sovietskaya Kultura, July 1987, quoted in Radio Liberty Reports, 3 February 1988.

(78) According to reports from travellers to foreign correspondents in Moscow, see Financial Times, 26 February 1988.

(79) Quoted in Guardian, 27 February 1988.

(80) International Herald Tribune, as above.

(81) see, for instance, Guardian, 26 February 1988.

(82) Independent, 27 February 1988.

(83) TASS report, in Independent, 5 March 1988.

(84) Independent, 3 April 1988.

(85) See the reports in the Independent, 31 March 1988.

(86) Izvestia, 6 April 1988, text in BBC monitoring report SU/0119 b/6, 7 April 1988.

(87) Law on State Enterprise Associations, Izvestia, 1 July 1987.

(88) Law on Enterprise Associations, ibid.

(89) Details in Pravda, 15 February 1987.

(90) Pravda, 9 January 1987.

(91) LFEE, p. 20, November 1987-February 1988, vol. 9, no. 3.

(92) F Furedi, The Soviet Union Demystified (London, 1986).

(93) Many are referred to in Reiman, as above, and J Berger, Shipwreck of a Generation (London, 1971), p. 90 refers to more large strikes in 1931.

(93a) Reported in Guardian, 10 June 1987.

(94) According to an ex-journalist for Izvestia and Literaturnaya Gazeta, V Belotserkovsky, who left the USSR in 1972 - see Samupravlenie (self-management), available from A Neimanas-Buchvertrieb, Baur Str. 28, 8000 Munich 40, West Germany AF N 91.

(95) «Zabastovky v SSSR - Poslestalinsky period» (Strikes in the USSR post-Stalin period), V nutrene Protivorechiya v SSSR (Internal Contradictions in the USSR), no. 15, New York, 1986. Ludmilla Alekseyeva was a leading activist in the democratic movement of the 1960s and a founder member of the Helsinki group in Moscow in 1976. She left in the next year. Her study is based in samizdat and the official press.

(96) Financial Times, 13 February 1981.

(97) 4 December 1986.

(98) TASS, 27 January 1987.

(99) See the account in Moscow News, 20 September 1987.

(100) Izvestia, 26 December 1987.

(101) Guardian, 22 April 1988.

(102) Guardian, 23 April 1988.

(103) Molodaya Gvardiya, 1987, no. 3.

(104) According to Lev Timofeev of the unofficial press club Glasnost, the Independent, 5 March 1988; see also Sunday Telegraph, 6 March 1988.

(105) These supported the initial Gorbachev-Ligachev call for perestroika in 1985 because they could see that the military was suffering from the general economic stagnation; but possible growth of resistance since is indicated by the fact that Gorbachev used the Rust affair as an excuse for replacing Marshal Sokolov by General Yazov as defence minister.

(106) Summary of 60-page by Rakowski, Financial Times, 12 April 1988.

(106a) The reformers may well be exaggerating the scale of the economic crisis to win political arguments - this happened in Czechoslovakia in 1968. Only time will let us know what the real economic situation is. See, for example, I Birman, «The Soviet economy: an alternative view», Russia (12) 1986, and S Rosenfelde, «The Soviet Union in Crisis», Soviet Studies, April 1988.

(107) Two examples will suffice to show the ridiculous illusions that have been created in Gorbachev in recent months. Tariq Ali said in his book on 1968 (Street Fighting Years, London, 1987, p. 268), «An even more powerful spectre in beginning to haunt the European powers. Its name is Mikhail Gorbachev». Ken Livingstone at a Brent East Labour Party xmas social offered a bottle of Bulgarian wine as a prize in raffle, claiming it was «one of ours»; the second prize was a portrait of Gorbachev! (Thanks to Anne Drinkle).

(108) See, for instance, the famous book by the founders of Fabianism, Sidney and Beatrice Webb, The Soviet Union: A new civilisation.

(109) For a useful account, from a pro-reform viewpoint, of the greater problems facing reform in Russia than in China, see Goldman, pp. 175-222.

(110) Aganbegyan, p. 3.

(111) CIA estimates to US Congress Joint Economic Committee, in Wall Street Journal, 25 April 1988.

(112) Preface to the Contribution to the Critique of political Economy.

(113) Quoted in financial Times, 12 April 1988.

المراجـــع

1 - Speeches And Writings.

Writings, Speeches and Articles by Mikhail Gorbachev: Socialism, Peace and Democracy, Mikhail Gorbachev, 1987, London, Atlantic Highlands.

Selected Speeches and Articles, Mikhail Gorbachev, 1987, Moscow, Progress Publishers.

يـوري أندروبـوف: خطب ومقـالات مختـارة ـ دار التقـدم ـ مـوسكـو ـ ١٩٨٤ .

2 - Collections Of Articles.

Perestroika Annual, Editor-in-Chief Abel Agenbegyan, 1988, London, Futura.

Soviet Scence 1987: A Collection Of Press Articles and Interviews, Editor Vladimir Mezhenkov, 1987, London, Collets.

3 - Books.

The Waking Giant: The Soviet Under Gorbachev, Martin Walker, 1986, London, Abacus.

Gorbachev's Challenge, Marshall I. Goldman, 1987, New York, W.W. Norton and Company.

The Changing Face of Western Communism, Edited by David Childs, 1980, London, Croom Helm.

After Poland, Enrico Berlinguer, 1982, Nottingham, Spokesman.

A Dictionary of Political Thought, Roger Scruton, 1982, New

York, Harper and Row.

4 - Magazines.

Issues of the years 1985 - 88.
New Left Review (Quarterly).
Marxism Today (Monthly).
International Affairs (Monthly)
Pravda (Monthly).
New Statesman (Weekly).
Time (Weekly).
Newsweek (Weekly).
The Economist (Weekly).
New Times (Weekly).
Moscow News (Weekly).

الفهرس